

# دِيَانَةُ الصَّلَاةِ

تفسير الصلاة

مؤلفه: الشيخ محمد باقر المجلسي

ترجمه: آية الله العظمى

آية الله العظمى في الدين آية الله العظمى في الدين

المطبعة

آية الله العظمى في الدين

أخبركم الله أني لو علمت أني ميت غدا

الجزء الاول

كتاب الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تبيان الصلاة

کاتب:

حسين طباطبائي بروجردی

نشرت في الطباعة:

گنج عرفان

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٢	تبيان الصلاة المجلد ١
١٢	اشارة
١٢	مقدمة الناشر
١٣	[المقدمة]
١٧	كتاب الصلاة
١٧	اشارة
١٨	[الصلاة بعنوان كونها عباده ليست مخترعة في الاسلام]
١٨	[في حمل الاطلاقات على ما هو مراد الشارع]
١٩	[في ذكر الصلوات المفروضة]
٢٠	[في نقل اقوال العامة في الواجب والاستحباب]
٢٠	[في وجوب صلاة الجمعة في الجملة من المسلمات]
٢٠	فصل في صلاة الجمعة
٢٠	اشارة
٢٠	[في بيان كيفية وجوب صلاة الجمعة]
٢١	[في ذكر الآيات، فالعمدة الآيات ٩ و ١٠ و ١١ من سورة الجمعة]
٢١	[في بيان شأن نزول آية (و اذا رأوا تجارة)]
٢١	اشارة
٢٢	[عدم دلالة الآية على وجوب اجتماع الناس لانعقاد صلاة الجمعة]
٢٣	[في ان هل تدل الآية على وجوب السعي إليها]
٢٣	[في ان بعد وجود العهد في الكلام لا يمكن التمسك بالإطلاق]
٢٤	[في ان اقامه صلاة الجمعة بيد السلطان حقا او باطلا]
٢٥	[في ذكر بعض الاخبار المتمسكة بها لوجوبها العيني]

- ٢٦ ..... و أما الكلام فيها مع ذيلها:
- ٢٧ ..... [لا ظهور للروايات في الوجوب مطلقا اصل وجوب صلاة الجمعة]
- ٢٨ ..... [كون الروايات في بيان أقل عدد تنعقد معه صلاة الجمعة]
- ٢٨ ..... [في ذكر اقوى رواية دلّت على الوجوب العيني]
- ٣٠ ..... [في ان المراد في الامام في روايات سماعة هو السلطان]
- ٣٠ ..... اشارة
- ٣٠ ..... [المقصود من الامام في الرواية هو الامام الأصل]
- ٣١ ..... [في توضيح رواية زرارة]
- ٣٣ ..... [في ردّ التمسك برواية عبد الملك بن اعين]
- ٣٤ ..... [الكلام حول رواية محمد بن مسلم]
- ٣٥ ..... [ذكر الاقوال في صلاة الجمعة و لوازمها]
- ٣٦ ..... [امن الاول كان امر صلاة الجمعة بيد من كان بيده زمام الأمور حقا أو باطلا]
- ٣٧ ..... [في وجوب صلاة الجمعة مشروطا بالسلطان العادل امور]
- ٣٧ ..... اشارة
- ٣٧ ..... [الامر الاول: دعاء على بن الحسين عليه السلام في كون هذا الامر بيد السلطان]
- ٣٧ ..... [الامر الثاني: كون صلاة الجمعة مشروطة بالامام الاصل]
- ٣٧ ..... [الامر الثالث و الرابع من الامور المربوطة بالمقام]
- ٣٨ ..... [الامر الخامس و نقل اقوال العلماء]
- ٣٩ ..... [في بيان التعارض في كلمات الشيخ ره]
- ٣٩ ..... اشارة
- ٤٠ ..... [ما يمكن ان يقال في رفع التعارض وجوه]
- ٤٠ ..... اشارة
- ٤٠ ..... الوجه الاول [الاذن]
- ٤١ ..... [الوجه الثاني: في صورة بسط اليد أمرها بيد الامام]

- ٤١ ..... [الوجه الثالث و الرابع]
- ٤١ ..... اشارة
- ٤٢ ..... [فى وجود صلاة الجمعة صغيرة و صلاة الجمعة كبيرة]
- ٤٢ ..... [فى ذكر بعض الاخبار الدالة على الاذن من الائمة]
- ٤٢ ..... اشارة
- ٤٣ ..... [فى الاشكال بان السؤال عن صلاة الظهر فى الرواية لا عن صلاة الجمعة و جوابه]
- ٤٣ ..... [فى ان رواية محمد بن مسلم لا تدل على الاذن]
- ٤٥ ..... [الكلام فى رواية فضل بن عبد الملك]
- ٤٥ ..... [فى ذكر اشكال و دفعه]
- ٤٦ ..... [الرواية غير دالة على المدعى]
- ٤٧ ..... [الكلام فى نقل كلام الصدوق فى كتابه المسمى بالهداية]
- ٤٨ ..... [ذكر رواية زرارة ثانيا و الكلام فيها]
- ٤٨ ..... اشارة
- ٤٩ ..... [مع عدم ظهور الرواية لاحتمال الاول و الثانى فلا ظهور له فى الاحتمال الثالث أيضاً]
- ٥٠ ..... [لا يمكن ان ما ذكر فى رواية عبد الملك تمام الرواية و لم يسقط منها شىء]
- ٥١ ..... [خطاب الامام عليه السلام بعبد الملك لمراعاته التقية لا الاذن]
- ٥٢ ..... [لا يمكن الجزم بورود الاذن من المعصومين عليهم السلام]
- ٥٣ ..... [اهل يجوز انعقادها للفقهاء بالخصوص أو لا؟]
- ٥٣ ..... اشارة
- ٥٤ ..... [من وضع تشريع الاحكام و عدم جواز تعطيلها يمكن ان يقال بعدم رضى الشارع بتركها و يجب على الفقيه اقامتها]
- ٥٥ ..... [فبعد لزوم قيم لها فالقيم هو الفقيه]
- ٥٦ ..... [القول بان ولايته تقتضى الدخالة حتى فى مثل صلاة الجمعة مشكل]
- ٥٦ ..... [لا دليل على كون اقامتها من وظائف الفقيه]
- ٥٧ ..... [لا يقاسى أمر القصر و الغيب بصلاة الجمعة لتكرار أمرها فى كل جمعة]

٥٧	[فى ذكر حاصل المطالب فى جهات ثلاث]
٥٨	[فى ذكر روايات الاشعثيات و خبر دعائم الاسلام و النبويات]
٥٨	[فى ذكر النكتة اللطيفة]
٦٠	فصل فى صلاة المسافر
٦٠	اشارة
٦٠	الجهة الاولى:
٦٠	اشارة
٦١	[عدم اعتبار الخوف فى القصر]
٦١	الجهة الثانية: فى شروط القصر
٦١	الشرط الاول:
٦١	اشارة
٦١	[اعتبار ثمانية فراسخ فى وجوب القصر]
٦٢	[فى ذكر طوائف الاخبار فى اعتبار المسافة]
٦٣	[لسان الاخبار مختلفة من حيث كون الفراسخ امتدادية او ملفقة]
٦٣	[محقق السفر أربعة فراسخ امتدادية او ملفقة]
٦٤	[مسائل]
٦٤	اشارة
٦٤	[المسألة الاولى من المسائل المربوطة بالباب]
٦٤	اشارة
٦٥	[فى لزوم كون الإياب أربعة فراسخ من باب الغالب]
٦٦	المسألة الثانية:
٦٦	اشارة
٧٠	[اختلاف متن الرواية بنقل الكلينى رحمه الله مع نقل الشيخ رحمه]
٧١	[حاصل الكلام فى روايات عرفات]

- ٧٢ ..... [فى دلالة بعض روايات عرفات على مذهب ابن ابى عقيل]
- ٧٢ ..... الرواية الثامنة:
- ٧٣ ..... [فى ذكر الأقوال فى المسألة]
- ٧٤ ..... [القائلين بالتخير بين قولين]
- ٧٥ ..... [فى الاستدلال بالرواية لكون الرجوع ليومه فى المسافة الملققة]
- ٧٥ ..... اشارة
- ٧٦ ..... [فى ذكر الاحتمالين للمطلب]
- ٧٧ ..... [فى المسافة الامتدادية لا يلزم شغل اليوم بالفعل]
- ٧٧ ..... [لسان الرواية فى أى الاحتمالين]
- ٧٩ ..... [مما استدل لفتوى المشهور ما نقل من فعل امير المؤمنين ع]
- ٧٩ ..... [المورخون و الناقلين ليسوا فى مقام بيان الجهات]
- ٨٠ ..... [ليس المراد من اليوم مقابل الليل بل المراد مقدار السير]
- ٨١ ..... [المراد من التحديدات فى المسافة واحد]
- ٨٢ ..... [ما المراد من البريد و الفرسخ و الميل]
- ٨٢ ..... [هل الحد خصوص كل واحد منهما او كلاهما]
- ٨٣ ..... [الحق كونها أمرا واحدا اذا وجد أحدهما وجد الاخر]
- ٨٤ ..... [المراد من الميل ما هو]
- ٨٤ ..... [المراد من الذراع ليس ذراع اليد]
- ٨٥ ..... [يكون الاختلاف فى الميل لفظى]
- ٨٦ ..... [فى ذكر كلام صاحب القاموس فى المراد بالميل]
- ٨٦ ..... [جعل الميل عبارة عن قدر مد البصر مشكل]
- ٨٦ ..... [فى ذكر بعض الروايات الواردة فى البريد و الميل]
- ٨٧ ..... [ما المراد من ذيل الرواية (وقع ظل غير)]
- ٨٧ ..... المسألة الخامسة:



- ٨٨ ..... اشارة
- ٨٨ ..... [اصالة عدم وجوب القصر لا يثبت وجوب الاتمام]
- ٨٩ ..... [ليس العام معنونا بعنوان وجودى]
- ٨٩ ..... [لسان آية القصر الحكومه]
- ٩٠ ..... [الطرق لكشف كون المسافه بالغه حد القصر]
- ٩١ ..... اشارة
- ٩١ ..... الأول منها: العلم
- ٩١ ..... الثانى منها: البيئه
- ٩٢ ..... [من الطرق الشيع]
- ٩٢ ..... الرابع منها: الاطمينان
- ٩٣ ..... الخامس منها:
- ٩٣ ..... المسأله السادسة:
- ٩٣ ..... اشارة
- ٩٤ ..... [فى وجوب الفحص او عدم وجوبه]
- ٩٤ ..... [قال الشيخ بوجوب الفحص من باب الاجماع الإجمالى بكون تكليفه مرددا بين القصر و الاتمام]
- ٩٤ ..... [القول بوجوب الفحص و عدم وجوبه مطلقا مشكل]
- ٩٤ ..... المسأله السابعه:
- ٩٤ ..... اشارة
- ٩٤ ..... [مبدأ المسافه مورد البحث هل هو من منزله او من بلده او من حد الترخص]
- ٩٨ ..... [لا يكون وجه المحقق الهمدانى مطلوبا]
- ٩٨ ..... اشارة
- ٩٨ ..... [فى الاشكال على الوجه الذى ذكره المحقق الهمدانى]
- ٩٩ ..... [وجه كون المبدأ خارج البلد عدم اطلاق المسافر على من كان فى بلده]
- ١٠٠ ..... [لا يدل الروايه على كون مبدأ المسافه خارج الدار]

- ١٠٠ ..... [في حكم البلاد المتسعة من حيث مبدأ المسافة]
- ١٠٣ ..... [في ذكر بعض خصوصيات المسألة في فروع]
- ١٠٣ ..... اشارة
- ١٠٣ ..... الفرع الأول:
- ١٠٤ ..... الفرع الثاني:
- ١٠٥ ..... الفرع الثالث:
- ١٣٧ ..... تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

## تبیان الصلاة المجلد ۱

## اشاره

نام کتاب: تبیان الصلاة

موضوع: فقه استدلالی

نویسنده: بروجردی، آقا حسین طباطبائی

تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۸۰ ه ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۸

ناشر: گنج عرفان للطباعة و النشر

تاریخ نشر: ۱۴۲۶ ه ق

نوبت چاپ: اول

مکان چاپ: قم - ایران

شابک: - ۵۱ - ۹۳۳۶۲ - ۹۶۴

مقرر: گلپایگانی، علی صافی

تاریخ وفات مقرر: ۱۴۳۰ ه ق

## مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطاهرين ولا سيما على بقيته الله في الارضين واللعنة الدائمة على أعدائهم اجمعين من الآن الى قيام يوم الدين  
وبعد أيها القاري العزيز هذا الذي بين يديك هو الكنز العلمي الذي لا ينفد والراوية لظمان التحقيق الذي لا يظما بعده والقله التي يصعد إليها كل من يطلب العلى ممّا ألفه بطل العلم والتدبر آية الله العظمى الحاج آقا على الصافي الكلبايگانی دامت بركاته من محاضرات أبحاث الفقه التي القاها سيد الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى السيد آقا حسين الطباطبائي البروجردى رحمه الله في احكام الصلاة التي هي اكثر من ساير ابواب الفقه من حيث الاصول والفروع ونحمد الله ونشكره على ان يوفّقنا بطبعه ونشره.  
وفي الختام يجب علينا كمال التقدير من جناب المؤلف دام عزّه لا جازته لنا

تبیان الصلاة، ج ۱، ص: ۶

بطبعه ونشره و من كل من ساعدنا في تحقيقه و تصحيحه و تنظيمه، خصوصا من نجله الشريف الحاج آقا مصطفى الصافي الذي بذل جهده لحيائه ولا سيما من الفاضلين المحترمين، آيتين السيد محمد الصمدى البهبهاني و الشيخ محمد رضا الكميلي الموحّد، الذين سعيّا في تصحيحه و تنقيحه.

والسلام على من التبع الهدى

تبیان الصلاة، ج ۱، ص: ۷

شيعته و اوليائه غيبه لا يثبت فيها على القول بامامته ألاً من امتحن الله قلبه للايمان، قال جابر فقلت له يا رسول الله فهل ينتفع الشيعة به في غيبته فقال صلى الله عليه وآله وسلم أى و الذى بعثنى بالنبوة أنهم ينتفعون به و يستضيئون بنور ولايته فى غيبته كانتفاع الناس بالشمس و ان تجلاها السحاب، يا جابر هذا من مكنون سر الله و مخزون علمه فاكتمه إلا عن أهله «١».

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين أتى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتما بهما فلن تضلوا أبداً.

ونصه صَلَّى الله عليه وآله وسلم في حديث الغدير من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه وهو صَلَّى الله عليه وآله وسلم قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة كما هي حقها وبين ما يحتاج إليه الناس من احكام معاشهم ومعادهم وما يحتاجون إليه في أمر دينهم وعقباهم الى يوم القيامة ولم يخف في الله لومة لائم مع ما وقع عليه من الاذى كما قال صَلَّى الله عليه وآله وسلم ما اودى نبى مثل ما اوديت. ولما قضى نجه قام من نصبه لهذا المقام بأمر الله تعالى وهو وصيه بلا فصل وصهره أمير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام وهو أيضاً مع ما وقع له من المصائب كما قال عليه السلام (صبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى).

قد ادعى ما عليه كما هو حقه ثم قام الحسن ثم الحسين ثم على بن الحسين عليهم السلام، وجرى ما جرى ومضى ما مضى الى ان بلغ الامر الى الصادقين عليهما السلام وحصل لهما بفضل الله تعالى مناسبة لبيان الاحكام وفرصة لم يحصل لغيرهما عليهم السلام وقد

(١) تفسير نور الثقلين، ج ١، ص ٤٩٩، ح ٣٣١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠

استفادة من هذه المناسبة والفرصة كمال الاستفادة لبيان الاحكام وتربية رجال العلم وقد جمع حولهما رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقد بذلوا جهدهم لفهم العلوم ونشرها وقد عدوا عددهم أربعة آلاف رجل فيهم الفقيه والمحدث والفلسفي والحكمي، واستفادوا من علومهما وصنفوا في كل علم رسالة وسميت باصول أربعة مائة وهم عليهما السلام يكرمون اصحابهم ويعظمونهم ويرجعون الناس إليهم للبحث وقد ملأ الكتب من المدح منهم عليهما السلام لاصحابهم «قال ابو عبد الله رحم الله زارة لولا زارة ونظراؤه لاندست أحاديث أبي» (١).

قال الباقر عليه السلام لأبان «اجلس في (مسجد) مجلس المدينة فأفت الناس فاني أحب ان يرى في شيعتي مثلك» (٢). ان أبا عبد الله قال لأبان بن عثمان «ان أبان بن تغلب قد روى عني رواية كثيرة فما رواه لك عني فأروه عني» (٣).

و اذا مات أبان قال الصادق عليه السلام (موت أبان أوجع قلبي) وكذلك ديدنهم عليهم السلام الى زمان العسكري عليه السلام من بيان الاحكام في كل فرصة حصلت لهم وارجاع الناس الى اصحابهم (احمد بن اسحاق عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته وقلت من أعامل وعمن آخذ وقول من أقبل فقال العمرى ثقتي فما أدى إليك عني فعني يؤدى وما قال لك عني فعني قال فاسمع له و أطع فإنه الثقة المأمون قال و سألت أبا محمد عن مثل ذلك فقال العمرى وابنه ثقتان فما أديا إليك عني فعني يؤديان وما قال لك فعني

(١) الوسائل، ج ١٨، ص ١٠٤، ح ٢٠.

(٢) رجال النجاشي، ص ٧-٨.

(٣) الوسائل، ج ١٨، ص ١٠١، ح ٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١

يقولان فاسمع لهما و أطعهما فإنهما الثقتان المأمونان (١).

ولما استشهد العسكري عليه السلام ووصلت الامامة الى صاحب العصر روى له الفداء انقطعت السيرة المستمرة من ملاقات الناس مع الامام عليه السلام و شرعت الغيبة الصغرى وقد عين عليه السلام اشخاصا لرجوع الناس إليهم وهم الرابط بينه وبينهم وهم أربعة

رجال اولهم عثمان بن سعيد و ثانيهم محمد بن عثمان بن سعيد و ثالثهم حسين بن روح و رابعهم السمرى.  
و لما حان سفر السمرى من الدنيا خرج إليه توقيع من الناحية المقدسة (بسم الله الرحمن الرحيم يا على بن محمد السمرى اعظم الله  
أجر اخوانك فيك فأنك ميت ما بينك و بين ستة أيام فأجمع أمرك فلا توص الى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت التامة)  
«٢».

و بعد موته تمت الغيبة الصغرى و شرعت الغيبة الكبرى و لم يعين روحى له الفداء شخصا معينا لرجوع الناس إليه بل بعد ورد التوقيع  
بخطه الشريف على يد محمد بن عثمان العمرى (أما ما سألت عنه ارشدك الله و ثبتك الى ان قال و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها  
الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم و انا حجة الله عليهم) «٣».  
فأنه عليه السلام أرجع الناس الى رواة حديثهم و هم رضوان الله تعالى عليهم قد شدوا رحالهم و بذلوا جدهم فى بيان الاحكام و  
ارشاد الناس و ابطال البدع و الدفاع

(١)- الوسائل، ج ١٨، ص ١٠٠، ح ٤.

(٢)- بحار الانوار، ج ٥١، ص ٣٦١.

(٣)- الوسائل، ج ١٨، ص ١٠١، ح ٩، بحار الانوار، ج ٥٣، ص ١٨١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢

عن حوزة الدين و احكام سيد المرسلين كمال البذل و الجهد، و قد استشهد بعضهم فى هذا الطريق و صار بعضهم مسجوناً و قد ابتلى  
بعضهم بالنواصب و أهل البدع و قد أحرقوا كتبهم فجزاهم الله عن الاسلام خير الجزاء و لم يمنعهم عن هذه المجاهدة شىء و لم  
يخافوا فى طريق الهدى لقله أهله و قد أخذ الخلف عن السلف هذه الطريقة و خذوا خذوهم.

و كلما آل سوق الدين الى الكساد لجور الظلمة و شياطين الانس و الجن أخرج الله بقدرته رجلاً لآحياء الدين و إطفاء سنن الجبارين  
كالكلينى فى المائة الثالثة و المجلسى و الوحيد البهبهانى و المجدد الشيرازى و غيرهم الذين أحيوا الدين و جدّدوا المذهب فى رأس  
كل مائة و لم يستثن أمر الحوزة المقدسة بقم من هذا النوائب و المصائب و المحن فى هذا الازمان خصوصاً فى زمان مؤسس الحوزة  
العلمية مرحوم آية الله العظمى الحاج الشيخ عبد الكريم الحائرى رحمه الله.

و بعد ارتحاله صار أمر الحوزة الى الزوال و لم تبق على حالته السابقة لكثرة البلاء و المحن على الحوزة و العلماء من الظلمة و  
دخلتهم فى امر الحوزة و تشتت بال العلماء و الطلاب من جهة هذا الأمر حتى لم يتمكنوا لإقامة مجلس العزى له رحمه الله و قد بذل  
المراجع الثلاثة آية الله العظمى السيد محمد الحجة و آية الله العظمى السيد محمد التقى الخوانسارى و آية الله العظمى السيد صدر  
الدين الصدر قدس اسرارهم فى هذا الزمان جهدهم لحفظ الحوزة و كيانها و تحملوا المصائب و المشاق فجزاهم الله خير الجزاء و  
حشرهم الله تعالى مع النبى و آله عليهم السلام حتى من الله تعالى على المسلمين عموماً و الحوزة المقدسة خصوصاً بورد بطل من  
ابطال العلم بقم و هو شمس سماء الفقاهة زعيم الحوزة و نائب الحجة آية الله العظمى الحاج آقا السيد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣

حسين الطباطبائى البروجردى قدس الله نفسه الشريفة.

و كونه طباطبائياً باعتبار انتسابه الى جده السابع و العشرين ابراهيم طباطبا و سلسلة اجداده الامجاد على ما كتب على لوح قبره الشريف  
هكذا آية الله العظمى السيد حسين بن على بن احمد بن على النقى بن الجواد بن المرتضى بن محمد بن عبد الكريم بن المراد بن  
شاه اسد الله بن جلال الدين الامير بن الحسن بن مجد الدين بن قوام الدين بن اسماعيل بن عباد بن ابى المكارم بن عباد بن ابى  
المجد بن عباد بن على بن حمزة بن طاهر بن على بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن ابراهيم طباطبا بن اسماعيل ديباج بن

ابراهيم الغمر ابن الحسن المثنى.

و بعد أقامته بقم شرع فى التدريس و تربية الطلاب و أحى العلم و العلماء بذكر اقوالهم و طبع كتبهم و نشرها و لو لا احتمامه رحمه الله لم يكن اليوم منها عين و لا أثر، و بعد انتشار وروده بقم المقدسة جمع حوله للاستفادة من جنباه جمع كثير من العلماء و الفضلاء و صار مجلس درسه حيثئذ مجلسا خطيرا ثميناً قيماً محل جولان الابطال يحضره كل من صار مرجعاً للمسلمين بعد ارتحاله و بعد اجابة دعوة ربه المرجع الدينى الاعلى المغفور له آية الله العظمى السيد ابى الحسن الاصفهانى رحمه الله انتهت إليه الرئاسة العامة للمسلمين و نشر لواء الاسلام من الشرق الى الغرب و لاجل خلوص نيته هياً الله له الفرصة و المناسبة لترويج الدين فجزاه الله خير الجزاء و حشره مع أجداده الطاهرين.

لا يخفى عليك أيها القارى الكريم هذا الذى بين يديك هو السفر العلمى الجليل من تقارير دروسه القيمة الذى القاه رحمه الله فى محاضرات الثمينه فى أحكام الصلاة التى هى من أعظم مباحث الفقه من حيث كثرة الفروع و الانواع فى مجمع تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤

عظيم من جهة الكمية و الكيفية الذى جمع فيه رجال العلم و الدين و ورد فى البحث فيه مع النشاط العلمى و سعد فيها قللها الرفيعة و فتح أقفال فصولها العظيمة بعبارات كافية شافية وافية سهل التناول لكل من حضره مع كون مطالبها بديعة فى فنها صعبة من حيث استنباطها من مصادرها.

و قد جمع رحمه الله بين المتناقضات فى مقام التدريس لأنها مع كونها مطالب مهمة جديدة مشكلة من حيث البناء و المبنى و إقامة الدليل و الاشكال فيها و إلقائها بانواع مختلفة و بقوله رحمه الله (أنا فى كل يوم رجل) لكن لاجل كونه رحمه الله ذى بيان بليغ و تسلط قوى على ردّ الفروع على الاصول و ذكر المتشابهات و الشواهد المناسبة للموارد كل من حضر فى مجلس درسه يقدر على الاستفادة من جنباه و اقتفائه من هذه الشجرة الطيبة المثمرة بقدر استعداده.

الذى قرره العلامة آية الله العظمى الحاج آقا على الصافى الكلبايكانى دامت بركاته من بحوثه الشريفة الذى حضر مجلس درسه رحمه الله من أول وروده بقم و شروعه فى التدريس حضور تعمق و تدبر و هو رحمه الله يعتقد بجودة ذهنه و دقة نظره و جولان فكره و لهذا يسمع كل ايراد منه و أجاب مع أن التكم فى مجلس درسه مشكل يحتاج الى الجسارة من جهة مهابته و تسلطه على الاقوال من العامة و الخاصة و كتبهم و لم تكن مسئلة او فرع قابلة للبحث الا و له كلام و ايراد عليهما و لو نظرت الى هامش الكتاب تصدق ادعائنا و تعرف مآل الدرس الى ميدان جولان العلم و الدقة و النظر و الايراد و خرج عن صرف التدريس الى المباحثة و لو أشكل شخص آخر قال رحمه الله «الكلام كل الكلام ما قاله الصافى» و ليس بعده شىء قابلاً للبحث.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥

ولا يخفى عليك ان الكتاب طبع فى ثمان مجلدات و لم يكن على منوال لكتب التى صنف فى الصلاة من حيث الترتيب و ذلك لأنه رحمه الله شرع أولاً فى البحث عن صلاة الجمعة و ثانياً فى الصلاة المسافر ثم شرع فى البحث عن أصل الصلاة و آخر بحثه فى الصلاة البحث عن صلاة الجماعة.

و لم يرض المقرّر دام عزّه العالى التخلف عن سيرته الشريفة و أمر بطبعه كذلك و سَمّاه به (تبيان الصلاة) لائن التبيان على ما فى مجمع البحرين «١» معناه (جعل الشىء مبتتاً مع الحجّة) و حيث كان بناء الكتاب على ذكر احكام الصلاة مع الدليل و البرهان و تبين مسائلها و فروعها بالدليل و البرهان سَمّى به.

و لاجل بصيرة الناظر فى هذه الكتب الثمانية نذكر فهرسة ما يشتمل عليه كل مجلد من المطالب.

فمجلد الاول: مشتمل على المقدمة و البحث عن الصلاة الجمعة و المسافر الى حكم قواطع السفر.

و المجلد الثانى: مشتمل على البحث عن قواطع السفر الى آخر احكام صلاة المسافر من التخير فى أماكن الاربعة.

و المجلد الثالث: فى المقدمة الاولى و الثانية و الثالثة و الرابعة للصلاة، أعنى فى اعداد الفرائض و النوافل و المواقيت و القبلة و الست و الساتر.

و المجلد الرابع: فى حكم لباس المصلّى و فى المقدمة الخامسة أعنى مكان المصلّى و فى المقدمة السادسة أعنى الاذان و الاقامة.

(١)- مجمع البحرين، ص ٥٠٠.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦

و المجلد الخامس: فى افعال الصلاة من التّيه و القيام و تكبيره الاحرام و القراءة.

و المجلد السادس: فى بقيّة افعال الصلاة من الركوع و السجود و التشهد و التسليم و قواطعها.

و المجلد السابع: فى الخلل و الشكوك و قضاء الصلوات و متابعة المأموم للإمام.

و المجلد الثامن: فى صلاة الجماعة و صلاة الاحتياط و سجدة السهو.

قبض عليه الرحمة فى يوم الخميس من شهر شوال المكرم سنة ١٣٨٠ و دفن فى مدخل المسجد الاعظم الذى بناها فى جوار قبر كريمة أهل البيت فاطمة المعصومة بنت موسى بن جعفر عليهما السلام و صارت مدينه قم يومئذ ضجّه واحده لفقده عاش سعيدا و مات سعيدا.

السيد محمد الصمدى البهبهاني

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧

## كتاب الصلاة

### إشارة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على محمد و آله الطاهرين و اللعنة على اعدائهم من الآن الى يوم الدين

و بعد فاعلم أنّه لما فرغ سيدنا الأستاذ آية الله العظمى رحمه الله الذى انتهت إليه الرئاسة الدينية الحاج آقا حسين البروجردى الطبائى مد ظله العالى على رءوس المسلمين من مباحث الوصايا و كتبت تقريراته مع ما خطر ببالي القاصر، شرع فى المباحث المتعلقة بالصلاة و تحقيق مهمات مسائلها فى اليوم الثامن من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٣٦٧ من الهجرة فارىد ان أكتب ما استفدت من افاداته الشريفة فى حدود التمكن و الاستطاعة مع ما وصل إليه فكرى القاصر إن شاء الله تعالى، فنقول و منه التوفيق و عليه التوكل و به استعين.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١

كتاب الصلاة لا اشكال فى أن الصلاة من اهم العبادات و اقدمها و لا شىء بعد المعرفة افضل منها.

و الكلام فى كون لفظها من الحقائق الشرعية أو باقية على معناها اللغوى قد تحقق فى الاصول.

و قلنا: بأن ماهية الصلاة ليست من الأمور التى اخترعت فى شرع الاسلام بحيث لم يكن قبل دين الاسلام منها عين و لا أثر.

بل قلنا: بأن الصلاة هى عبارة عن عبادة مخصوصة، و خضوع خاص، و توجه مخصوص الى الرب، و غاية خشوع العبد لمولاه و كانت قبل الإسلام ثابتة فى سائر الشرائع كما ينادى بذلك الكتاب الكريم مثل قوله تعالى نقلا عن المسيح على نبينا و آله و عليه السلام وَ



أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۖ ﴿١﴾ و يكون عند الاعراب أيضا عبادة خاصة مسماء بالصلاة و لو لم تكن عبادة حقيقة، و لذا

(١) - سورة المريم، الآية ٣١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢  
قال الله تعالى وَمَا كَانَ صِلَاَتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴿١﴾ فصلواتهم و ان كانت باللهو اشبه، و ما كان فيها روح العبادة و لكن المقصود ان عندهم شيئا متداولاً باسم العبادة مسماء بالصلاة.

### [الصلاة بعنوان كونها عبادة ليست مخترعة في الاسلام]

فالصلاة بعنوان كونها عبادة مخصوصة ليست من الأمور المخترعة في الاسلام، بل كانت قبل الاسلام، غاية الأمر صورتها قد اختلفت بحسب الشرائع و شرع الاسلام أيضا تصرّف في خصوصياتها، لا أن الاسلام جاء بما لم يكن في الشرائع السالفة، ففرق الصلاة التي أمر في الاسلام بادائها مع الصلاة التي كانت في الامم السالفة ليست الا باعتبار الخصوصيات، فعلى هذا من أول الاسلام كانت الصلاة عبارة عن العبادة المخصوصة و تصرف الشرع فيها من قبيل التخطئة في المصادق.

### [في حمل الاطلاقات على ما هو مراد الشارع]

و ما قلنا من كون الصلاة عبادة خاصة غير مخصوصة بشرعنا لا يصير سبباً لأن يقال: بأنه على هذا لو شككنا في اعتبار شيء في الصلاة و عدم اعتباره يصح التمسك بالاطلاقات الواردة بلفظ الصلاة في الباب، و الالتزام بعدم دخل ما شك في اعتباره و دخله فيها، و الحكم بأن المسلم هو ما اعتبر في الصلاة قبل الشرع و ما صار دخله فيها من ناحية الشارع مسلماً لعدم الاجمال على ما بينت في مفهوم لفظ الصلاة، لأنه لو كان نظر الشارع الى اعتبار أمر آخر في الصلاة وجوداً او عدماً كان اللازم عليه البيان بمقتضى الحكمة، و حيث لم يبين ذلك فكشف كون المعتبر عنده ما هو المعتبر في سائر الشرائع.

(١) - سورة الانفال، الآية ٣٥.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣

لأننا نقول: بأنه بعد ما بين الشارع قولاً و عملاً ما هو المعتبر في الصلاة، و ما هو دخيل فيها وجوداً او عدماً، حتى نقل من طرق العامة قريب من هذه المضامين «إن النبي صلى الله عليه و آله و سلم جاء المسجد فصعد المنبر و صلى و قال: صلوا كما رايتموني اصلي» فبين ما هي الصلاة عنده، فكل ما ورد في القرآن و في لسانه و لسان الائمة صلوات الله عليه و عليهم من الاطلاقات الواردة في الصلاة منزلة على ما هو مراده و بينه للناس، فلا يمكن حمل الاطلاقات إلا على ذلك لا على ما هي الصلاة عند سائر الشرائع، فافهم. ثم أنه بعد ما عرفت من كون الصلاة حقيقة في عبادة مخصوصة، و ليست اخترعها الشارع، بل كانت قبل شرعنا أيضاً لا ثمرة في تطويل الكلام في ما هو معناها في اللغة.

كما لا ثمرة في التكلم في أن الصلاة المصطلحة مأخوذة من أي معنى من معانيها اللغوية، و هل هي مأخوذة من مادة (صلو) أو من مادة (صلى) أو أنها في اللغة كانت بمعنى الدعاء، و الصلاة المصطلحة مأخوذة منها، كما لا يبعد كونها مأخوذة من الصلاة بمعنى الدعاء.

إذا عرفت ذلك فلنشرع في ما هو المهم في المقام و نقول: إن الكلام في باب الصلاة و العلم باحكامها يستدعي بيان اركان.

الركن الاول: في بيان الأمور التي ينبغي التكلم فيها قبل التكلم في أصل ماهية الصلاة و الاحكام المتعلقة بها و هي امور:

الأمر الاول: فى اعداد الصلاة: و هى إما فرض و إما نفل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤

### [فى ذكر الصلوات المفروضة]

و الفرض منها تسعة على ما قاله العلامة رحمه الله فى القواعد و بعض آخر.

أولها: الصلوات اليومية.

ثانيها: صلاة الجمعة.

ثالثها: صلاة العيدين.

رابعها: صلاة الكسوفين.

خامسها: صلاة الزلزلة.

سادسها: صلاة الآيات.

سابعها: صلاة الطواف.

ثامنها: صلاة الاموات.

تاسعها: ما يلتزمه الانسان بنذر و شبهه.

و بعضهم عدوها سبعة بعدم عد صلاة الاموات من الصلوات و ان كان عددا من اقسام الصلاة ممكننا بناء على ما قلنا من كون الصلاة

عبادة مخصوصة و حضورا خاصا عند المعبود، لأن صلاة الميت أيضا مثل ساير الصلوات و ان لم يكن لها ركوع و لا سجود، لأنها

أيضا حضور خاص عند المعبود و توجه العبد الى مولاه و عبادة مخصوصة

و جعل الجمعة مندرجة فى اليومية لكونها واحدة منها.

أو خمسة بجعل صلاة الزلزلة و الكسوفين و الآيات كلها واحدة و هى الآيات.

أو أربعة بجعل ما وجب بالنذر و شبهه خارجا عن التقسيم، لأن هذا التقسيم

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥

يكون باعتبار ما فرض على الناس بالاصالة لا ما يصير واجبا بالعرض مثل ما وجب على الشخص بالنذر و شبهه.

ثم إن وجوب الصلوات اليومية من الضروريات فى الاسلام بحيث لا يرتاب فى ذلك كل من دخل فى ربة الاسلام.

و مسلم أيضا بأنها عبارة عن الصلوات الخمس المتعلقة بكل يوم و ليلة، و هى أربع ركعات للظهر، و أربع للعصر، و ثلاث للمغرب، و

أربع للعشاء، و ركعتان للصبح و ليست زائدة منها عند الخاصية و العامة، و لم يحك مخالف فى ذلك لا عندنا و لا عند العامة إلا ما

نسب الى ابي الحنفية، فإنه قال بوجوب صلاة الوتر و هى ثلاث ركعات بادخاله الشفع فيها، و لا يعتنى بكلامه و مخالفته لوضوح

بطلان كلامه.

و أما وجوب صلاة الاموات أيضا من الضروريات و لا خلاف فى ذلك بين الخاصة و العامة فى مورده و هو ما كان الميت مسلما.

و أما صلاة الآيات فوجوبها من متفردات الامامية و لم ينقل وجوبها من العامة، فهم متفقون فى عدم وجوبها و ان اختلفوا فى استحبابها

فبعضهم قالوا باستحباب خصوص صلاة الكسوف. و بعضهم باستحبابه مع استحباب صلاة الخوف. و بعضهم بزيادة استحباب صلاة

الزلزلة و لم يقل أحد منهم باستحباب الصلاة لآيات آخر كالريح السوداء و غيره.

و أما صلاة العيدين فالامامية متفقون على وجوبها مع حصول شرط وجوب صلاة الجمعة، و انه إذا ذهب امام واجب الطاعة أو من

نصبه الامام لذلك الى الصحراء، وجب على كل من وجب عليه صلاة الجمعة السعى و المشى الى صلاة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٦

العيد بالوجوب العيني لا بالوجوب الكفائي.

**[في نقل اقوال العامة في الواجب والاستحباب]**

و أما العامة فاختلّفوا في ذلك.

فبعضهم و هو ابو حنيفة فكان قائلًا بمقالتنا و انه وجب السعي عينا على كل أحد ممّن اجتمعت فيه شرائط الوجوب. و بعضهم قائل بوجوبها بالوجوب الكفائي بمعنى أنّه بعد حضور الامام لا قامتها، يجب على الواجدين لشرط الوجوب الحضور للصلاة وجوبا كفائيا بالمقدار الذي يحفظ حشمة الامام، فبعد حضور هذا المقدار لا يجب على غيرهم. و بعضهم قالوا باستحباب الحضور للصلاة و عدم وجوب ذلك أصلا لا بالواجب العيني و لا الكفائي. و أما صلاة الجمعة فوقع الكلام في أنها هل تكون صلاة مستقلة، أو تكون من الصلوات اليومية، فبعض قال بكونها من جملة الصلوات اليومية و عدم كونها صلاة مستقلة، و إنّ في يوم الجمعة يكون الواجب ركعتين و في غير الجمعة أربع ركعات، فصلاة الجمعة ظهر مقصور، و قال بعض آخر: بكونها صلاة مستقلة غير مندرجة في الصلوات اليومية، و لكن بعد اتيان صلاة الجمعة في يوم الجمعة لا يجب الاتيان بصلاة الظهر.

**[في وجوب صلاة الجمعة في الجملة من المسلمات]**

و اما الكلام في وجوب صلاة الجمعة فنقول: إنّ وجوبها في الجملة من المسلمات و لكن الكلام في جهة اخرى. و هي أنّها واجبة مطلقا بلا اشتراط وجوبها بحضور الامام عليه السلام أو من نصبه لذلك، أو أنّ وجوبها مشروط بذلك، و حيث إنّ هذه الجهة من المطالب المهمة في

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٧

الفقه و من المواقع التي فيها الخلاف، فتعرض لمسألة صلاة الجمعة بنحو رسالة مستقلة إنّ شاء الله تعالى و الحمد لله أولا و آخرا و صلى الله على نبينا محمد و آله و سلم و اللعنة على اعداء الله و اعدائهم.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٩

**فصل في صلاة الجمعة****إشارة**

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣١

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله آل الله و اللعن على اعدائهم من الآن الى يوم لقاء الله.

أما بعد فهذه رسالة في صلاة الجمعة مشتملة على تقاريرات سيدنا الأستاذ آية الله العظمى الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردى مد ظله و جملة من افاداته الشريفة مع بعض ما خطر ببالي القاصر و نظرى الفاتر، و نشرع في الكلام بعون الله تعالى.

**[في بيان كيفية وجوب صلاة الجمعة]**

فنقول: ان وجوب صلاة الجمعة في الجملة من المسلمات ولا ينبغي الاشكال في هذه الجهة، و انما الكلام في كيفية وجوبها و الجهة المهمة في هذه المسألة تكون هذه الجهة، و قد وقع الخلاف بين الفقهاء رضوان الله عليهم فيها. فهم مع اتفاقهم على وجوب حضور صلاة الجمعة إن اقامها الامام عليه السلام أو من نصبه لذلك، اختلفوا في وجوب صلاة الجمعة و عدم وجوبها بل و حرمتها مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك مثل زماننا هذا على اقوال، و حيث إن فهم ما هو مذهب الحق في المقام موقوف على ما يستفاد من الآيات و الأخبار الواردة في باب تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٢ صلاة الجمعة و مقدار دلالتها، فلا بد من التعرض لهما و ذكر الكلام فيهما.

### [في ذكر الآيات، فالعمدة الآيات ٩ و ١٠ و ١١ من سورة الجمعة]

أما الآيات: فالعمدة فيها قوله تعالى إِذْ نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ «١» فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ «٢» وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ «٣».

و استدلل بها لوجوب صلاة الجمعة مطلقا حتى مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك، و انها واجبة بالوجوب التعييني بلا دخالة هذا الشرط.

فنقول مقدمة لدفع هذا التوهم بأن أول صلاة جمعة اقامها النبي صلى الله عليه و آله و سلم هي الصلاة التي اقامها صلى الله عليه و آله و سلم في «بطن وادي لبني سالم بن عوف» و هو محل بين مسجد قباء و المدينة، فانه صلى الله عليه و آله و سلم بعد ما هاجر من مكة و نزل قرب المدينة توقف أياما في المحل الذي يكون فعلا مسجد القباء، ثم خرج و توجه نحو المدينة فلما بلغ «بطن وادي لبني سالم بن عوف» كان وقت الظهر من يوم الجمعة، فرسم خطا بيده الشريفة لأن يصير مسجدا، و صلى صلاة الجمعة في هذه المحل، و هذه الصلاة كانت أول صلاة اتى بها النبي صلى الله عليه و آله و سلم فهو اقام صلاة الجمعة قبل دخوله بالمدينة في المحل المذكور، و لما بلغ الى المدينة و توقف فيها اقام في كل جمعة صلاة الجمعة أيضا.

(١) - سورة الجمعة، الآية ٩.

(٢) - سورة الجمعة، الآية ١٠.

(٣) - سورة الجمعة، الآية ١١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٣

و لا اشكال في أن احدى سور المدنيتين سورة الجمعة نزلت الآيات المتقدمة أيضا في المدينة، لانها من جملة آيات سورة الجمعة، فالآيات الشريفة نزلت في المدينة بعد انعقاد صلاة الجمعة مدة كما بينا.

### [في بيان شأن نزول آية (و اذا رأوا تجارة)]

#### إشارة

و كان شان نزول قوله تعالى (و اذا رأوا تجارة الخ) هو أن بعد ما نزل النبي بالمدينة، و انعقدت الجمعة من ناحيته صلى الله عليه و آله

و سلم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة وقت الظهر مشغولاً بخطبة صلاة الجمعة، أو مشغولاً باصل الصلاة - على اختلاف التفاسير - فورد دحية الكلبي - وكان ذلك قبل اسلامه - بالمدينة وهو أحد تجار المدينة وجاء بمال التجارة وأخبر الناس بوروده بضرب الطبل والطنبور كما هو رسمه لعلام الناس بوروده ليسارعون إليه للاشتراء، فالحاضرون في المسجد لما سمعوا صوت الطبل تركوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم و آله وسلم و انفضوا إليه إما لاشتراء مال التجارة، أو لاستماع صوت اللهو، ولم يبق في المسجد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عدة قليلة، فانزل الله تعالى الآية الثالثة المتقدمة وهي قوله تعالى «وإذا رأوا الخ» توبيخاً لهم. فظهر لك من هذه المقدمة أن قوله تعالى (إذا نودي) إلى آخر الآيات نزل بعد تشريع صلاة الجمعة، و بعد انعقاد الجمعة في المدينة من ناحية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكون الآيات مدنية.

إذا عرفت ذلك فنقول: تارة يتوهم دلالة الآية على وجوب تشكيل صلاة الجمعة، و انعقادها، و تحصيل شرائطها من العدد و غيره حتى مع عدم حضور الامام بتوهم دلالة الآية على وجوب السعي لانعقاد صلاة الجمعة و وجوب تشكيلها. و تارة يتوهم أن الآية و لو لم تدل على ذلك، و لكن تدل على أنه لو انعقدت الجمعة و اجتمعت الشرائط من العدد و غيره، يجب الحضور، فلو لم يجب الانعقاد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٤

و تهيئة الشرائط و تحصيلها فلا محالة يجب الحضور بعد الانعقاد اقلاً و لم يعتبر أن يكون انعقادها بيد الامام عليه السلام أو من نصبه لذلك، فلا بد من البحث في هذين الجهتين:

#### [عدم دلالة الآية على وجوب اجتماع الناس لانعقاد صلاة الجمعة]

أما الجهة الاولى: فنقول: أنه لا دلالة للآية الشريفة على وجوب اجتماع الناس من الخمسة أو السبعة و ازيد لانعقاد صلاة الجمعة، بمعنى أنه لا يجب الحضور مقدمة حتى تنعقد الجمعة، فلا يجب على الناس تشكيل صلاة الجمعة لا بالوجوب العيني و لا بالوجوب الكفائي، لأن المستفاد من الآية هو وجوب السعي و الحضور لصلاة الجمعة بعد البناء و الاعلام بانعقاد الصلاة، لا أنه يجب على الناس أصل انعقاد الصلاة و تشكيلها حتى يجب عليهم الاجتماع في أول ظهر الجمعة و تهيئة العدد يمكن انعقاد صلاة الجمعة معه، بل الآية تدل على أن صلاة الجمعة التي صارت قائمة و نادى المنادى اعني: المؤذن، و اعلن و اخبر بانعقادها، و يقول (حي على الصلاة) يجب على الناس السعي إليها، و لا ينادى المنادى الا بعد حصول مقدمات انعقاد الصلاة و هو ينادى لأن يحضر الناس حتى يصلون بالامام. فالآية متعرضة لوجوب السعي الى الصلاة المتهيئة الجامعة للشرائط، لا في مقام بيان وجوب الحضور لتحصيل شرائط الصلاة من تحصيل الامام و العدد.

و الشاهد على ذلك مع قطع النظر عن نفس سياق الآية و انها دالة على وجوب السعي الى الصلاة، ما مر من أن الآية الشريفة نزلت بعد تشريع صلاة الجمعة، و بعد انعقادها من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالآية تكون في مقام بيان وجوب السعي و الحضور للصلاة التي شرعت قبلاً، و كانت واجبة قبل نزول الآية.

و الحاصل أنه لا يستفاد منها وجوب اقامة صلاة الجمعة و وجوب تحصيل مقدمات انعقاد هذه الصلاة على الناس و تشكيلها، بل يستفاد منها لزوم

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٥

الحضور عند انعقادها و تشكيلها، و أنه إذا انعقدت و أقيمت يجب على الناس الحضور، فليست الآية في مقام وجوب ما توهم أصلاً حتى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل غاية ما يستفاد منها وجوب الحضور عند الصلاة التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

**[في ان هل تدل الآية على وجوب السعي إليها]**

وأما الجهة الثانية: فهو أن يقال: و لو لم تفد الآية وجوب تشكيل صلاة الجمعة و تحصيل مقدمات انعقادها، و لكن تدل الآية على وجوب السعي بعد النداء، و بعبارة أخرى لو لم يكن وجوب صلاة الجمعة مطلقا بحيث كان تحصيل مقدماتها الوجودية واجبة، بل كان وجوبها مشروطا، فلا أقل من أن يقال: اذا حصل الشرط يكون الحضور واجبا يعنى إذا حصلت المقدمات قهرا من وجود العدد و الامام المتمكن من اداء الخطبة و غير ذلك، وجب على كل من يسمع نداء صلاة الجمعة مع كونه واجدا للشرائط، السعي إليها و الدخول في الصلاة.

فعلى هذا نستفيد من الآية أنه إذا نودي للصلاة يجب الحضور سواء كان اقامها النبي و الامام أو من نصبه لذلك أو غيرهم، بل يجب الحضور لو كان مثل زماننا هذا يعنى زمان الغيبة المفروض عدم حضور الامام و عدم وجود من نصبه بالخصوص لذلك. اذ المفروض بمقتضى ظاهر الآية وجوب السعي الى الصلاة بعد النداء بدون اشتراط كون النداء من قبل الامام أو من نصبه لذلك بالخصوص.

و لو قيل باشتراط كون النداء هو النداء الذى كان من قبل النبي أو الامام صلوات الله عليهما أو من نصبه لذلك. فيدفعه الاطلاق، لأن الآية ظاهرها مطلق و لم يقيد الوجوب على ما هو ظاهر الآية بهذا القيد، فلو شككنا فى دخل هذا القيد فى وجوب السعي نتمسك

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٦

بإطلاق الأمر بالسعي بمجرد النداء، و نحكم بعدم اعتبار ذلك فى الوجوب، لأنه لو كان هذا القيد معتبرا فى الوجوب كان اللازم على الحكيم بيانه، فمن عدم البيان نحكم بعدم الاعتبار.

**[في ان بعد وجود العهد فى الكلام لا يمكن التمسك بالإطلاق]**

هذا غاية ما يمكن أن يقال فى الجهة الثانية و لكن ما يقتضيه التحقيق هو عدم دلالة الآية الشريفة على ذلك أيضا، لأنه بعد ما ثبت فى الاصول ان (الألف و اللام) للجنس حيث لا عهد، فاذا كان العهد فى البين فلا يحمل على الجنس، و كان حملها على الجنس مع عدم العهد فى البين بركة مقدمات الحكمه، فاذا كان عهد فى البين فلا مجال لجريان مقدمات الحكمه و لا يمكن الحمل على الجنس، و هذا أمر أوضحناه فى محله.

و بعد ما تحقق ذلك نقول: أنه كما بينا صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلاة الجمعة قبل وروده بالمدينة فى «بطن وادى لبنى سالم بن عوف» و كان أول صلاة جمعة صلاها هذه الصلاة، ثم بعد ما دخل فى المدينة و أقام الجمعة فى ايامها، نزلت الآية المتقدمة فى المدينة، فكانت صلاة الجمعة معهوده عند الناس خارجا، و هى صلاة جمعة اقامها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى كل جمعة، و ليس ما كان معهودا عندهم من صلاة الجمعة إلّا ما اقامها النبي صلى الله عليه و آله و سلم لانها المعهوده عندهم، فاذا قيل (اسعوا الى صلاة الجمعة) فلا يأتى بالنظر إلا أنه دعى الى هذه الصلاة التى منعقدة فى الخارج.

فقوله تعالى (و إذا نودي) لو لم يدل مع هذه المعهودية فى الخارج على الأمر بوجوب السعي و الحضور بخصوص صلاة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و لم نقل بقرينة العهد ظهور الآية فى ذلك. فلا مجال لأن يقال بدلالة الآية على وجوب السعي الى كل صلاة الجمعة.

و لا مجال لهذا التمسك بالإطلاق أو العموم بأن يقال: إن ظاهر الآية دال على

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٧

وجوب السعى إذا نودى للصلاة، بلا اشتراط كون النداء من قبل النبي أو الامام صلوات الله عليهما.

لأننا قلنا من عدم امكان حمل (الألف و اللام) على الجنس مع كون العهد في البين و المقام من هذا القبيل، لأنه بعد كون صلاة الجمعة الواقعة خارجا هي التي أقامها الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و كان المعهود عند الناس من صلاة الجمعة هو هذه الصلاة، فلا بد من حمل (الألف و اللام) على العهد لا على الجنس، فلا دلالة للآية على وجوب الحضور و السعى الى كل صلاة جمعة حتى يتم الاستدلال، فظهر لك مما مر عدم امكان الاستدلال بالآية لكلتا الجهتين المتقدمتين.

بل على ما قلنا يمكن أن يقال: بعدم دلالة الآية على وجوب الحضور لصلاة الجمعة المتشكلة من قبل امام الأصل، و ان كان الحضور واجبا مسلما بدليل آخر، لأنه مع كون (الألف و اللام) في الصلاة الواردة في الآية للعهد، و كان المعهود صلاة جمعة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فالآية لا تدل إلا على وجوب الحضور عند هذه المعهودة فقط لا الى غيرها. «١»

هذا تمام الكلام في الآية الشريفة و بيان عدم دلالتها على الوجوب العيني مطلقا، يعنى لا دلالة لها على الوجوب في غير الصلاة التي أقامها النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

### في ان اقامة صلاة الجمعة بيد السلطان حقا او باطلا

و أما الكلام في الأخبار الواردة في صلاة الجمعة فلنقدم مقدمة، ثم نشرع في

(١) - (اقول: هذا كله مع الاغماض عما ورد في بعض التفاسير من كون المراد بالذكر هو رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لانه على هذا تدل الآية على وجوب الحضور عند النبي صلى الله عليه و آله و سلم، فلا دلالة لها على وجوب الحضور في غير صلاة النبي، لأنه على هذا يجب الحضور عند رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للصلاة. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٨

ذكر الأخبار و مقدار دلالتها و الكلام فيها.

أما المقدمة و هي أنه كما قلنا أول صلاة جمعة أقامها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان في «بطن وادى لبنى سالم بن عوف» و بعد ذلك أقامها في المدينة الى آخر أيام حياته، و بعد وفاته أقامها الخلفاء الغاصبين الى زمان نهضة المسلمين على عثمان و محاصرتهم إياه في بيته، و بعد ما صار محصورا اجتمع الناس على علي عليه السلام فأقامها على علي عليه السلام و من هذا نشأ الاختلاف بين العامة.

فبعضهم التزموا بعدم اشتراط السلطان تمسكا بأن عليا عليه السلام لم يكن سلطانا بل عثمان كان سلطانا و مع ذلك أقام على عليه السلام صلاة الجمعة، و بعضهم التزموا باعتبار السلطان و قالوا بأن عليا عليه السلام هو السلطان لاجتماع الناس عليه، و عزلهم عثمان عن الخلافة.

و أمّا نحن معاشر الشيعة نقول: بأن عليا عليه السلام هو خليفة رسول الله و الامام المفترض الطاعة حقا من أول الامر، فاقام صلاة الجمعة في هذا الحال، لأن ذلك حقه، و لم يكن مانع من قيامه بما هو حقه و لم يقمها قبل ذلك، و جلس في بيته حتى لا يقع الاختلاف، و يتلهم في الاسلام الثلمة لاجل الاختلاف.

و على كل حال كان الغرض أن صلاة الجمعة تكون في الخارج بنحو ما قلنا من أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم هو الذي انعقدها بنفسه الشريفة، و بعده الخلفاء الثلاثة و بعدهم امير المؤمنين عليه السلام، و بعده كل من اشغل مقام السلطنة و الخلافة الاسلامية، فاقام هذه الصلاة كل من بيده زمام أمور المسلمين حقا كرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و على عليه السلام أو غصبا



كالخلفاء الغاصبين كما ترى أن المرسوم كان هذا النحو، حتى في هذه الاواخر يعنى الى زمان خلافة الخلفاء العثمانيين حتى زمان عبد الحميد، وكذلك

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٣٩

في زماننا في بعض الممالك الاسلامية كمصر و الحجاز و اليمن الذى تنعقد فيه صلاة الجمعة يكون الأمر بهذه الطريقة، فإما أن يقيمها السلطان أو المنسوب من قبله لذلك فتحصل لك من بيان هذه المقدمة أن ما نرى خارجا من وضع انعقاد صلاة الجمعة ليس إلا بهذه الكيفية.

و كذلك الأمر كان عند سلاطين الشيعة، فإنه لما أسس في ايران دولة الشيعة و عمدة اساس ذلك كان في عهد الصفوية، فكان أمر صلاة الجمعة كذلك، يعنى كان من الأمور التي أمرها بيد السلطان، و لذا كان تعيين امام الجمعة من قبل السلطان حتى في زمان القاجارية، فما نشاهد في الخارج من صلاة الجمعة ليس الا هذا، و ليس أمرها بحيث يكون بيد كل أحد من المسلمين كما نشاهده اخيرا في بعض الامصار و القرى.

فعلى هذا نستكشف من كل ذلك أن أمر صلاة الجمعة في الخارج كان بيد السلطان او من يحول الأمر من قبله إليه، و أن صلاة الجمعة كانت مشهدا عاما، و لها محلا مخصوصا يسمى عند العامة بالجامع، و عند العجم مسجد الجمعة، و هو محل يصلى فيه هذه الصلاة، و يكون مشهدا عظيما يتوجهون الناس مع كثرتهم نحو هذا المحل، لأنه لا تقيم إلا في محل سكونه السلطان أو في كل مصر يكون شخص من قبله موظفا باقامتها، و لا بد للناس من الاجتماع من الاطراف من الفرسخ أو الفرسخين في هذا المحل، و لذا ترى ان كل محل يكون مصرا أو بلدا يكون فيه مسجد جامع، و هذا من الشواهد على كون محل صلاة الجمعة محلا مخصوصا و مشهدا عاما معلوما، فظهر لك ان أمرها خارجا كان بيد السلطان أو المنسوب لذلك من قبله.

### [في ذكر بعض الاخبار المتمسكة بها لوجوبها العيني]

اذا عرفت هذا نتكلم في أخبار الباب، و ما يستفاد منها مع كون هذه المقدمة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٠

على ذكر منا و منك، فنقول بعونه تعالى: ان ما استدلل به من الأخبار على الوجوب العيني فيها مطلقا حتى مع عدم حضور الامام و ان كان كثيرا، و لكن من الواضح عدم ربط بعضها بالمقصود، فنحن نتعرض لبعض ما يحتمل دلالة، أو ما توهم دلالة على الوجوب فنقول:

الرواية الأولى: ما رواها زرارة بن اعين عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال: «انما فرض الله عزّ و جلّ على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا و ثلاثين صلاة، منها صلاة واحدة فرضها الله عزّ و جلّ في جماعة و هي الجمعة، و وضعها عن تسعة، عن الصغير و الكبير و المعجنون و المسافرين و العبد و المرأة و المريض و الاعمى و من كان على رأس فرسخين». «١»

و هذه الرواية متحدة الدلالة مع الرواية ٢ و الرواية ١٤ من الباب المذكور، فلا حاجة الى التعرض لهما مستقلا و ان كان الاختلاف بينهما في بعض العبارات و المضامين.

أمّا وجه الاستدلال بها: فليل بأن الرواية تدلّ على أن صلاة الجمعة من الفرائض الواجبة على الناس إلا على جماعة التي وضع الله عنهم بمقتضى الرواية، فيجب انعقادها على جميع المسلمين إلا ما استثنى منهم.

و فيه أن الرواية تدلّ على أن صلاة الجمعة من جملة الصلوات افترضها الله تعالى على الناس، فان كنا نحن و صدر الرواية فقط - بدون ما ذكر فيها من الطوائف الموضوعه عنهم - فلم يكن مجال لهذا التوهم أصلا، لعدم كون الرواية الا في مقام بيان



(١) - الرواية ١ من الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤١

أصل ما فرضه الله تعالى، و لم تكن في مقام بيان كيفية ما فرضه الله، و ما هو شرط في وجوبها، و الخصوصيات المعتبرة في هذه الصلوات المفترضة من كل جمعة الى جمعة.

### و أما الكلام فيها مع ذيلها:

فان قيل: بأن الاستثناء شاهد على أنها واجبة على غيرهم، و ان صلاة الجمعة موضوعه عنهم فقط، و واجب على غيرهم، فالرواية تكون في مقام بيان من وجبت عليه صلاة الجمعة و من وضع عنه هذه الصلاة، و لم يعتبر قيذا زائدا في وجوبها على من وجب عليه من الناس، فنحكم بالإطلاق بعدم اعتبار شرطية حضور الامام الأصل.

نقول: لا- شك في أن من الطوائف المستثناءة ممن وجبت الجمعة عليه، هو من كان على رأس فرسخين، و معنى الاستثناء هو عدم الوجوب على من كان على رأس فرسخين، يعنى: من كان بعده من موضع تقام فيه الجمعة بفرسخين لا يجب عليه حضور الجمعة، فيستكشف من ذلك ان فرض المعصوم عليه السلام هو صلاة الجمعة المخصوصة المعهودة التي لها محل معين، و ان ممن لا يجب عليه الحضور هو من كان بعيدا بفرسخين من الصلاة المعهودة خارجا، و إلا لو لم يكن النظر الى الجمعة المفروض الوجود المتداولة المقررة، فما معنى استثناء من كان على رأس فرسخين، لأن الاستثناء يكون ممن وجبت عليهم هذه الصلاة، فوجبت على الناس إلا عليهم.

فلو فرض عدم كون نظر المعصوم عليه السلام الى الجمعة المفروض وجودها على وضع معين و في مكان معين المعهود انعقادها في هذا المكان، فكيف يستثنى من المكلفين بالوجوب كل من كان على رأس فرسخين، لأنه على هذا لا صلاة في

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٢

الخارج و في محل خاص حتى يكون بعض من الناس بعيدا منها بفرسخين.

فنفهم أن المراد الصلاة المعهودة حتى يصح أن يستثنى منها كل من كان بعيدا منها بفرسخين، فالرواية لا تدل على وجوب الحضور عند كل صلاة جمعة، بل على وجوب الحضور على من وجب عليه الحضور الى الجمعة المعهودة المفروض وجودها في الخارج، و هذه الصلاة هي الصلاة التي لا يقيمها إلا من بيده زمام أمر المسلمين، فأفهم. «١»

الرواية الثانية: و هي رواية عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام (قال: إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة، و ليلبس البرد و العمامة، و يتوكأ على قوس أو عصا، و ليقعد قعدة بين الخطبتين، و يجهر بالقراءة، و يقنت في الركعة الاولى منها قبل الركوع).

«٢»

و نقل صاحب الوسائل هذه الرواية أيضا «٣»، و لا يبعد كونهما رواية واحدة و ان كان نقلها مرتين.

و توهم أن هذه الرواية تدل على وجوب صلاة الجمعة إذا كانوا سبعة بدون الاشتراط بامر آخر من حضور الامام و نحوه.

(١) - (أقول: على أن غاية الدلالة أنه لا يجب على المريض و غيره أصلا حتى مع وجود الامام و انعقاده لها، و أنها تجب على غيرهم و اما مع الإمام أو مطلقا فلا إذ ليس في مقام بيان ذلك، بل في مقام الفرق بين الاشخاص من الوجوب و تشريعه في حق بعضهم و عدم تشريع الوجوب في حق بعضهم). (المقرر).

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

(٣) - الرواية ٢ من الباب ٢٤ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٣

و لكن غاية ما يستفاد منها- بعد حمل لفظ «الجماعة» الواردة في الرواية على الجمعة بقرينة ذيلها من لبس البرد و العمامة و أن يقعد قعدة بين الخطبتين، و الجهر بالقراءة- بأن المراد من قوله (فليصلوا في جماعة) هو الأمر بأن يصلوا صلاة الجمعة، و هذا المقدار لا ينفع للمتوهم، لعدم معلومية ما هو صدر الرواية، و عدم معلومية ما هو مرجع في قوله (إذا كانوا) لعدم معلومية أى أشخاص إذا كانوا. فلا يستفاد من الرواية إلا أنه إذا كانوا سبعة نفر فليصلوا في جماعة، و أما أن المراد أى أشخاص، و التكليف متوجه الى أى طائفة من الناس، فلا- يفهم منها، فلا دلالة للرواية بأنها واجبة على كل احد، أو واجبة على اشخاص مخصوصة، مثل من كان منهم في زمن حضور الامام عليه السلام فالرواية من هذه الجهة مجملة، فلا يمكن الاستشهاد بها لما توهمه المتوهم.

الرواية الثالثة: ما رواها زرارة عن ابي جعفر عليه السلام «قال صلاة الجمعة فريضة، و الاجتماع إليها فريضة مع الامام، فان ترك رجل من غير علة ثلث جمع فقد ترك ثلاث فرائض، و لا يدع ثلاث فرائض من غير علة الا منافق» (١).

و ترى بهذا المضمون الرواية ٨ من هذا الباب و لعلهما تكونان رواية واحدة و هذه الرواية أيضا لا تدل على وجوب صلاة الجمعة بالوجوب العيني مطلقا

أما أولا فلان الجمعة التي هي فريضة كما صرح بها في هذه الرواية بأن «صلاة الجمعة فريضة و الاجتماع إليها فريضة مع الامام» هي الجمعة التي خارجيتها كانت بنحو الذي قلنا، و لا اقل من احتمال كون المراد هو صلاة الجمعة المعهودة،

(١)- الرواية ١٢ من الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٤

فلا ظهور للرواية في كون صلاة الجمعة مطلقا واجبة.

و ثانيا قال المعصوم عليه السلام على ما في هذه الرواية «و الاجتماع إليها فريضة مع الامام» و الاشتراط بالامام أيضا شاهد على عدم دلالة الرواية على المطلوب، لأن المراد ان لم يكن من قوله «فريضة مع الامام» و ان الاجتماع مع الامام فريضة، هو امام الأصل بقرينة عدم انعقادها إلا مع من بيده زمام أمور المسلمين و هو الامام، فلا اقل من كونه محتمل الوجهين، فقابل لأن يكون المراد من الرواية وجوب الاجتماع في خصوص الجمعة التي أقامها امام الأصل، و قابل لأن يكون المراد منها وجوب الاجتماع مع كل من يقيمها و ان لم يكن امام الأصل بناء اعلى كون المراد من الامام في الرواية هو مطلق من يصير إماما، فمع كون الاحتمالين في الرواية فلا وجه لحمل الرواية على الاحتمال الثاني، بل غاية الأمر أن الرواية تكون مجملة.

### [لا ظهور للروايات في الوجوب مطلقا اصل وجوب صلاة الجمعة]

و نظير هذه الرواية الروايات ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ في عدم الدلالة، لأن كل هذه الروايات، أولا تكون واردة لبيان أصل وجوب صلاة الجمعة، و التحذير في بعضها على تركها، و ثانيا بعد كون وضع صلاة الجمعة خارجا كما قلنا هو انعقادها من ناحية من بيده زمام أمور المسلمين، فالامر بصلوة الجمعة و التحذير من تركها راجع الى الجمعة المعهودة الواقعة خارجا، فلا دلالة لها على الوجوب مطلقا حتى يستدل بها.

و مثل هذه الطائفة النبويات التي نقلت من المعتبر و من رساله الشهيد الثاني في الجمعة التي نقلها في الوسائل في الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة و هي الرواية ١٠ الى ٢٧، و هذه الأخبار من النبويات الواردة في طرق العامة، و مع قطع النظر عن ذلك لا دلالة لها على المقصود، لأنه مع كون العهد في البين لما فهمت من خارجة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٥

وقوع صلاة الجمعة من زمن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم الى هذه الاواخر، فالامر بالجمعة والترغيب إليها والتحذير على تركها منزل على المعهود والخارج، لأنَّ الألف واللام في «الجمعة» لا بد من أن يحمل على العهد لا على الجنس، أولاً يمكن حمله على الجنس اقلاً.

و الاولى بعدم الدلالة على الوجوب العيني الروايات ٣ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٦ و ١٧ من الباب الأول الذي قال صاحب الوسائل رحمه الله في عنوانه باب وجوبها عينا على كل مكلف إلّا الهَمَّ والمسافر الخ، والرواية ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الباب ٤، والرواية ١ و ٣ و ٤ و ٧ و ٩ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة.

الرواية الرابعة: من الأخبار المتوهمه دلالتها على الوجوب العيني مطلقا الروايتان المذكورتان في الباب ١ و هما أيضا لو فرض كونهما في مقام بيان وجوب صلاة الجمعة و في مقام بيان من وجبت عليهما هذه الصلاة. «١» فنقول: بأن غاية ما يستفاد منهما هو وجوب صلاة الجمعة و وجوب الاجتماع عندها، و نظرهما الى الجمعة المعهودة، فلا تدلّان على وجوب الحضور في كل صلاة جمعة.

الرواية الخامسة: بعض الروايات الدالة على اقل عدد تجزى معه صلاة الجمعة و تكون مشروعة مع هذا العدد و هو أيضا على قسمين:

قسم منه لا يدل إلّا على اقل عدد تكون صلاة الجمعة مشروعة مع هذا العدد

(١)- الرواية ٥ و ١٨ من الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٦

مثل الرواية ١ من الباب ٢.

و قسم منه ممّا يتوهم دلالته على وجوب صلاة الجمعة على الناس إذا كانوا سبعة بالمفهوم، أو بالمنطوق مثل الرواية ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ١١ من هذا الباب بنقل الوسائل.

### [كون الروايات في بيان اقل عدد تنعقد معه صلاة الجمعة]

والذي ينبغي أن يقال في هذه الأخبار:

أمّا أولاً فبان هذه الأخبار تكون في مقام بيان حكم آخر و هو اقل عدد تنعقد معه صلاة الجمعة لا أمر آخر.

و ثانياً لو فرض كونها في مقام بيان وجوب صلاة الجمعة على الناس إذا كانوا سبعة، و لكن لا دلالة لها بأن وجوبها مطلق أو مشروط بامام خاص، لأنّ في هذه الروايات ليس المعصوم عليه السّلام الا في مقام بيان عدد من تجب الجمعة عليهم لا الخصوصيات الاخرى، و خصوصاً مع ما وقع التصريح في بعضها باشتراط الامام مثل الرواية ١١، والمراد من الامام يحتمل ان يكون امام الأصل المفترض طاعته لا كل أحد، «بل يمكن دعوى انصراف الامام الى امام الاصل، و مثل ذلك الرواية ١ من الباب ٤ و ٢ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة في الوسائل.

### [في ذكر اقوى رواية دلت على الوجوب العيني]

الرواية السادسة: الرواية التي رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام قال: تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين، و لا جمعة لاقل من خمسة من المسلمين، احدهم الامام، فاذا اجتمعت سبعة و لم يخافوا أمّهم بعضهم و خطبهم. «١»

(١)- الرواية التي نقلها صاحب الوسائل مرتين: الأولى: الرواية ٤ من الباب ٢ و الثانية:

الرواية ٤ من الباب ٤ من ابواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٧

و هذه الرواية من اقوى ادلة القائلين بالوجوب العيني.

وجه الاستدلال: هو أن أبا جعفر عليه السلام أمر بصلوة الجمعة في صورة اجتماع السبعة إن لم يخافوا أن يأثمهم بعضهم، يعنى: يجعلون هذه السبعة من قبل انفسهم إماما منهم، فتدل الرواية على وجوبها، و عدم الحاجة الى الامام الخاص، لأنه أمر بأن يجعلوا الامام واحدا منهم، يعنى: واحدا من السبعة أى شخص كان.

و لكن نقول: بأن هذه الرواية أيضا غير قابلة لأن تصير شاهدا و دليلا على الوجوب المطلق، و على كل أحد سواء كان معهم الامام عليه السلام أم لا، لأن راوى هذه الرواية هو الصدوق رحمه الله يعنى: هو ناقل الرواية، و قد نقل هذه الرواية فى الفقيه، و بعد ما نرى مرارا بان الصدوق ادخل فتواه فى الروايات، يعنى: ذكر فتواه بعد ذكر الروايات فى تلو الرواية بحيث صار عمله هذا سببا للشك فى بعض الموارد فى أن ما ذكره هل هو من ذيل الرواية أو من نفسه بعنوان الفتوى كما فى بعض الموارد حصل الاطمينان لنا بأن الذيل ليس جزء للرواية، بل يكون فتواه رحمه الله، و حيث أن هذه الرواية أيضا من الروايات التي نقلها الصدوق رحمه الله فى الفقيه، فيحتمل أن يكون ذيل الرواية أعنى: جملة «فاذا اجتمعت سبعة و لم يخافوا أثمهم بعضهم و خطبهم» من فتواه رحمه الله.

و نحن و ان لم نقل بتسليم ذلك، و لكن نقول: بعد وجود هذا الاحتمال لم يبق لنا الاطمينان بكون هذه الفقرة من كلام الامام عليه السلام، و من ذيل الرواية حتى نأخذ بمدلوله، هذا حال ذيل الرواية.

و أما صدرها بدون هذا الذيل فيدل على أن الجمعة تجب على سبعة نفر، و يجوز اتيانها للخمسة أيضا، لكن لا بنحو الوجوب فى ما كان العدد خمسة، و أما إذا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٨

كانوا سبعة فيجب انعقادها مع الامام.

و لا- وجه لأئذ يحمل الامام الوارد فى الرواية المعتبر وجوده و حضوره على مطلق من يكون عادلا، و يتمكن من اداء اقل الواجب من الخطبة، بل يحتمل أن يكون المراد الامام الأصل، فلا يجب مع عدم حضور امام الأصل، فافهم «١».

(١)- أقول: ما استفدت من بيان سيدنا الأستاذ- مد ظله- هو أن الاشكال فى هذه الرواية انما تكون من هذه الجهة و لم يتعرض لاشكال آخر، و لكن خطر بيالى القاصر احتمال آخر و عرضت عليه- مد ظله-

و هو أن الرواية تكون فى مقام بيان ذكر اقل عدد تنعقد معه الجمعة، فقال: السبعة احدهم الامام، ثم قال: فاذا اجتمعت سبعة و لم يخافوا أثمهم بعضهم) يعنى إذا اجتمعت السبعة، و لم يكن لهم خوف بحيث لا يلتفت الاعداء بانهم اقاموا صلاة الجمعة، أولا يكون اطلاعهم بحالهم باعثا للاضرار بهم، فيقيمون صلاة الجمعة، و يكفى فى وجوب انعقادها السبعة، و لا حاجة الى الازيد من ذلك إماما و مأموما و كان ذلك لدفع توهم اعتبار ازيد من ذلك العدد حتى لا يتخيل السائل أو غيره بلزوم كون السبعة معتبرا فيها غير الامام، فالرواية متعرضة لحيث عدم اعتبار ازيد من ذلك العدد فى وجوب انعقادها من الامام و المأموم.

و بعد كون الأمر كذلك، و كون صدر الرواية فقط متعرضا لكفاية السبعة فى وجوب الجمعة احدهما الامام، فالذيل و لو فرض كونه جزء الرواية، دال على أنها تنعقد مع عدم الخوف بالسبعة، و أم بعض من السبعة بعضا آخر، يعنى: واحدا منهم يتم على الستة الباقية، و لا يلزم أن يكون الامام غير السبعة حتى يكونوا ثمانية

و بعد كون الامام محتملا لكونه هو امام الاصل، فالذيل غير متعرض لغير ما تعرض له الصدر، و أن هذه السبعة التي يدل الصدر على

وجوب الجمعة عليهم اذا اجتمعوا، و لم يكن خوف فى البين، تنعقد الجمعة بمجرد ذلك بحيث يكون الامام واحدا من السبعة بلا احتياج الى الأزيد من ذلك فالسبعة الواجبة عليهم مع عدم الخوف، و الحال أن يكون احدهم الامام تجب الجمعة عليهم، فالرواية غير دالة الا على هذا، فالرواية لا تدل على الوجوب مطلقا على كل سبعة، اذ يمكن أن يكون المراد السبعة مع الامام الأصل كما عرفت، فتأمل. (المقّرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٤٩

### [فى ان المراد فى الامام فى روايات سماعة هو السلطان]

#### إشارة

الرواية السابعة: الروايات التى رواها سماعة و هى أربعة على نقل الوسائل «١» و هى الرواية ٣ من الباب ٥ و الروايات ٢ و ٦ و ٨ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة، و هذه الروايات كلها مشتركة فى عدم الدلالة على المقصود، للتصريح فى كلها بوجوب صلاة الجمعة مع الامام بتعابير مختلفة.

و المراد بالامام، إن لم نقل بكونه هو السلطان الذى بيده زمام الأمور كما قدمنا فى المقدمة، فلا اقل من عدم امكان حمله على مطلق من يتمكن من أن يصير امام الجماعة و ان لم يكن الامام. عليه السلام

و لو لم نقل بكون هذه الروايات كلها دالة على اشتراط الوجوب بحضور السلطان أعنى: الامام عليه السلام، و لكن لا ريب فى أن الرواية سماعة تدل على الاشتراط و هى هذه «عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة، فقال: أما مع الامام فركعتان، و اما لمن صلى وحده فهى أربع ركعات و ان صلوا جماعة». «٢»

لان هذه الرواية تدل على أن فى يوم الجمعة تكون الصلاة ركعتين مع الامام، و أما لو لم يكن الامام و صلى وحده يعنى: لا مع الامام، فلا بد من أن يصلى أربع ركعات و إن اتى بصلاته جماعة، ففرض بأنه مع الامام لو صلى و لو بالجماعة فصلاته أربع ركعات، فان تمكن كل شخص عادل على أن يصير إماما فى صلاة الجمعة مثل صلاة الجماعة، فلا معنى لأن يقول عليه السلام «و اما لمن صلى وحده فهى أربع ركعات و إن صلوا جماعة».

(١) - الرواية ٣ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل؛ و الرواية ٢ و ٦ و ٨ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٨ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٠

### [المقصود من الامام فى الرواية هو الامام الأصل]

فهذه العبارة دليل على أن المقصود بالامام فى الرواية هو الامام الأصل و المعصوم عليه السلام، فمع فرض التمكن من اتيان الصلاة جماعة أمر بالصلاة أربع ركعات لعدم وصول اليد بالامام الاصل.

و ان كان الامام الوارد فى الرواية اعم من الامام الأصل و غيره، فكان اللازم أن يقول «تجب صلاة الجمعة مع تمكن الشخص من اتيان صلاته بالجماعة» لأن الشخص لا يتمكن من اتيان صلاة الجماعة أيضا إلا مع وجود امام عادل، و هو على هذا الفرض كاف لأن يصير إماما فى صلاة الجمعة، فمن عدم أمره عليه السلام بصلوة الجمعة مع تمكن الشخص من اتيان صلاته جماعة، نستكشف كون الامام المعتبر فى صلاة الجمعة هو امام الأصل، لا الامام الذى يكتفى به فى صلاة الجماعة.

فهذه الرواية تصير دليلا على اشتراط وجود السلطان اعني: الامام أو من نصبه لذلك، في وجوب صلاة الجمعة. «١»  
 الرواية الثامنة: الرواية التي نقلها في الوسائل مرتين و هي ما رواها فضل بن عبد الملك قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا كان القوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر، و انما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين. «٢»

(١) - أقول: و مما تفتن به سيدنا الأستاذ مدّ ظله من أن المراد من الامام في هذه الرواية هو الامام الأصل يمكن أن يقال: بأن هذه الرواية تصير مؤيدا لكون الامام في سائر روايات الباب أيضا هو الامام الأصل، و ببركة هذه الرواية يقوى الاحتمال الذي قلناه في بعض الروايات المتقدمة: من كون المراد من الامام هو الامام المفترض الطاعة، لا الاعم منه و من غيره. (المقرّر)  
 (٢) - الرواية ٦ من الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل؛ و الرواية ٢ من الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.  
 تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥١

و هذه الرواية و ان توهم دلالتها على وجوب الجمعة بمجرّد اجتماع خمس نفر.  
 و لكن فيه أيضا ما قلنا مكررا من أن الوجوب مشروط بوجود من يخطب، و هو كما يحتمل لأن يكون كل من يتمكن من اداء اقل الواجب من الخطبة، كذلك يحتمل لأن يكون اشارة الى خصوص من يخطب بحسب المتعارف من صلاة الجمعة، و وضعها الخارجى، و ما هو المعهود عند المسلمين، و هو السلطان. «١»

### [في توضيح رواية زرارة]

الرواية التاسعة: رواية زرارة (قال: حدثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن تأتيه، فقلت: فنغدو عليك؟ فقال: لا، إنما عنيت عندكم). «٢»  
 وجه الاستدلال بها: أن أبا عبد الله عليه السلام أمر زرارة باداء صلاة الجمعة و اتيانها، لأنّ المستفاد من كلامه عليه السلام هو الأمر بأنكم تقيمون هذه الصلاة عندكم بلا حاجة و اشتراطها بالامام الأصل، لانه بعد ما سأل (بأنا نغدوا عليك) قال: لا يلزم ذلك، بل انتم بانفسكم تقيمون صلاة الجمعة، فتدل الرواية على عدم اشتراط صلاة الجمعة بالامام الأصل.  
 و فيه أن المستفاد من الرواية هو أنّه بعد ما حث عليه السلام بصلوة الجمعة و ظهر منه

(١) - أقول: لو كان من يخطب اعم من السلطان و غيره، فنوع الاعراب بل كلهم قادرين على اداء اقل الواجب من الخطبة، فكيف لا يكون في القرية شخص يأتي باقل الواجب منها، فهذا شاهد على قوة الاحتمال الثاني من أن المراد بمن يخطب هو المعهود ممّن يخطب.  
 و ان قيل: بان قرى الاعراب ليست مهمة و مركز الجمعية، فيمكن أن يكون جمع قليل تحت خيمة في موضع و لم يتمكنوا من اداء مقدار الواجب في الخطبة.  
 فنقول: أنّه مع بعد ذلك يكون لازم هذا حمل الرواية على مورد نادر، و هو حمل بعيد، فتأمل.  
 (المقرّر)

(٢) - الرواية ١ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٢

التحريض و الترغيب بها، تخيل زرارة أنّه عليه السلام أراد ابداء المخالفة و الخروج على خليفة الجور و بنى على الحرب و الجدل، و

لهذا قال زرارة (نغدوا عليكم) يعنى نحضر عندك فى الصبح.

و منشأ هذا الخيال ليس إلا مما يرى و يدرى من خارجية صلاة الجمعة و وضعها، و انها من المناصب المخصوصة للسلطان، و من يده زمام الأمور، فمن تحريض الامام، مع ما يعلم من وضعها، تخيل أنه عليه السلام أراد الخروج على سلطان الجور، لأنه لو حضر لانعقاد صلاة الجمعة، فلا يعد عمله الا خروجا على السلطان، و بناء المخالفة معه، و انه عليه السلام حيث يعد نفسه الخليفة و السلطان بنى على انعقاد ما هو وظيفته و منصبه، فمجرد ترغيب ابى عبد الله عليه السلام بالجمعة صار سببا لأن يخطر ببال زرارة هو أنه عليه السلام اراد الخروج، و ابداء المخالفة مع سلطان الجور، و لهذا سأل عنه و قال (نغدوا عليكم) فقال عليه السلام: لا، انما عنيت عندكم.

فمعلوم من فهم زرارة أن صلاة الجمعة من شئون الخلافة و السلطنة بحيث يعد انعقادها فى قبال سلطان الجور مخالفة معه، و على تقدير ذلك تشتعل نائرة الحرب و الجدل، فاراد أن يحضر فى الصبح عنده للخروج و سأل عنه عليه السلام عن ذلك، و اجاب عليه السلام بأنه لا، يعنى: لا تحضروا عندى لصلاة الجمعة، بل تقيمونها عند انفسكم.

فقوله «انما عنيت عندكم». يحتمل أن يكون المراد من أمره بأنكم تعتقدونها بانفسكم، و لا حاجة الى حضوري، هو أنكم تقيمونها فى أوطانكم، و لازمه هو انكم إن كنتم قادرين على انعقادها رسماً بمرأى و منظر من المخالفين، فتقيمونها بهذا النحو، و إلا ان خفت من المخالفين فتقيمونها خفية، و الحاصل الذى يستفاد من الرواية التحريض و الترغيب بها بلا حاجة الى حضور السلطان.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٣

و متحمل لأن يكون المراد من قوله «انما عنيت عندكم» هو أنكم تحضرون صلاة الجمعة التى يقيمها سلطان الجور أو من نصبه لذلك، فالحاصل على هذا الاحتمال هو حث ابو عبد الله عليه السلام زرارة و ساير الشيعة على الحضور فى صلاة جمعة خلفاء الجور و ولاتهم المنصوبين من قبلهم، حتى يحقن بذلك دماء الشيعة، و يصيروا محفوظين، فعلى هذا وجه تحريضه هو التقيء و حفظ مواليتهم من الهلكة.

و على هذا الاحتمال ليست الرواية دالة على كون صلاة الجمعة واجبة بلا اشتراطها بالامام الأصل، بل الأمر على هذا من الامام صدر لجهة اخرى، و هو الحضور فى جمعة المخالفين تقيء، و اما ما هو مورد وجوب صلاة الجمعة و كون وجوبها مطلقاً أو مشروطاً فالرواية غير متعرضة له.

و يبعد احتمال الأول أنه لو كانت الرواية صادرة على وفق هذا الاحتمال فلازمه وجوب صلاة الجمعة بلا اشتراطها على السلطان من رأس، و الحال أن الاشتراط به فى الجملة مسلم. «١»

(١) - أقول: و الشاهد على أقوائية الاحتمال الثانى فى الرواية فى النظر، هو أنه لو كان حث ابى عبد الله عليه السلام فى الرواية دالاً على أن زرارة و غيره من الشيعة قادرين على انعقادها فى أنفسهم، و كان الأمر بهم بذلك بدون حاجة الى حضور الامام عليه السلام: فإما أن يكون الأمر بانهم يقيمونها فى قبال المخالفين علناً فهم غير متمكنين على ذلك، و لو انعقدت بهذا النحو لانجر الأمر الى قتلهم و هلاكهم، لأن عملهم هذا يعد مخالفة لسلطان الجور، و لذا ما اقامها أحد من الائمة عليهم السلام مع ابتلائهم بخلفاء الجور، فلا يأمر ابو عبد الله عليه السلام باتيانها بهذا النحو.

و إما أن يكون المراد من الرواية الأمر باقامة جمعات كثيرة مثلاً فى الكوفة، بعد كون جماعة الشيعة كثيرة و لم يتمكنوا من اقامة جمعة عامة، فيقيمون جمعات متشتتة فى بلد واحد حتى -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٤

الرواية العاشرة: رواية عبد الملك عن ابى جعفر عليه السلام (قال: قال: مثلك يهلك و لم يصل فريضة فرضها الله، قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعة يعنى:



صلّوا الجمعة). «١»

وجه الاستدلال بها: أن المستفاد من الرواية كون ترك صلاة الجمعة سببا للهلاك، وانه يجب الاتيان بصلوة الجمعة بلا اشتراطها الى السلطان كما هو ظاهر

لا يصل خبرهم الى المخالفين، مثلا صلوا الجمعة باقل العدد المعتبر فيها في بيت واحد من الشيعة، و صلوا صلاة اخرى في بيت آخر، وهكذا.

وهذا أيضا لا يمكن الالتزام به، لأنّ لازم ذلك انعقاد جمعات كثيرة مع عدم فصل الفرسخ بينها.

و إما أن يكون حثه و ترغيبه عليه السّلام جماعة الشيعة كلهم بصلوة الجمعة بأنكم تقيمونها، و حيث لستم متمكنين من انعقاد صلاة جمعة عامة، و لا يمكن انعقاد جمعات كثيرة، فتقيمونها و لو بقدر حصول مسماها، مثلا سبعة منكم أو عشرة منكم أو أكثر بالمقدار الذي لا يبلغ أمركم الى المخالفين، فعلى هذا يكون الحث بجماعة الشيعة لا بخصوص زرارة لأنه قال: حثنا، و الأمر بقوله (انما عنيت عندكم) هو الأمر و التحريض مع هذا التأكيد بالشيعة، على مسمى صلاة الجمعة.

وهذا أيضا ممّا يشكل الالتزام به، لأنه كيف يمكن حمل الخبر- مع هذا التأكيد بالعموم- على كون الأمر و الحث و الترغيب على صرف مسمى صلاة الجمعة، و ان كان نظره الى هذا فلا يلزم ان يعبر بهذا النحو بأن يأمر كلهم، و الحال أن الكل غير متمكنين منها، لأنه لا يمكن انعقادها إلا مع عدة قليلة بمقدار حصول مسماها.

فبعد بعد محتملات:

الاحتمال الاول، فان لم نقل بقوة.

الاحتمال الثاني، و هو كون مدلول الرواية هو الأمر بحضور صلاة جمعة المخالفين لاجل التقية، فلا اقل من عدم الجزم باحتمال و عدم ظهور الرواية فيه، فتأمل. (المقرّر)

(١)- الرواية ٢ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٥

اطلاق الرواية.

### [في ردّ التمسك برواية عبد الملك بن اعين]

و فيه أن عبد الملك الراوى للرواية هو عبد الملك بن اعين، و كان أولاد ذكور اعين ثمانية، احدثهم زرارة و واحد منهم هذا الراوى يعنى: عبد الملك، و لم يكونوا أولا من الفرقة الناجية، و استبصر بعض منهم مثل زرارة، و لكن استبصار عبد الملك غير معلوم و مورد الخلاف فى الرجال.

و على كل حال إما يكون عبد الملك غير مستبصر، و باق على طريقة التسنن، فهو بعد ما كان فى طريقته من العباد و الزهاد، يمكن أن يكون وجه كلام الامام عليه السّلام هو أن مثلك مع دأبك كيف تركت صلاة الجمعة، لانها على مذهبه- و هى طريقة العامة على فرض عدم استبصاره- واجبة، فمراد الامام عليه السّلام هو انك لما ذا تركت الجمعة مع كونها واجبة عندك.

فعلى هذا لا- يمكن الاستدلال بالرواية، لانها كلام صادر منه خطابا على من ليس على طريق الحق و على وفق مذهبه، لاجل بعض المصالح التي يكون الامام عالما بها.

و ان صار مستبصرا و خرج عن طريق الباطل و نهج طريق الحق كما أن يكون قوله عليه السّلام «مثلك يهلك» مشعرا بذلك، فيحتمل أن يكون هذا الخطاب به و الأمر بعد ذلك بأن صلوا الجمعة، هو الأمر بحضوره فى جمعة المخالفين تقية، لاجل أنه مع زهده يفرّ من



الحضور في اجتماعاتهم، ولا يحضر في صلاة جمعة المخالفين، وذلك ربما يصير سببا للفساد فامر عليه السلام إياه بالحضور في جمعته تقيّة. «١»

(١) - أقول: ولو كان المراد، على فرض كون عبد الملك مستبصرا، غير أمره بالحضور في -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٦

### [الكلام حول رواية محمد بن مسلم]

الرواية الحادية عشرة: الرواية التي رواها الكليني رحمه الله «١» في الكافي في باب تهيئة الامام للجمعة و خطبته و الانصات عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام،

صلاة جمعة المخالفين، فلا بدّ و أن يكون الأمر بصلوة جمعة اخرى و الصّلاة الاخرى إما أن تكون صلاة تقيم من قبل الشيعة و أهل الحق و هو لم يحضر عندها على احتمال، أو يكون الأمر بأن تقيموا صلاة الجمعة، كان الأمر بتأسيسها بعد ما لم تكن مرسومة على احتمال.

و كلا الاحتمالين بعيد و لا يناسب مع سياق الرواية، لأنّ مثل عبد الملك مع كونه من العباد و الزهاد، و مع كونه من الشيعة على هذا الاحتمال، كيف لا يحضر في صلاة الجمعة التي تنعقد من ناحية الشيعة، إن كان لهم صلاة جمعة خارجا مرتبا في كل جمعة و لو كانت في السر، و إن كانت صلاة الجمعة ممّا يجب عليهم انعقادها و يتمكنون منها، فكيف تركوها هؤلاء الاشخاص مع جلالتهن حتى بلغ الأمر الى أن يقول الإمام عليه السلام مثلك يهلك.

و ان لم يتمكنوا منها أو لا يجب عليهم انعقاد صلاة الجمعة، فأیضا ما معنى قوله (مثلك يهلك) فهذا مؤيد لكون الأمر و التشدد على تقدير كونه من أهل الحق على الحضور في جماعة خلفاء الجور أو من نصب لذلك من قبلهم.

مع أن كون الوارد من المعصوم هو صلاة الجمعة غير معلوم، لأنه كما ترى كانت عبارة الرواية (صلوا جماعة یعنی صلوا الجمعة) و جملة (یعنی صلوا الجمعة) يمكن أن لا تكون جزء الخبر و من كلام الامام، و يؤيده أنّه قال یعنی: صلوا الجمعة، فقوله (یعنی) بصيغة المضارع لا- يناسب أن يكون كلام الامام عليه السلام لأنه لو كانت هذه الفقرة منه عليه السلام كان اللازم أن يقول (اعنی) بصيغة المتكلم، فجملة (یعنی صلوا الجمعة) يحتمل أن يكون من اضافات راوی الاول، أو من واحد ممّن يكون في طريق الرواية.

فعلى هذا لو لم تكن جملة (یعنی صلوا الجمعة) من جزء الرواية، فالصدر لا- يدل إلا على الترغيب و الامر و التشدد بالحضور في الجماعة، و أن التشدد شاهد على كون الأمر بالحضور تقيّة في صلاة جماعة المخالفين. (المقرّر).

(١) - الكافي، ج ٣، ص ٤٢٢، ح ٦.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٧

و نقلها صاحب الوسائل رحمه الله «١» لكن لا في مورد واحد، بل نقلها متفرقا، و هي رواية مفصلة، و فيها الأمر بالخطبتين.

وجه الاستدلال: أن ما ورد في ضمن ذكر الخطبة و الأمر فيها، بصورة الخطاب، مثلا و تقول كذلك، شاهد على كون صلاة الجمعة واجبة و هم يقيمونها و هو عليه السلام في هذه الرواية يكون في مقام تعليم الخطبتين، و بيان ما يجب من الخطبة في هذه الصّلاة الواجبة، فيستفاد من ذلك كون أصل الصّلاة واجبة، و لهذا أمر عليه السلام السائل بأن يؤدي الخطبة بنحو ما بيّنه.

و فيه انه، مع قطع النظر عن اضطراب متن الحديث - لأنّ بعض جملاّته تكون بصورة الخطاب، و مع ذلك في بعض جملاّته ادى الكلام في الفعل أو الضمير بصيغة الغائب أو الضمير الغائب، مثلا قال: و يدعوا- ان غاية ما يستفاد من الرواية، هو الأمر بالراوى یعنی:

بمحمد بن مسلم، بأن يقول كذلك في الخطبة، وانه كانت صلاة الجمعة في البين.

ولكن بعد كون هذه القضية قضية في واقعة، فقابل لأن يكون هذا الشخص من قبل الإمام عليه السلام منصوبا لاقامة صلاة الجمعة، و بعد ما يكون منصوبا علمه الامام الخطبة، فعلى هذا لا ظهور للرواية في كون هذه الصلاة واجبة مطلقا بدون اشتراطها بالسلطان العادل أو من نصبه لذلك، ولا يستفاد منها اذن عام في جواز اتيانها لكل أحد، لأن الرواية قابلة للحمل على مورد الاذن الخاص، ولا مانع من أن يكون الراوى و هو محمد بن مسلم مع جلالة شأنه ممن نصبه الامام عليه السلام لذلك.

(١)- الرواية ١ من الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٨

هذا تمام الكلام في الآية والأخبار التي يمكن أن يستدل بها على وجوب صلاة الجمعة بالوجوب العيني مطلقا يعني بدون اشتراطه بالامام عليه السلام او من نصبه لذلك.

### ذكر الاقوال في صلاة الجمعة و لوازمها

فاذا بلغ الكلام الى هنا نقول: بأن في المسألة اقوالا:

أولها: هو وجوب صلاة الجمعة بالوجوب العيني على كل أحد، مع اجتماع الشرائط، بدون كون الوجوب فيها مشروطا بحضور السلطان او من نصبه لذلك

ثانيها: كونها من المناصب الخاصة بحيث لا تجب مع عدم السلطان العادل أو من نصبه لذلك، بل لم تكن مشروعة مع عدم وجود هذا الشرط

ثالثها: أنها وإن كانت من مناصب الامام، ولكن اجاز الامام عليه السلام باقامتها إما بالفقهاء على قول من باب ادله ولاية الحاكم، أو بمطلق الشيعة على قول، فيكون انعقادها مشروعا في مثل زماننا، ويجب انعقادها، لأنه بعد وجوبها في الجملة و حصول الشرط، و هو اذن من يكون زمام أمرها بيده و هو الإمام، فيجب انعقادها.

و هنا بعض اقوال آخر أيضا مثل الوجوب التخييري بمعنى كون المكلف مخيرا، مع وجود سائر الشرائط المعتبرة في صلاة الجمعة، بين أن يصلى في يوم الجمعة صلاة الجمعة و بين أن يصلى الظهر.

اذا عرفت هذه الاقوال نقول: بأن لازم القول الأول- و هو كون وجوب صلاة الجمعة وجوبا مطلقا غير مشروط بالسلطان العادل أو من نصبه لذلك، بل تكون أمرها مثل سائر الصلوات اليومية من هذا الحيث، بمعنى عدم كونها مشترطة إلا بالسبعة احدهم امام عادل مثل امام صلاة الجماعة، غاية الأمر كان متمكنا من

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٥٩

اداء الخطبة و عدم كون الشخص من جملة المستثنيات- هو أن تنعقد صلاة الجمعة في جميع الاعصار، من زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم الى يومنا هذا، في كل من الامصار و القرى بفاصلة الفرسخين «يعنى في يوم الجمعة بفاصلة الفرسخين بين صلاة الجمعة مع صلاة الجمعة» اخرى تنعقد في جميع البلدان و القرى صلاة الجمعة، و جميع الناس الا ما استثنى يتوجهون نحو هذه الصلاة من بعد الفرسخين أو فرسخ.

و لازم ذلك أيضا أنه لا يرى اجتماع مثل اجتماعها لأنه على هذا لا صلاة غيرها، و فرض الله الاجتماع فيها، فلا بد من صيرورتها مشهدا عاما لحضور رجال عندها، و تكون على هذا، أمرها من الأمور الواضحة لدى كل مسلم و مؤمن، بل تصوير من الأمور المعروفة عند غير المسلمين، كما يكون اجتماع النصارى في يوم الاحد، و اليهود في يوم السبت في كنائسهم معروفا.

فلا بدّ و أن يكون هذا الاجتماع أيضا معروفا مشهورا و يتخطه الناس نحوه، فلا بدّ و أن تكون هذه الفريضة بهذه الكيفية مغروسة في اذهان المتشرعة من الى الخلف.

فعلى هذا القول لا بدّ و أن تكون بهذه الانحاء أمر صلاة الجمعة، بل و على هذا القول لا بدّ على المكلفين تحصيل الشرائط من العدد، و تهيئة شخص عادل متمكن من اداء الخطبة للإمامة، بل و يجب تعليم الخطبة و تعلمها مثل قراءة الصّلاة، بل و يجب كفاية تحصيل العدالة مع عدم وجود شخص عادل للإمامة، بل و يجب على كل من كان مكلفا التفحص من كل جانب من جوانبه فرسخين لتحصيل صلاة الجمعة، أو عدد تنعقد معها صلاة الجمعة، و إن كان الأمر كذلك فكيف يخفى على احد من المسلمين، بل لا بدّ و أن يكون عندهم من الضروريات، فافهم.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٠

و لازم القول الثاني هو كون صلاة الجمعة صلاة تنعقد مع السلطان العادل أو من نصبه لذلك، فاذا وجد الشرط يجب انعقادها و الا فلا.

### [من الاول كان امر صلاة الجمعة بيد من كان بيده زمام الأمور حقا أو باطلا]

اذا عرفت ذلك نقول: انّ ما نرى و تجرى السيرة على وفقه من زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الى هذه الاواخر، هو كون أمر صلاة الجمعة من شئون السلطنة و الخلافة بحيث نرى ان انعقادها كان بيد من بيده زمام أمور المسلمين حقا أم باطلا، ففي زمان النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان امرها بيده و هو أقامها، و بعده صلى الله عليه و آله و سلم اخذ أمرها من غضب الخلافة، و بعد عهد غاصبين الخلافة و بعد ما حوضر عثمان أقامها على عليه السلام لانها حقه، و بعد ذلك كل من اخذ مسند الخلافة من خلفاء الجور من بنى امية و بنى العباس اقامها.

و ليس الأمر بحيث اقامها كل من كان، و ليس الأمر بحيث تمكن من اتيانها و انعقادها بكل سبع، و ليس أمرها مثل ساير الصلوات اليومية التي تقيمها الناس جماعة، و لكل احد أن يصير إماما إذا كان عادلا، و لكل احد الاقتداء به و الحضور في جماعته.

بل أمرها كان بنحو خاص، و له شأن مخصوص، و كان من شئون الخلافة و الرئاسة، و هذا ما نرى من خارجيّة هذه الصّلاة و لا نرى عملا على خلافه، و كان الأمر كذلك عند العامة، لانهم يعدون أمر صلاة الجمعة من الأمور المتعلقة بالسلطان، و حيث يكون الأمر كذلك، و لا يفهم الا كون صلاة الجمعة من مناصب السلطان.

فلو كان أمر صلاة الجمعة عند ائمتنا صلوات الله و سلامه عليهم على خلاف ذلك، و كانت صلاة الجمعة حالها من هذا الحث كسائر الصلوات اليومية، و كان

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦١

يجوز لكل سبعة يكون العادل فيهم انعقادها و وجب عليهم، فكيف لم يبينوا ذلك، و كيف لم يقولوا لأحد من اصحابهم، و الحال انهم يبينوا كل ما كان من قول او فعل من الناس على خلاف طريقتهن الحقّة، و ما بقى أمر مخفيا من الأمور الحقّة و إن كان اظهار الحق مخالفا لفتاوى العامة و لاقوالها.

و لو كانت التقيّة في البين، لكن في مواقع الفرصة أظهروا الحق و أبدوها كما نرى من بياناتهم في ما كان حكم الله على خلاف ما التزمت به العامة، حتى نرى في باب قنوت هذه الصّلاة أن من متفردات الإمامية أنّ لهذه الصّلاة قنوتين في الركعة الاولى و الثانية، و العامة لا يجزون إلّا قنوتا واحدا، فهم عليهم السلام يبينوا الحق، و أن لها قنوتين مع كون بيان هذا الحكم على خلافهم.

فلو كانت هذه الفريضة المهمة واجبة مطلقا بالمعنى الذي قدمناه، و كان حكم الله تعالى هكذا، و الحال ان المخالفين جعلوها من مناصب السلطان، فكيف لم يصدر من الائمة عليهم السلام بيان على ذلك.

فعلى هذا لو كنا نحن و الامر كذلك من الوضع الخارجى من هذه الصلاة، و ما هو مرتكز عند المسلمين من الخاصّة و العامة، فلم يبق لنا مجال بأن أمر صلاة الجمعة من الأمور التي تكون من شئون الخلافة مسلماً.

إذا فهمت ما تلونه عليك من كون أمر صلاة الجمعة بنحو ما قلنا خارجاً.

فلو لم يقدّم دليل على خلاف ذلك ممّا يستفاد منه إما عدم كون هذه مشروطة بالسلطان العادل أو من نصبه لذلك أصلاً على خلاف ما نرى من وضعها في الخارج، أو يستفاد منه أنّه مع فرض كونها من وظائف السلطان، و من بيده أمرها، و هو الامام عليه السلام، لكن اذن باقامتها و انعقادها إما لخصوص الفقهاء، أو لمطلق المؤمنين.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٢

نقول: إن ما يستفاد من الأدلة، و اقوال القدماء من العلماء رضوان الله عليهم - و هو الحق - كون وجوب صلاة الجمعة مشروطاً بالسلطان العادل.

### [في وجوب صلاة الجمعة مشروطاً بالسلطان العادل أمور]

#### إشارة

و الشاهد على ذلك، مع قطع النظر من كون المراد من الامام في أخبار الباب الامام الأصل الذي نعبر عنه بالسلطان العادل أمور:

#### [الامر الأول: دعاء على بن الحسين عليه السلام في كون هذا الامر بيد السلطان]

الامر الاول: ما ورد في دعاء على بن الحسين زين العابدين عليه السلام المنقول في الصحيفة السجادية المعتبرة من حيث السند - و ان كانت الخدشة في النظر في سندها المتداول المنقول في الصحيفة - لأن لها بعض الأسانيد المعتبرة، و نفس مضامين الصحيفة أيضاً شاهد على كونها منه عليه السلام، لأنّ هذه المضامين العالية لا يمكن صدورها إلا عن مقام الولاية.

و هذا الدعاء صريح في كون صلاة الجمعة من مناصب الامام عليه السلام حيث قال عليه السلام في هذا الدعاء «اللهم هذا المقام لخلفائك و اصفياك و مواضع أمانك في الدرجة الرفيعة التي اختصصتهم بها قد ابتزوها و انت المقدر لذلك الى أن قال عليه السلام - حتى عاد صفوتك و خلفائك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً - الخ» (١) فيستفاد بالصراحة ان هذا المقام و انعقادها من شئون الامام المفترض طاعته.

#### [الامر الثاني: كون صلاة الجمعة مشروطة بالامام الاصل]

الامر الثاني: ما قلنا في الرواية السابقة التي رواها سماعة (٢) حيث أن الظاهر منها، على ما بيّننا وجهه، كون صلاة الجمعة مشروطة بالامام الاصل.

(١) - صحيفة سجادية الدعاء ٤٨.

(٢) - الرواية ٨ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٣

#### [الامر الثالث و الرابع من الامور المربوطة بالمقام]

الامر الثالث: ما يستفاد من الرواية التي رواها محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين المؤمنين ولا تجب على الأقل منهم: الامام، وقاضيه، والمدعى حقاً، والمدعى عليه، والشاهدان والذى يضرب الحدود بين يدي الامام). «١»

و من الواضح القاضى للامام، والمدعى، والمدعى عليه، والشاهدان، وضارب الحدود لا يجتمعون عند مطلق من يكون عادلا و قابلا لصيرورته امام الجماعة.

إذا المراد بالامام ان كان مطلق من يكون عادلا و متمكنا من قراءة الخطبة، مثل من يصير امام الجماعة في سائر الصلوات، فليس له القاضى والمدعى والمدعى عليه والشاهدان وضارب الحدود، وما هي من شئونه و خصائصه، إذ كثيرا ما ليس الامام بهذا النحو بعالم ولا مجتهد أصلا، فمن بيان هذه الاشخاص في الرواية يستفاد أن المراد من الإمام هو إمام الأصل الذي من شئونه حضور هؤلاء الاشخاص عنده و لو غالبا.

الامر الرابع: الرواية الواردة في صلاة العيدين و هي رواية عبد الله بن ذبيان عن ابي جعفر عليه السلام (قال: يا عبد الله ما من يوم عيد للمسلمين اضحى ولا فطر إلا و هو يجدد الله لآل محمد صلى الله عليه وآله و سلم فيه حزنا، قال: قلت: و لم؟ قال: انهم يرون حقهم في ايدي غيرهم). «٢»

و هذه الرواية تدل على تجديد حزن آل محمد صلوات الله عليهم في كل عيد

(١)- الرواية ٩ من الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٣١ من أبواب صلاة العيدين في الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٤

اضحى و فطر، لانهم يرون حقهم في ايدي غيرهم، و من المعلوم أن المراد من حقهم ليس إلّا صلاة العيد، لأن يوم العيد يوم بروز جلاله الرئاسة و الخلافة، لأن الخليفة يخرج مع الجلال و الجبروت لأداء صلاة العيد، و الناس يجتمعون حوله، فاهل البيت عليهم السلام يرون هذا المقام الذي هو حق لهم، في ايدي الغاصبين، فمن هنا نستكشف كون صلاة العيد من شئون الامامة و الخلافة، و إلّا لا وجه لحزن أهل البيت عليهم السلام لذلك.

و الرواية و إن وردت في صلاة العيد و لكن بعد كون أمر صلاة الجمعة مثل صلاة العيد من حيث شرطية امام الأصل فيها و عدمها، فنفهم من كون صلاة العيد من مناصب الامام عليه السلام أن إقامة صلاة الجمعة أيضا بيده و من مناصبه عليه السلام.

### [الامر الخامس و نقل اقوال العلماء]

الامر الخامس: ما نقل في العلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام. «١»

و المستفاد منه أيضا كون صلاة الجمعة من مناصب السلطان، مضافا الى بعض الروايات الأخرى الدالة على كون صلاة الجمعة من المناصب المخصوصة بالامام عليه السلام، و سيأتي الكلام فيه إن شاء الله، هذا كله حال الروايات.

و أمّا اقوال العلماء فنقول: إن المستفاد من كلام السيد المرتضى رحمه الله في الميافاريقات و سلار رحمه الله في المراسم و ابن إدريس رحمه الله «٢» هو كون شرط انعقاد الجمعة بالإمام العادل أو من نصبه الإمام لذلك، بل ربما يقال: يحتمل أن يكون هذا هو المترائي من كلام المفيد رحمه الله بقرينه كلام تلميذه يعني سلار رحمه الله ذلك.

(١) - الرواية ٦ من الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل؛ علل الشرائع، ص ٢٦٤.

(٢) - السرائر، ج ١، ص ٣٠٣.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٥

و ما يظهر من الشيخ رحمه الله من كلامه في النهاية «١» و المبسوط «٢» و الخلاف «٣» أيضا هذا يعنى: كونها مشروطة بالامام أو من نصبه الامام لذلك.

لكنه قال في النهاية «٤» في الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، كلاما يظهر منه أنه يجوز للفقهاء انعقاد الجمعة، فعّد انعقاد الجمعة من جملة ما يكون أمره بيد الفقهاء في حال الغيبة.

و قال في الخلاف، بعد ما بين اشتراط انعقاد صلاة الجمعة بالامام الأصل أو من نصبه لذلك، كلاما بصورة الاشكال و الجواب، و كان حاصل كلامه هو أنه بعد ما قلت من أن انعقادها مشروط بالامام أو من نصبه لذلك، فما منشأ تجويز صلاة الجمعة مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك

ثم قال: لانا نقول: إن ذلك لما ورد من النص، و ذكر الرواية و أنه يستفاد منها الجواز عند عدم وجود المعصوم عليه السلام.

### [في بيان التعارض في كلمات الشيخ ره]

#### إشارة

فمن كلامه رحمه الله من اشتراط انعقاد الجمعة بالامام أو من نصبه لذلك في النهاية و المبسوط و الخلاف، و من كلامه رحمه الله في الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من كتاب النهاية و من ذيل كلامه في الخلاف يظهر التعارض بين كلماته في جهتين: الجهة الاولى: التعارض بين كلامه في النهاية في الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بأن للفقهاء انعقاد الجمعة، و بين ذيل كلامه في الخلاف بعد ما قال من اشتراطها

(١) - النهاية، باب الجمعة، ص ١٠٣ و ١٠٧.

(٢) - المبسوط، ج ١، كتاب صلاة الجمعة، ص ١٤٣.

(٣) - خلاف، ج ١، ص ٦٢٦.

(٤) - النهاية، ص ٣٠٢.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٦

بالامام أو من نصبه لذلك، بأنه يجوز انعقادها للناس و لو لم يكونوا فقهاء.

الجهة الثانية: التنافي بين كلامه في المبسوط و النهاية و صدر كلامه في الخلاف من اشتراط انعقاد صلاة الجمعة بالامام أو من نصبه لذلك مع ذيل كلامه في الخلاف بأنه يجوز انعقادها و لو مع عدم الامام و عدم من نصبه لذلك. فكيف يمكن الجمع بين كلماته.

و وجه توجهنا لكلامه و الدقة في فهمه، و فرض توجيه التهافت الظاهر بين كلماته، هو ان من قبل عصر الشيخ رحمه الله لا نجد كلاما من الفقهاء يمكن أن يقال: بأن هذا الكلام دال على أن الأئمة عليهم السلام أذنوا للناس بانعقاد صلاة الجمعة و لو مع عدم حضورهم و حضور من نصبوه بالخصوص لذلك فلم يظهر ذلك إلا من ذيل كلام الشيخ رحمه الله في الخلاف، و الا فقد ادعى الاجماع قولا

و عملا على كونها مشروطة بالامام أو من نصبه لذلك ممن كان قبل الشيخ من السيد و السلار و ابن إدريس و المفيد على احتمال، و كذلك الشيخ مع قطع النظر عن هذا الكلام الذى قاله فى الخلاف فى ذيل كلامه، نعم يظهر من الصدوق رحمه الله أنه تنعقد صلاة الجمعة و لو بدون الامام أو من نصبه لذلك.

و لكن العمدة فى ابداء الجواز، و ما ذهب إليه المتأخرين من الفقهاء من جواز انعقاد الجمعة مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك، هو فتوى الشيخ رحمه الله فى هذا المقام، و إلا فمع قطع النظر عن ذلك، فالاجماع المدعى محفوظ بحاله، و لازمه هو عدم جواز انعقادها إلا بالشرط المتقدم.

فما نقول فى المقام: هو أنه هل يمكن رفع التنافى بين كلمات الشيخ رحمه الله أو لا يمكن هذا؟ و هل نأخذ بالاجماع إن وجدنا توجيهها لذيل كلامه، أو نأخذ بالذيل، و لا بدّ

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٧

على هذا من توجيه الاجماع بنحو لا يتنافى مع الذيل، أو نقول بأنّه لا يجىء بالنظر توجيه لرفع التنافى. و على كل حال لا بدّ لنا من النظر بعد ذلك ثانيا فى أخبار الباب حتى نرى يوجد فيها ما يكون شاهدا على ورود الاذن من ناحيتهم عليهم السّلام فى انعقاد الجمعة و لو مع عدم الامام عليه السّلام او من نصبه لذلك، و نتصرف فى الاجماع المتقدم على هذا، أولا يوجد شاهد على الاذن أصلا.

### [ما يمكن ان يقال فى رفع التعارض وجوه:]

#### إشارة

فنقول ما يمكن أن يقال فى رفع التنافى بين كلمات الشيخ رحمه الله وجوه:

#### الوجه الاول [الاذن]

: هو أن يكون المراد ممّا قاله من جواز انعقاد صلاة الجمعة للناس و لو مع عدم السلطان أو من نصبه لذلك هو الاذن يعنى: جواز انعقادها يكون بمقتضى الاذن الذى يستفاد من الرواية «١» المتقدمة فى نظره، فهم عليهم السّلام اذنوا بذلك، فيرفع التنافى، لأنّ صلاة الجمعة و لو كانت مشروطة بالامام العادل، و لكن يجوز انعقادها باذن الامام الذى بيده زمام أمرها، فكما ينصب الامام شخصا خاصا لذلك، كذلك له أن يأذن بانعقادها بنحو مطلق للناس.

و يرتفع التنافى بهذا البيان بين كلامه فى النهاية بأن للفقهاء انعقادها و أن ذلك من مناصبهم، و بين جواز انعقادها لسبعة انفار من المسلمين و لو لم يكن بينهم الفقيه، لأنّ من بيده أمرها و هو الامام الاصل تارة ينصب شخصا خاصا لذلك، و تارة اشخاصا مخصوصين الذين هم واردون تحت عنوان خاص كالفقهاء من باب كونهم فقهاء، و تارة يأذن لكل احد من الناس، و فيهم من يكون عادلا و قادرا على إنشاء

(١) - الرواية ٢ من الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٨

الخطبتين إذا كانوا سبعة نفر، فيرتفع تنافى الاولى و الثانية.

و فيه أن هذا التوجيه لا يناسب مع ما ادعى الشيخ رحمه الله من الاجماع القولى على كون انعقاد صلاة الجمعة مشروطا بالامام أو من



نصبه لذلك، فإن ظاهر هذا الكلام هو كون نفس الانعقاد مشروطا بذلك، فعلى هذا لا يصح انعقادها بدون ذلك و ليس المراد أنه بيد الامام زمام الأمر حتى يعطى أمره بيد من شاء و يجوز لمن شاء.

و ثانياً ظاهر كلامه هو الفتوى بالجواز، لا أن المستفاد من الرواية هو الاذن، بل مراده أنه يقول بجواز الانعقاد في صورة عدم السلطان أو من نصبه لذلك بمقتضى الرواية، و بعد كون هذا الكلام هو الفتوى منه، فيبقى التنافي بين كلامه، و انه لو كان الاجماع على الاشتراط فلا معنى للجواز مع عدم الشرط، و ان كان الحكم هو الجواز و لو مع عدم الشرط فلا معنى لدعوى الاجماع على الاشتراط.

### [الوجه الثاني: في صورة بسط اليد أمرها بيد الامام]

الوجه الثاني: هو أن يقال بأن مراده رحمه الله من اشتراطها بالامام أو من نصبه لذلك هو اشتراطها بذلك في حال التمكن و بسط يده، و اما مع عدمه فيجوز الانعقاد و لو مع عدم الامام و عدم من نصبه لذلك، فيرتفع التنافي لأن الشرط الذي اعتبره رحمه الله اعتبره في صورة التمكن و بسط يد الامام، و الجواز الذي قال به مع عدم الشرط كان في زمان عدم حضور الامام. و فيه أن هذا التوجيه أيضاً لا يناسب مع ما قاله رحمه الله في مقام عدّ شرائط صلاة الجمعة من أنها مشروطة بالامام أو من نصبه لذلك و العدد الخ، فالعدد شرط في حالتي التمكن و عدمه، فعلى هذا لم يكن هو في مقام بيان ما هو شرط في خصوص حال التمكن، بل هو كان في مقام ما هو شرط فيها مطلقاً، و عدّ من شرائطها المطلقة الامام أو من نصبه لذلك، و العدد أيضاً من الشرائط المطلقة.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٦٩

### [الوجه الثالث والرابع]

#### إشارة

الوجه الثالث: هو أن يقال: كما يظهر من المحقق الثاني في جامع المقاصد بأن شرطية الامام أو من نصبه لذلك معتبرة في وجوبها التعيني، و أما وجوبها التخييري فغير مشروط بهذا الشرط، نقول هكذا في كلام الشيخ، و بذلك يرتفع التنافي بين كلماته. بأن يقال: إن صلاة الجمعة لا تجب بالوجوب التعيني الا مع امام الأصل أو من نصبه لذلك، و اما مع عدم هذا الشرط، فتجب صلاة الجمعة لكن بالوجوب التخييري.

فيحمل كلامه الظاهر في الاشتراط بكون الشرط شرطاً في الوجوب التعيني، و يحتمل كلامه الظاهر في الجواز حتى مع عدم حصول الشرط على أنه تجب صلاة الجمعة مع عدم الشرط بالوجوب التخييري.

و فيه ما قلنا من الاشكال الوارد على التوجيه الثاني، فإن ما عدّه من الشرائط - كالعدد و غيره - شرط مطلقاً، و لا يمكن أن يقال بأن العدد شرط في وجوبها التعيني فقط لا في وجوبها التخييري، فمن سياق عبارته و بيان الشرائط يستفاد بأنه رحمه الله يكون في مقام ما هو شرط فيها مطلقاً.

الوجه الرابع: أن يقال: كما قلنا من أنه يتراءى من بعض العبائر، و ما هو محتمل في بعض الكلمات، إنه كان خارجاً صلاة جمعة كبيرة، و صلاة جمعة أخرى صغيرة، فالكبيرة منها هي التي كانت مشهداً عاماً، و الناس يجتمعون عندها، و هذه الصلاة يكون أمرها بيد السلطان، و تنعقد من ناحيته، كذلك كانت صلاة جمعة صغيرة و هي تحصل بمجرد مسمائها و هي سبعة أنفار و هذه الصلاة ليست موقوفة بالسلطان أو من نصبه السلطان، بل لكل سبعة أن ينعقدونها مع كون عادل متمكن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٠

من اداء الخطبة بينهم.



## [في وجود صلاة الجمعة صغيرة و صلاة الجمعة كبيرة]

فيقال: إن بهذا النحو يرتفع التنافي من كلام الشيخ رحمه الله بأن يقال: كان مراده أن شرط صلاة الجمعة الكبيرة هو السلطان العادل أو من نصبه لذلك، و أما الصغيرة فتجوز و لو مع عدم حضور السلطان العادل، فكلامه الظاهر في الاشتراط ناظر الى الجمعة الكبيرة، و كلامه الظاهر في الجواز ناظر الى الصغيرة.

و فيه أولاً أن استكشاف مشروعية الجمعيتين: جمعة كبيرة و جمعة صغيرة في الاسلام مشكل و لا دليل عليه. و ثانياً كون مراد الشيخ من بيان الاشتراط في النهاية و المبسوط و صدر كلامه في الخلاف، هو كون الشرط شرطاً في صلاة الجمعة الكبيرة، و كون مراده من جواز انعقادها بدون الشرط كما يظهر من ذيل كلامه في الخلاف، هو الجواز في صلاة الجمعة الصغيرة، بعيد و لا دليل عليه، بل سياق كلامه شاهد على الخلاف قلنا في الوجه الثاني و الثالث.

فلا يمكن توجيه كلام الشيخ رحمه الله بحيث يرتفع التنافي بهذه الوجه.

فاذا نقول- بعد ما قلنا من كون اشتراط السلطان او من نصبه لذلك مسلماً في صلاة الجمعة كما يظهر ذلك من ظهور كلمات عدة من القدماء و دعواهم الاجماع على ذلك لا- يمكن الالتزام بكون صلاة الجمعة واجبة بدون اشتراطها بالامام أصلاً، بحيث تجب بمجرد وجود سبعة أنفار، لما قلنا من الاجماع و ما نرى من وضعها الخارجى، و السيرة المستمرة من الصدر الأول الى هذه الاواخر، فاشتراطها بالسلطان العادل معلوم.

فمن ادعى الوجوب مع عدم هذا الشرط، فلا بدّ من أن يدعى ورود الاذن من

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧١

ناحية من يكون أمرها بيده يعنى: النبى و الائمة عليهم السّلام، فان ثبت هذا الاذن فنقول بجواز انعقادها أو وجوبها في حال الغيبة مثل هذا الزمان، و ألا فلا يمكن الالتزام بذلك.

## [في ذكر بعض الاخبار الدالة على الاذن من الائمة]

## إشارة

فاذا نعطف الكلام الى ذكر بعض الاخبار التي قيل بكونها دالة على ورود الاذن منهم عليهم السّلام. و نحن و إن قدّمنا الكلام في بعض هذه الأخبار عند ما كنا في مقام فهم أصل كيفية الوجوب، و أن وجوبها هل هو مطلق أو مشروط، و قلنا بعدم وجود رواية دالة على وجوبها المطلق بلا اشتراطها بالامام، بل قلنا بدلالة بعض الأخبار و الاجماع و السيرة على اعتبار هذا الشرط، و فرغنا عن ذلك، و لكن نتكلم فيها مرة أخرى كي يتضح المطلب لمن اراد البصيرة، و انه بعد الفراغ من الاشتراط و كون الامر بيد الامام هل ورد الاذن منه عليه السّلام أولاً.

فنقول بعونه تعالى: إن ما يظهر من ذيل كلام الشيخ رحمه الله في الخلاف كما قلنا تمسك للجواز مع عدم حضور السلطان أو من نصبه لذلك باحدى الروايات الواردة في أهل القرى، فنقول: إن هذه الروايات تكون ثلاثة.

الرواية الاولى: رواية عبد الله بن بكير (قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قوم في قرية ليس لهم من يجمع بهم، أ يصلون الظهر يوم الجمعة في جماعة؟ قال: نعم اذا لم يخافوا). «١»

وجه الاستدلال بها أنه سأل عن تكليف قوم ساكنين في قرية، و فرض عدم

(١) - الرواية ١ من الباب ١٢ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٢

وجود الشخص الذي يمكن أن يجمع به يعنى السلطان، فهل لهم أن يقيمون صلاة الجمعة بانفسهم مع عدم من يجمع بهم، و اجاب الامام عليه السلام بأنه يجوز لهم أما إذا لم يخافوا، فاذن عليه السلام بانعقاد الجمعة و لو مع عدم حضور السلطان أو من نصبه لذلك.

### [فى الاشكال بان السؤال عن صلاة الظهر فى الرواية لا عن صلاة الجمعة و جوابه]

فان قيل: إن ظاهر الرواية هو السؤال عن الظهر، و انه مع عدم من يجمع بهم هل يصلون صلاة الظهر بالجماعة أم لا، لظهور قول السائل «أ يصلون الظهر يوم الجمعة فى جماعة» فى ذلك، و اجاب عليه السلام بجواز ذلك مع فرض عدم التمكن من صلاة الجمعة لعدم وجود من يجمع بهم، فالسؤال و الجواب يكون عن صلاة الظهر فلا ربط للرواية بصلاة الجمعة.

فانه يقال: و لو كان ظاهر كلام السائل هو السؤال عن الظهر، و لكن قوله عليه السلام «إذا لم يخافوا» قرينه على كون المراد من الظهر هو صلاة الجمعة، لأن اتیان الظهر بالجماعة مع عدم التمكن من صلاة الجمعة لا خوف فيه و لا تقيّة فيه، بل الخوف يكون فى انعقاد صلاة الجمعة بدون حضور السلطان أو من نصبه لذلك، لأنهم يعدّون أمر هذه الصلوة من شئون السلطان، فانعقادها على خلاف ما عند المخالفين ربّما يكون مورد الخوف، فلهذا قال عليه السلام «نعم اذا لم يخافوا».

هذا غاية ما يمكن أن يقال فى وجه الاستدلال بالرواية.

و فيه أن مفاد الرواية أمر آخر، و نقول مقدمة: اختلفت العامة فى أنّه إذا لم تنعقد صلاة الجمعة لعدم حصول شرطها فهل يصح اتیان صلاة الظهر بالجماعة فى يوم الجمعة أم لا، فبعضهم قال بالجواز مع الكراهة، و أبو حنيفة قال بعدم الجواز.

إذا عرفت ذلك نقول: إن سؤال السائل عن جواز اتیان الظهر جماعة فى يوم الجمعة و عدمه، مع عدم التمكن من اتیان صلاة الجمعة، و جواب الامام عليه السلام بجواز

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٣

ذلك لكن فى صورة عدم الخوف، يكون من باب أن السائل كوفى، و حيث كانت الفتوى المتداولة فى الكوفة و نواحيها فى عصر السؤال هى فتوى أبى حنيفة، فقتيد الجواز بعدم الخوف، لأن اتیان صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة مخالف لفتوى أبى حنيفة، فجوز الامام عليه السلام لهم ذلك مع عدم الخوف من المخالفين، فالسائل سأل حتى يعلم بأنّه يجوز اتیان الظهر جماعة يوم الجمعة، أو يكون الأمر كما افترض به ابو حنيفة، فقال عليه السلام بجواز ذلك مع التقييد بعدم الخوف لاجل التقيّة عن المخالفين التابعين لأبى حنيفة. «١»

### [فى ان رواية محمد بن مسلم لا تدل على الاذن]

الرواية الثانية: رواية محمد بن مسلم عن احدهما قال: «سألته عن اناس فى قرية هل يصلون الجمعة جماعة؟ قال: نعم، و يصلون اربعا إذا لم يكن من يخطب» «٢».

وجه التمسك بكون الرواية دالة على الاذن فى انعقاد صلاة الجمعة حتى مع عدم حضور الامام هو مفهوم قوله «إذا لم يكن من يخطب» لأنّ مفهومه هو أنّه إذا كان من يخطب يجب اتیان صلاة الجمعة.

و فيه أن مفاد الرواية ليس إلا السؤال عن اناس يكونون في قرية، و انهم هل

(١) - أقول: و لو اغمضنا عما قاله سيدنا الأستاذ - مد ظله - فأیضا لا يمكن استفادة ظهور للرواية في كون المراد صلاة الجمعة بقرينة قوله «إذا لم يخافوا» فإنه كما لا يمكن اقامة صلاة الجمعة في قبال المخالفين، كذلك لا يمكن انعقاد صلاة الجماعة علنا في قبال جماعتهم، لكونه أمرا مستنكرا عندهم، و حتى الآن يكون كذلك، بل لا بد من الحضور في جماعتهم، و كيف يمكن انعقاد جماعة في قبال جماعتهم، فانهم يعدون ذلك شق عصا المسلمين، فعلى هذا بعد كون الظاهر من صدر الرواية هو كون السؤال عن الظهر، فجواب الامام عليه السلام بجواز ذلك مع عدم الخوف يكون مناسبا للسؤال. (المقرّر).

(٢) - الرواية ١ من الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة في الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٤

يصلون الجمعة بالجماعة و على هذا إما أن يكون المراد من الجمعة صلاة الجمعة على احتمال، فيكون سؤال السائل عن جواز صلاة الجمعة بالجماعة، و انه يصح اتيانها جماعة، فأجاب عليه السلام نعم، يصلون جماعة لكن أربع ركعات إذا لم يكن من يخطب يعنى: مع عدم من يخطب بهم لا بد من أن يصلوا الظهر، و لكن هذا الاحتمال لا يناسب سياق الرواية. و إما أن يكون السؤال من اتيان صلاة الظاهر جماعة، و لا ينافي ذلك تعبير السائل عن الظهر بالجمعة، لأن اطلاق الجمعة و ارادة الظهر منها ورد مكررا في الروايات مثل رواية فضل بن عبد الملك التي يأتي الكلام فيها إن شاء الله، فسأل السائل بأنه هل يجوز اتيان الظهر جماعة، فقال عليه السلام: نعم، يجوز لهم و يصلون أربع ركعات إذا لم يكن من يخطب بهم، و على كلا الاحتمالين يكون فرض السائل هو القرية.

فنقول:

أولا: بأن المفروض عند السائل هو عدم انعقاد صلاة الجمعة من ناحية السلطان أو من نصبه لذلك، لعدم كون السلطان في القرية، و لهذا سأل عن جواز انعقاد أهل القرية الصلاة الجمعة بلا حضور السلطان أو من نصبه لذلك على الاحتمال الاول، أو الظهر على الاحتمال الثاني، فاجاب عليه السلام بجواز الجماعة، و لكن يصلون أربع ركعات، فيكون ذكر قوله (إذا لم يكن من يخطب) قيدا غالبا لعدم السلطان أو من نصبه لذلك في القرية غالبا، فبعد كون قيد (من يخطب) قيدا غالبا مثل (و ربائبكم اللاتي في حجوركم) فلا مفهوم لهذا الكلام يعنى: لقوله (إذا لم يكن من يخطب) فلا وجه لأن يقال بأن المستفاد من الجملة الشرطية هو الوجوب إذا كان من يخطب.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٥

و ثانيا: لو فرض كون المفهوم لقوله (إذا لم يكن من يخطب) و كون مفهومه يجوز أو يجب انعقاد صلاة الجمعة مع وجود من يخطب في القرية.

فنقول: إن من يخطب قابل بحسب الاحتمال لأن يكون من يخطب المعهود يعنى السلطان أو المنصوب من قبله و قابل لأن يكون المراد ممن يخطب كل من يقدر على اداء الخطبة.

فان لم نقل بكون أقوى الاحتمالين الاحتمال الاول، فلا وجه لترجيح الاحتمال الثاني أما أولا فلما قلنا من أن المعهود هو كون انعقاد صلاة الجمعة بيد السلطان أو المنصوب من قبله.

و ثانيا: سياق العبارة حاك عن كون الفرض عند السائل هو عدم التمكن من الجمعة المعهودة، و لهذا سأل عن اتيان الظهر جماعة، فاجاب عليه السلام بجواز ذلك، و انهم يصلون أربع ركعات، و لكن لرفع توهم عدم كون القرية مانعة من انعقاد الجمعة، قيد حكمه بما (إذا لم يكن من يخطب) يعنى: لو وجد من يخطب المعهود و لو في القرية يجب عليهم اتيان صلاة الجمعة.

و ثالثاً: أن الامام عليه السّلام كان حكمه مشروطاً بعدم وجود من يخطب، و من يخطب إن كان من يخطب المعهود فهو، و ان كان من يخطب كل من يقدر على اداء الخطبة، فلازمه حمل الحكم على المورد النادر لأنّ في القرى خصوصاً مع كون اهلها من الاعراب، لا توجد الصورة التي لم يكن بين ساكني القرية من لا يقدر على اداء أقل الواجب من الخطبة، و هو الحمد و الصلوات مثلاً، لانهم عالمون بذلك، لانهم يؤدون صلواتهم و الصلوات اليومية مشتملة على ذلك، فكيف لا يتمكنون من قراءة الخطبة، و لو فرض مورد فيكون مورداً نادراً، فعلى هذا يلزم كون حكم الامام عليه السّلام

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٦

باتيان أربع ركعات محمولاً على مورد نادر أو غير واقع، و هذا أمر بعيد، فعلى هذا يكون الأقوى بالنظر هو كون المراد ممّن يخطب هو المعهود منه. «١»

### [الكلام في رواية فضل بن عبد الملك]

الرواية الثالثة: رواية فضل بن عبد الملك (قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: إذا كان القوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات، فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر). «٢» وفيه - مع أنّه لو اخذ بإطلاق قوله «فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا» فلازمه وجوب انعقاد صلاة الجمعة بمجرد وجود كل من يتمكن من اداء الخطبة، و لازم ذلك الالتزام بعدم الاشتراط بوجود السلطان أصلاً، و لا يمكن الالتزام به. أنّ غاية ما يستفاد من الرواية هو وجوب صلاة الجمعة مع من يخطب، و من يخطب قابل لأن يكون من يخطب المعهود يعنى: السلطان أو من نصبه لذلك، و قابل يكون اعم منه و من غيره، و الاحتمال الاول لو لم يكن اقوى للوجه التي قدمناها في الرواية السابقة، فلا اقل من تساوى الاحتمالين، و اثره عدم ظهور للرواية في ما

(١) - أقول: و ان قلت: بأن المراد بقوله (من يخطب) كل من يقدر على إنشاء اقل واجب الخطبتين، فالمستفاد من الرواية وجوب الجمعة بمجرد وجود ذلك، و ان لازمه هو كون وجوبها غير مشروط بالسلطان من رأس، لا أنّه مشروط به، و لكن قد ورد الاذن لنا بذلك.

نقول: فان كان هذا مدلول الرواية فهو ممّا لا يمكن الالتزام به لما قدمنا من الاجماع على الاشتراط، فتأمل و مع قطع النظر عن ذلك فغاية ما يستفاد من الرواية وجوب الجمعة مع وجود من يخطب، فالرواية تكون في مقام بيان أصل الوجوب مع هذا الشرط، و ليست في مقام ذكر من هو الخطيب، و ان المعتبر فيه اى صفته من الصفات، و انه هل هو السلطان فقط أو كل من يقدر على اداء الخطبة. (المقرّر).

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة في الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٧

ادعى القائل بالوجوب من استفادة الاذن من الرواية.

### [في ذكر اشكال و دفعه]

و لقائل أن يقول: بأن ما رايناه في بعض الروايات في المسألة هو الأمر بصلوة الجمعة، أو اخبر بوجوبها مع الإمام، أو مع امام عادل فعبّر

بلفظ الامام.

وما نرى في هذه الروايات الثلاثة هو الأمر بهذه الصلوة مع وجود من يخطب، فعدل فيها عن التعبير بالامام و عبر بمن يخطب، فنكشف من ذلك بأن المراد من التعبير بمن يخطب، هو أن كل من يتمكن من اداء الخطبة لو وجد، تجب هذه الصلوة ولو لم يكن الامام أو من نصبه لذلك:

وفيه أن التعبير في هذه الروايات الثلاثة بهذا اللفظ يعنى (من يخطب) يمكن أن يكون لاجل ما ورد في بعض الروايات، و من جملة هذه الروايات الرواية الثالثة.

بأن وجه كون صلاة الجمعة ركعتين هو كون الخطبتين مقام الركعتين، ففي هذه الروايات حيث أمر بصلوة الظهر و اتيان أربع ركعات، و لهذا قال يجب الاتيان بأربع ركعات في ما لا- يكون من يخطب، لأنه اذا كان من يخطب فيقرأ الخطبتين، و هما تكونان مقام الركعتين، فالتعبير (بمن يخطب) في هذه الروايات يمكن أن يكون وجهه ما قلنا.

هذا تمام الكلام في الروايات الثلاثة الواردة في القرية و كانت واحدة منها منشأ فتوى الشيخ رحمه الله على ما يظهر من ذيل كلامه في الخلاف، و قد يتوهم من بعض الاخبار الاخر ثبوت الاذن بانعقاد صلاة الجمعة مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك:

منها: رواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: إذا كانوا سبعة يوم الجمعة، فليصلوا في جماعة، و ليلبس البرد و العمامة، و يتوكأ على قوس أو عصا،

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٨

و ليقعد قعدة بين الخطبتين، و يجهر بالقراءة، و يقنت في الركعة الاولى منهما قبل الركوع). «١»

و قد تعرضنا لها قبلا أيضا، و قلنا بأن الأمر بلبس البرد و العمامة، و التوكؤ على القوس و العصا الى الآخر، قرينه على كون المراد صلاة الجمعة لا صلاة الجماعة.

وجه الاستدلال بها: على الاذن بانعقاد صلاة الجمعة، هو أن المعصوم عليه السلام قال: إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة، يعنى: يقيمون صلاة الجمعة، فاذن بها مع وجود السبعة.

### [الرواية غير دالة على المدعى]

وفيه: أن الرواية غير دالة على ذلك، اذ مرجع ضمير قوله في الرواية «اذا كانوا» غير معلوم، فهل المراد منه كل من كان، أن يكون المراد سبعة مخصوصة، فحيث إن ذلك غير معلوم، فلا يمكن استفادة اذن المطلق منها، بل يستكشف من الرواية بحسب سياقها ان ما نقل منها ليس تمامها، بل الرواية تكون مشتملة على زيادة و لم تنقل تلك الزيادة، خصوصا مع ما في ذيلها من قوله «و ليلبس البرد و العمامة» الخ فالمرجع في كل الافعال يعنى (و ليلبس و ليقعد و يجهر و يقنت) غير معلوم، و لم يدر بان المراد من المرجع هو الامام الخاص يعنى: امام الأصل، أو يكون المراد هو كل من يقدر على الامامة و اداء الخطبة، فلا يمكن دعوى الظهور للرواية في الاذن بانعقاد صلاة الجمعة لكل شخص.

و منها: ما رواه «٢» في الكافي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام التي قدمنا الكلام فيها المشتملة على بيان الخطبتين، و فيها ما يدل على أن أبا جعفر عليه السلام أمر محمد

(١)- الرواية ٥ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

(٢)- الكافي، ج ٣، ص ٤٢٢، ح ٦.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٧٩

بن مسلم بأن يقول كذا و كذا، و كان كلامه بصورة الخطاب مثلا و تقول.

فيمكن أن يقال: بأن هذه الرواية تدل على وجوب صلاة الجمعة بلا تقييد بحضور الامام أو من نصبه بالخصوص لذلك، و ان الامام عليه السلام كما في الرواية أمر الراوى بقراءة الخطبتين قبل صلاة الجمعة بكيفية خاصة، فيستفاد من ذلك مشروعية صلاة الجمعة حتى مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك.

و فيه مع ما قلنا سابقا و مع قطع النظر عن اضطراب متن الحديث، لما ورد في بعض مواضع بصورة الخطاب، ثم في بعض مواضع بعنوان الغائب مثلا في موضع قال (و تقول) و في موضع آخر قال (و يدعو الله).

نقول بأن غاية ما يستفاد من الرواية هو أنه عليه السلام أمر محمد بن مسلم بقراءة الخطبتين بنحو مخصوص، فهو كما يمكن أن يكون قابلا-للاذن العام للناس و منهم الراوى، كما هو ادعاء من يدعى الاذن، كذلك يكون قابلا لكون أمره السائل من باب جعل النيابة للراوى بالخصوص، فكان هو مَن نصبه لذلك، و لا يبعد ذلك مع جلاله محمد بن مسلم، و إن أبيت عن ذلك، و ادعيت عدم كون الرواية ظاهرة في الاحتمال الثاني، فلا مجال لدعوى ظهورها في الاحتمال الاول.

و منها: الرواية «١» التي قد منا ذكرها أيضا و هي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين و لا جمعة لاقل من خمسة احدهم الامام، فاذا اجتمعت سبعة، و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم».

بتوهم أن المستفاد من الرواية الاذن في انعقاد صلاة الجمعة إذا اجتمعت

(١)- الرواية ٤ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٠

سبعة نفر و لم يخافوا، فبمجرد عدم الخوف مع وجود سبعة نفر يقيمون صلاة الجمعة، و يجعلون إماما باختيارهم من افرادهم، و يجمعون به، فواحد منهم يصير إماما و الآخرون يقتدون به، و يقيمون صلاة الجمعة.

و فيه كما قلنا سابقا لا ندرى الذيل اعنى «فاذا اجتمعت سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم» جزء للرواية، اذ بعد ما نرى بأن الصدوق رحمه الله يضم فتواه بالرواية، يعنى: يذكرها متصلة بالرواية في بعض الموارد، كذلك يحتمل أن يكون هذا الذيل أيضا فتواه و ذكرها بعد الرواية، فان الصدوق رحمه الله ذكر الرواية في الفقيه بهذا النحو.

### [الكلام فى نقل كلام الصدوق فى كتابه المسمى بالهداية]

و يؤيد هذا الاحتمال اعنى كون الذيل من الصدوق رحمه الله:

أولاً: ما ذكره فى كتابه المسمى بالهداية فى باب فضل الجماعة، فان ظاهر كلامه و إن كان باب فضل الجماعة، و لكن ما ذكر فى هذا الباب ليس مربوطا الا بصلوة الجمعة، و هو بعد ذكر بعض ما يكون مربوطا بصلوة الجمعة قال «فاذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم» فانك ترى أن ما ذكر هنا فى مقام الفتوى، هو عين ما نقل فى ذيل هذه الرواية المبحوث عنها، ثم قال بعد ذلك: و الخطبة بعد الصلوة لانها بدل الاخيرتين، و قدمهما عثمان، ثم قال «و السبعة الذين ذكرناهم الإمام و المؤذن و القاضى و المدعى عليه و المدعى حقا و الشاهدان» فانت ترى بأن كلامه هنا فى مقام الفتوى هو عين كلامه الذى نقل فى ذيل الرواية، فهذا كون الذيل أيضا فتواه، و ما قاله: بأن الخطبة فى صلاة الجمعة بعدها و انما قدمهما عثمان اشتباه محض لأن المسلم خلاف ذلك.

و ما قاله فى ذيل كلامه يستفاد منه أن مراده من الامام فى السبعة الذين أحدهم الإمام هو امام الأصل، لأن ما قال بأن (السبعة الذين

ذكرناهم الامام و ...)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨١

هو عين مدلول رواية محمد بن مسلم، و هي الرواية ٩ من الباب الثاني من أبواب صلاة الجمعة من الوسائل المتقدم ذكرها عند ذكر الأخبار الدالة على اشتراط الامام الأصل في مشروعية صلاة الجمعة، غاية الأمر عد واحدا من السبعة في رواية محمد بن مسلم (الذي يضرب الحدود) و الصدوق عد بدله (المؤذن).

و وجه كون مراده من الامام هو امام أصل ما قلناه في ذيل رواية محمد بن مسلم المتقدمة من أن ما يعد من السبعة مع الامام لا يناسب وجودهم إلا مع إمام الأصل، لأنه هو الذي عنده القاضي و المدعى و المدعى عليه و الشاهدان، و ان كان الامام أعم من الامام الأصل و غيره يعنى: كل من يمكن الاقتداء به في الجماعة، فليس غالبا فقيها و مجتهدا حتى يكون عنده هؤلاء الاشخاص، و كان حضور هؤلاء الاشخاص عنده من شئونه.

و ثانيا: ترى أن المحقق في المعبر، و العلامة في المختلف، و الشهيد الثاني رحمه الله في غاية المراد لم ينقلوا هذه الرواية في مقام التعرض لهذه المسألة و نقلوا أخبارها مع كون الرواية على فرض كون الذيل جزء منها، من اوضح ما في الباب من الروايات على المطلب، و كذا الفاضل المقداد شارح الفقيه قال بعدم كون تلك الفقرة جزء للرواية، فيحتمل أن يكون عدم ذكر المحقق و العلامة و الشهيد الرواية، من باب وجود مدرك عندهم على عدم كون الذيل جزء الرواية، بل ترى أن في كتاب الفقيه المطبوع في الهند ذكر بعدم كون الذيل اعنى «و لا جمعة لاقل من خمسة الخ» من الرواية.

و بعد ما تلونا عليك لم يبق الوثوق بكون الرواية مشتملة على الذيل بل من المحتمل أن يكون من فتاوى الصيّدوق رحمه الله، فلا يمكن عدها جزء الرواية، لأنّ بناء

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٢

العقلاء لم يكن في مثل هذه الموارد على الاخذ، فلا يمكن الحكم بمقتضى اصالة عدم الزيادة بأن الذيل جزء الرواية، لأنّ منشأ هذا الأصل هو بناء العقلاء و لم يكن هنا بناء العقلاء مع ما ذكرنا على ذلك.

هذا كله مع قطع النظر من أن الرواية ان كانت كذلك، فلازمها هو وجوب صلاة الجمعة بمجرد وجود السبعة بلا اشتراطه بالامام، فالرواية تصير معارضة قدمناه من الأخبار و الاجماع و السيرة على الاشتراط، فعلى هذا أيضا لا يمكن الاخذ بها. «١»

### [ذكر رواية زرارة ثانيا و الكلام فيها]

#### إشارة

و منها رواية زرارة المتقدم ذكرها أيضا قال: حثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت انه يريد أن تأتيه، فقلت: نغدو عليك؟ فقال: لا، إنما عنيت عندكم. «٢»

وجه الاستدلال بها: أنّه عليه السلام حثّ على صلاة الجمعة و كان شدة حثه بمرتبة توهم السائل بأنّه عليه السلام اراد أن يقيمها، فقال: نغدو عليك؟ فقال: لا، إنما عنيت عندكم، يعنى: يكون المقصود ان تقيموها عند انفسكم، و لا يلزم حضور الامام، فتدل الرواية على الاذن بانعقاد الجمعة و لو مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك.

و فيه أن في الرواية احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون الحث و الترغيب لحضور صلاة العامة، فالرواية



(١) - أقول: ولقد تقدم منى توجيه آخر للرواية عند تعرضنا لها سابقا، ومع هذا الوجه لا يمكن الاستشهاد بها لكلا الدعويين أعنى نفى الاشتراط وثبوت الاذن فراجع. (المقّرر).

(٢) - الرواية ١ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة فى الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٣

على هذا الاحتمال تدلّ على الحث على حضور صلاة الجمعة العامة لرعاية التقية، ووقاية الشيعة من خطر مخالفتهم، فان كان المراد من الرواية هذا فلا ربط لها بالاذن على انعقاد صلاة الجمعة.

الاحتمال الثانى: أنه بعد كون صلاة الجمعة مما يتقوّم أمرها بصنفين: صنف يكون وظيفتهم الامامة فى هذه الصلاة، لانها لا تنعقد إلا بالامام حتى يقتدى به، و صنف يكون شأنهم المامومية لتقوّم انعقادها بوجود المأموم أيضا، و إلا لم تتحقق الجماعة فيها، لأن الجماعة لم تتحقق إلا بالامام والمأموم.

نقول: بأن الرواية تدلّ على الحث والترغيب من حيث الثانى، يعنى: حيث المامومية يعنى يرغبهم الامام عليه السلام، و يحثهم على أن يصيروا مأمومين فى صلاة الجمعة، و يشتغلون بحفظ هذه الجهة، و ظن زرارة بأنه عليه السلام حثهم بالاقدام على ما هو وظيفتهم من المامومية من باب أنه عليه السلام اراد أن يحضر لاقامة الجهة الاخرى يعنى:

حيث الامامة و أن يقوم بالامر، فقال (نغدو عليك) فاجاب عليه السلام لا اعنى: لا اريد أن تحضروا فى صلاتى، انما عنيت عندكم. فبعد كون الصدر على هذا تحريضا على حيث المامومية، فيكون المراد من الدليل بتناسب الصدر، هو انكم تصيرون مأمومين عندكم لا عندى، فالرواية غير متعرضة الا لحيث المامومية، و انجام هذه الوظيفة، و لا تعرض لها لحيث إمامة صلاة الجمعة و أن أمرها على أى كيفية كانت، فالحث على أن يصيروا مأمومين، و اما صيورتهم مأمومين فى أى جمعة، و مع اى امام فالرواية غير متعرضة لذلك، فلا يستفاد على هذا الاحتمال الاذن من الرواية.

الاحتمال الثالث: أن يكون الحث والترغيب فى الرواية على أصل صلاة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٤

الجمعة، فبعد كون صدرها تحريضا على أصل صلاة الجمعة، فالذيل أيضا ليس إلا ما حث عليه السلام عليه فى الصدر، فالمراد من قوله (انما عنيت عندكم) هو أن المقصود الحث على انعقاد صلاة الجمعة عند انفسكم بلا احتياج الى حضوري، و على هذا الاحتمال فلهم أن يقيموا هذه الصلاة إما وجوبا أو جوازا بدون اشتراط حضور الامام، و على هذا لا يلزم أن يقال بوجوب صلاة الجمعة عليهم، بل لا مانع من أن يكون بنحو الجواز و صرف المشروعية حتى يناسب مع كون صلاة الجمعة احد فردى الواجب التخييري، و يكون فردة الآخر صلاة الظهر، و يقال: إن مع الامام يجب صلاة الجمعة معينا، فالامام شرط للوجوب و مع عدم حضور الامام يجوز انعقادها و لو انعقدت تسقط صلاة الظهر، و على هذا الاحتمال كان الامام عليه السلام فى مقام الافتاء، و افتى بمشروعية صلاة الجمعة او وجوبها حتى مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك.

### [مع عدم ظهور الرواية للاحتمال الاول و الثانى فلا ظهور له فى الاحتمال الثالث أيضا]

إذا عرفت هذه الاحتمالات، فان لم يكن ظاهر الرواية مساعدا للاحتمال الاول أو الثانى، فلا اقل من عدم ظهورها فى الاحتمال الثالث، مضافا الى أن الرواية لو كانت دالة على الافتاء - على الاحتمال الثالث - يستفاد منها مشروعية الجمعة و لو مع عدم الامام أو من نصبه لذلك، و الحال أن ظاهر كلام المجمعين هو الاجماع على كون أصل المشروعية مشروطا بالامام أو من نصبه لذلك، فمع هذا الاجماع كيف يمكن الالتزام بمشروعية صلاة الجمعة من رأس بدون حضور الامام أو من نصبه لذلك. «١»



(١) - اقول: ان قلنا بان المستفاد من الرواية هو الاحتمال الثالث، و قدمننا الرواية على ما دل -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٥

و منها: ما رواه عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام (قال: قال: مثلك يهلك و لم يصل فريضة فرضها الله، قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعة يعنى صلاة الجمعة). «١»

و قد تعرضنا لها سابقا أيضا.

وجه الاستدلال: أنه بعد ما قال عليه السلام: مثلك يهلك و لم يصل فريضة فرضها الله و قال عبد الملك: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعة يعنى صلاة الجمعة، أمره عليه السلام بانعقاد الجمعة، فيستفاد الأذن منها بأن تنعقد صلاة الجمعة حتى مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ١، ص: ٨٥

**[ لا يمكن ان ما ذكر فى رواية عبد الملك تمام الرواية و لم يسقط منها شيء ]**

و فيه أولا: أن سياق الرواية حاك عن عدم كون كلام الامام عليه السلام بدوا ما نقله الراوى بدون زيادة و نقيصة، أو بدون سبق كلام، أو بدون تناسب خارجى، بل متن الحديث يشهد بأن ما نقل مسبق بكلام أو واقعه خارجيه غير منقوله، لا أنه عليه السلام

على اشتراط صلاة الجمعة بالامام او من نصبه لذلك، فلا بد من أن يقال بالوجوب التعيينى مطلقا، لأنّ الحثّ كان على الجمعة المشروعة، و وجوب صلاة الجمعة المشروعة مسلم فى الجملة، و انما الكلام كان فى اشتراط وجوبها بالامام و عدمه، و بعد عدم الاشتراط بناء على الاخذ بالاحتمال الثالث فى الرواية، فلا بد من ان يكون انعقادها واجبا بالوجوب التعيينى، و لا معنى للوجوب التخييرى، و قوله (حثنا) و ان كان بمادته قابل للحمل على الاستحباب و الترغيب على الامور المستحبة، لكن المورد غير قابل لذلك، لأنّ الحث على صلاة الجمعة و هى واجبة ضرورة فى الجملة، و بعد عدم الاشتراط بالامام على فرض تقديم هذه الرواية فلم يبق الا وجوب اصل صلاة الجمعة، و الحث على هذا لا يكون الا عليها فتأمل، و لا يبعد كون اقوى الاحتمالات هو الاحتمال الاول. (المقرّر).

(١) - الرواية ٢ من الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة فى الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٦

تلكم بهذا الكلام بدوا بمجرد رؤية عبد الملك، بأنّه قال له بمجرد أن راه (مثلك يهلك و لم يصل فريضة فرضها الله). و كيف يكون عبد الملك - مع جلالة المشار به بقوله (مثلك يهلك) يعنى: أنت مع شأنك و مقامك تهلك - تاركا لفريضة فرضها الله، و ما كان آتيا بها أصلا، فهذا مؤيد على أن هذا الكلام مسبق بسابقة غير منقوله، و لا ندرى ما هى السابقة كانت فى البين. فبعد هذا الاحتمال المؤيد بسياق الرواية، لم يحصل لنا الجزم بكون ما نقل من الرواية تمام الكلام الواقع بين الامام عليه السلام و بين السائل بلا سبق أمر خارجى، أو كلام آخر، بل يمكن أن يكون هذا الكلام مسبقا بأمر آخر لو وصل إلينا نستكشف أمرا آخر من الرواية.

و ثانيا: ما قلنا سابقا من كون الرواية قابلة لكونها صادرة لأنّ يراعى الراوى التقيّة يعنى: يحضر فى جماعة العامة، و لا يترك ذلك كليه

حتى يصير سببا للفساد و هلاكته، كما أن ما قلنا في الوجه الأول من احتمال سبق أمر خارجي في البين، و هو صار منشأ تشدد الامام عليه السلام، و أن يقول (مثلك يهلك) هو هذا اعنى: إما علمه عليه السلام بأن عبد الملك لا يحضر في جماعة العامة، أو كان في المجلس واحد منهم و عنده قال عليه السلام بعبد الملك ما قاله حتى يرى الشخص المخالف الحاضر بأنه عليه السلام يأمر مواليه بالحضور في جماعتهم و جمعتهم.

و ثالثا: هذا على تقدير استبصار عبد الملك و وروده في منهج الحق، و اما على تقدير عدمه، فقال ذلك بشخص من العامة، و تكلم معه، و أمره موافقا لمذهبه رعاية لبعض المصالح.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٧

### [خطاب الامام عليه السلام بعبد الملك لمراعاته التقية لا الاذن]

و رابعا: أن ما في ذيل الرواية «يعنى صلوا الجمعة» بعد قوله «صلوا جماعة» ليس من كلام الامام، لأنه لو كان كلامه عليه السلام فمقتضى القواعد الادبية أن يقول «اعنى صلاة الجمعة» لا أن يقول «يعنى صلاة الجمعة» لأن المتكلم لو قصد بصلوة الجماعة صلاة الجمعة، كان اللازم أن يقول «اعنى» لا «يعنى»، فالذيل قابل لأن يكون من عبد الملك راوى الرواية، و قابل لأن يكون من كلام واحد من رواة الرواية غير عبد الملك، فبعد عدم كون ذلك من كلام الامام، بل عدم معلومية كونه من كلام عبد الملك، فلا يمكن أن يقال بكون الذيل أمر بصلوة الجمعة، بل نبقى نحن و ما بقى من الرواية، و غاية مدلولها، مع قطع النظر عما قلنا، هو الأمر بصلوة الجماعة، و هذا الأمر محتمل لأن يكون الأمر بالحضور في جماعة العامة، و كان المراد من الفريضة في الرواية الفريضة التي يفعلها تقيه، و انك لم لم تراع التقية، و هذا الوجه و ان كان بعيدا، و لا يبعد أن يكون المراد من الأمر بالصلاة الأمر بصلوة الجمعة و لو مع عدم ذيل الرواية، و لكن هذا الاحتمال أيضا من محتملات الرواية، و لا ظهور لها في الاذن بصلوة الجمعة و لو مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك.

هذا تمام الكلام في الأخبار التي يمكن أن يتمسك بها للاذن على انعقاد الجمعة في حال عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك، و قد ثبت لك ممّا بينا لك في هذا المقام عدم ظهور للروايات في الاذن المطلق للجميع بحيث كان لكل سبعة إقامتها، و نحن تابع لدليل ظاهر في المدعى و لم نجد ذلك بين الاخبار اصلا.

و بعد ما تبين لك عدم ثبوت الوجوب التعيني لصلاة الجمعة مطلقا حتى بدون حضور الامام أو من نصبه لذلك من الادلة، بل أوضحنا خلافه و بينا لك كون الاشتراط مسلم بالأدلة، و اثبتنا بعد ذلك عدم ورود الاذن العام من ناحية من يده

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٨

أمر صلاة الجمعة اعنى: الامام باقامتها للناس بطريق العموم، لعدم قيام دليل على ذلك.

هل يمكن أن يقال: بأن المستفاد اجمالا من بعض الأخبار المذكورة، هو تمكن الشيعة من صلاة الجمعة الصغيرة في زمان عدم تمكنهم من انعقاد صلاة الجمعة الكبيرة، لاجل عدم بسط يد الأئمة عليهم السلام و ان لم ندر بكون تمكنهم الشرعى على انعقاد صلاة الجمعة باى نحو كان إقرا من باب كون واحد منهم منصوبا من قبلهم عليهم السلام في الخفاء، أو اذن لجمع مخصوص في ذلك، أو اذن لمطلق الشيعة، فان لم نعلم هذه الخصوصيات من أخبار الباب، لكن أجماله معلوم كما يشعر بذلك رواية محمد بن مسلم «١» المشتملة على بيان الخطبتين، لما ورد من الأمر لمحمد بن مسلم بأن (تقول كذا) و ما صدرت الرواية تقيه للامر فيها بالدعاء لائمتك حتى تنتهى الى صاحبك، و رواية عمر بن حنظلة «٢» التي يستفاد منها أن المعصوم عليه السلام جعله رسولا لأن يبلغ كون صلاة الجمعة مشتملة على القنوتين: قنوت في الركعة الأولى و قنوت في الركعة الثانية، و هذه الرواية أيضا لم تكن صادرة على وجه

التقية لأن اعتبار القنوت في الركعة الأولى مضافا الى القنوت المعتبر في الركعة الثانية للصلاة الجمعة من متفردات الامامية، و روايات القرى فأنه هل يمكن استشعار كون صلاة الجمعة مشروعة لهم منها.

### [لا يمكن الجزم بورود الاذن من المعصومين عليهم السلام]

و لكن بعد هذه البيانات، كما قلنا سابقا، لا يمكن الجزم بورود الاذن من قبلهم عليهم السلام و عدم معلومية ذلك، فاذا نقول: لم نجد دليلا يمكن الاتكال عليه على ورود

(١) - الكافي، ج ٣، ص ٤٢٢، ح ٦.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٥ من أبواب استحباب القنوت في الركعة الاولى من الجمعة.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٨٩

الاذن منهم عليهم السلام باقامتها و لو مع عدم حضور الامام أو من نصبه لذلك. «١»

(١) - أقول: إن ما افاده - مد ظله - من امكان استفادة مشروعية صلاة جمعة صغيرة على الشيعة في الجملة من بعض الأخبار، ممّا لا دليل عليه، كما أنّه لم يجزم بذلك، و أشرنا به في ذيل الكلام، لأنّ ما استظهر منه - مد ظله - ذلك لم يمكن خاليا عن الإشكال. أما رواية محمد بن مسلم المشتملة على الخطبتين، فلما قلنا من اضطراب متن الحديث، و انه عليه السلام يمكن أن يكون، في هذا الكلام، في مقام بيان الحكم، و لا مانع من أن يقول بصورة الأمر و الخطاب، و صرف بيان الأحكام ليس شاهدا على أنّها وقعت مورد العمل، كما أفاده - مد ظله - و ايده بذكر رواية الواردة فيمن يمنعه الزحام من أن يصل بسجود الامام في صلاة الجمعة، و أنّه مع عدم اتفاق صلاة الجمعة للشيعة مع قلة عددهم بنحو يمنع كثرة الجمعية من وصول المأموم بسجود الامام، و لكن مع ذلك بين حكمه. فلا مجال لأنّ يقال: بأنّه لو لم يكن في البين صلاة جمعة فما معنى تعليم خطبتها.

و اما رواية عمر بن حنظلة فنقول: أما ما افاده (مد ظله) من عدم جريان احتمال كون الرواية صادرة على وجه التقية، لاشتمالها على القنوتين فنقول: إن ذلك أيضا قابل للدفع، فان القنوت حيث لا يعتبر فيه رفع اليد، فيمكن اتيانه و لو عند المخالفين بحيث لا يلتفتون به، بأن يأتي بذكر القنوت و لا ترفع اليد عندهم، فهم مع كونهم مأمورين بحضور جمعة العامة للتقية، فيعلنون هذا الحكم الواقعي اعني: القنوت في ركعتها الأولى، و يأتون به لعدم مانع لهم من العمل بهذا الحكم، فالرواية ليست مشعرة على كون صلاة الجمعة مشروعة لهم غير ما لا بد لهم دائما أو بعضا من الحضور عندها اعني: صلاة جمعة المخالفين.

مضافا الى أن هذه الرواية لا تدلّ الا على بيان حكم آخر، و هو القنوت، و اما كون هذا الحكم من باب كون جمعة لهم خارجا، و بيان آداب عملهم الخارجى، فلا دلالة لها، و مع قطع النظر عن ذلك نقول: بأن الرواية لو لم تكن شاهدا على الخلاف لم تكن دليلا للمطلب، لأنّ المعصوم عليه السلام اخذ رسولا لأنّ ينبه الشيعة بحكم من احكام صلاة الجمعة يكون على خلاف العامة، فلو كانت صلاة الجمعة غير مشروطة بالامام، أو اذن لشيعتهم و الحال أن وضعها الخارجى على ذلك، فكيف لم ينبه الشيعة و لم يبينوا لهم، فهذا شاهد على عدم كون الأمر كذلك.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٠

فظهر لك ممّا مرّ عدم ثبوت ما ادعاء الشيخ رحمه الله في ذيل كلامه في الخلاف من ورود الاذن بانعقاد صلاة الجمعة مع عدم حضور الإمام أو من نصبه لذلك تمسكا بالرواية الواردة في القرية.

## [هل يجوز انعقادها للفقهاء بالخصوص أو لا؟]

## إشارة

ثم بعد ذلك يقع الكلام في جهة أخرى، وهي أنه هل يجوز انعقاد صلاة الجمعة للفقهاء بالخصوص أو لا؟ وبعبارة أخرى هل ثبت اذن للفقهاء أو هل نصب لذلك أم لا؟ وقد قلنا: بأن الشيخ رحمه الله في النهاية في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال - في ضمن ما يجوز للفقهاء - بجواز انعقاد صلاة الجمعة لهم.

و يظهر ذلك من الشهيد رحمه الله في الدروس بعنوان الاستحباب اعني: يستحبّ لهم انعقادها، لكن من كلام المفيد رحمه الله في المقنعة، و من كلام تلميذه - اعني: سار بن عبد

و اما روايات القرى فقد مضى الكلام فيها و عدم دلالتها على ذلك، و يبعد كون صلاة الجمعة صغيرة خارجا بين الشيعة أمران.

الأول: أنه لو كانت صلاة الجمعة مشروعة للشيعة بهذه الكيفية، فيقيمونها البتة مع ما ورد من الحث و الترغيب عليها، فمع وجود الجواسيس من ناحية خلفاء الجور و المفسدين، و عمالهم في كل بلد و قرية بحيث يكشفون خصوصيات الائمة عليهم السلام و مواليتهم و وضعهم، حتى لو أعطى بهم درهما أو ديناراً، لأخبار به خلفاء الجور، كيف لا - يلتفتون الى صلاة جمعتهم، و انهم اقاموا صلاة في قبال صلاتهم و لو كانت صلاتهم مخفية، و لو التفتوا لذلك لعابتهم و شددوا عليهم الأمر، و يذكرون في مقام ايذائهم من جملة اعمالهم المخالفة لهم، فهذا دليل على عدم كون الأمر كذلك.

الثاني: أنه لو أمرت الشيعة باقامة صلاة جمعة صغيرة من قبلهم، و يقيمونها فكيف صارت مخفية، و لم يبلغ الأمر إلينا مع كون مقتضى القاعدة بلوغ ذلك بنا يدا بيد و إن كانت مخفية، و الحال أنه لا عين و لا اثر من ذلك بين الشيعة، فهذا أيضا شاهد على عدم مشروعية هذا بهذا النحو، و بعد ما قلت و عرضت بمحضرة الشريف ما قلت من الايراد، قبل منى تقريبا و قال (مد ظله) بأن ذلك كان من باب الاحتمال. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩١

العزير الديلمي رحمه الله - في المراسم لا يظهر ذلك، لأنهما بعد ما عدّا ما هو من شئون الفقهاء حتى عدّا صلاة العيد منه لم يعدّا صلاة الجمعة من ذلك.

فكون انعقادها للفقهاء و من شئونها بنحو الجواز أو الاستحباب لم يظهر الا - من الشيخ رحمه الله و من الشهيد رحمه الله، فنرجع الكلام على كل حال في هذا.

و نقول مقدمة: بأن الكلام في باب ولاية الحاكم اعني: الفقيه يقع في مقامين:

الأول: في الكبرى.

و الثاني: في الصغرى، و قد خلط كثيرا ما كل واحد من المقامين بالآخر.

المقام الاول: يقع الكلام في أنه من الأمور أمور ليس أمرها راجعا الى الاشخاص، و لا يكونون صالحين للاقدام بها و رتقها و فتقها، و لم يكن أمرها بيدهم حتى يصنعون فيها ما شاءوا، و هذه الأمور راجعة الى كل من يكون قيما بأمر الناس بحيث لو لم تكن دخالة قيم الأمر، و وضعها في موضعها، تعوق هذه الأمور، و يساق أمرها الى التعطيل نظير أمر القصير و الغيب، و رفع التخاصم بين الناس، و الدفاع عن الملة و غير ذلك، و لو لا دخالة للسائس بالامر و القيم و زعيم الامة لساق أمر الامة و الرعاية الى النكال، و الاختلال.

و ليس هذا الأمر مخصوصا بدين الاسلام، بل و لا مخصوصا بذوى الاديان، بل نرى أن هذه الأمور في كل ملة من الملل ليست من شأن كل واحد من الناس الدخالة فيها، بل يكون أمرها راجعا الى من بيده زمام امورهم، و من هو قيم عندهم، أو رئيسهم، أو

سلطانهم، أو سائسهم، و هو يقيم هذه الأمور و امثالها.

### [من وضع تشريع الاحكام و عدم جواز تعطيلها يمكن ان يقال بعدم رضى الشارع بتركها و يجب على الفقيه اقامتها]

فبعد كون الأمر كذلك عند كل ملء من الملل سواء كانوا من ذوى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٢

الاديان أولا:

نقول: بأن شرع الاسلام حيث تكون شريعته تامه و روعى فيه كل الجهات بحيث لم يبق شىء من الأمور الدنيوية و الاخرية، سياسية و غير سياسية إلا و بين ما يحتاج إليه البشر و لم يعطل أمرهم من الأمور الدنيوية و الاخرية فى شأن من الشئون. و ليس شرع الاسلام مثل ساير الشرائع التى لم يكن فيها ما يرفع احتياج البشر من كل الجهات، كما ترى من شرع المسيح فليس فيه، كما ترى، فى أنا جيلهم إلا بعض الأمور الاخلاقية مع ما فيها من الخرافات، بحيث ليس لهم قوانين فى جهاتهم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و غير ذلك.

بل إن مذهبنا جاء بجميع ما هو طريق سعادة البشر فى الدنيا و الآخرة، و هو دين امتزجت السياسية بالعبادة، و العبادة بالسياسة، و لذا ترى أن بعض احكامها فى عين السياسة عبادة، و فى عين العبادة سياسة كما ترى فى فريضة الحج، فهى من افضل القربات، و وسيلة الانقطاع من الخلق الى الخالق، و طريق القرب إليه، و فى عين هذا الحال من أعظم السياسات لاجتماع المسلمين فى محل مخصوص بنظم مخصوص و ترتيب مخصوص، و يظهر بذلك عظمه الاسلام، و فرط توجه المسلمين الى الله فشرع الاسلام أمورا مخصوصة، مع قطع النظر عما كان فى ساير الامم، مربوطه بالسياسة و العبادة كالحج و العيدين.

و بعد كون شرع الاسلام ناظرا الى كل الأمور من جهات الإمارة و القضاة و أمور القصر و الغيب و حتى إمارة الحاج و ساير الأمور، و كل هذه الأمور من الأمور التى ليست ادارتها و القيام بها شأن كل شخص من الاشخاص، و ليست من تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٣

وظائفهم، فلا بد من أن يجعل لهذه الأمور من يقوم بها، و يجرى هذه الأمور مجراها مع كثرة العناية بها، و احتياج الاجتماع الدينى إليها، و لذا ترى أن بناء المسلمين كان من الأول بانهم إذا فتحوا قارة، فبمجرد ورودهم بنوا مسجدا و دار الإمارة، و كانا هما معا حتى يقيمون الصلوة فى المسجد و تقام هذه الأمور فى دار الإمارة بيد من هو الامير و القيم بالامر، كما ترى أن قائد جوهر بمجرد فتحه المصر بنى مسجدا و دار الإمارة فى القاهرة، و هذا البلد من بنائه و محل المسجد فعلا يكون جامع الزهر.

و الغرض أن الاسلام ناظر الى هذه الجهات، و جعل فى الشرع لها شخصية مناسبة لها، و لذا كان فى زمان النبى صلى الله عليه و آله و سلم من يقوم بهذه الأمور فى غير المدينة من قبله صلى الله عليه و آله و سلم، و اما بعد النبى صلى الله عليه و آله و سلم فبعد القاء المنافقين الخلاف فى الدين و صار المسلمون فرقتين: فرقة على الضلالة، و فرقة على طريق السعادة، فالطائفة الاولى اعنى: العامة قالوا: بأن أمر هذه الأمور يكون بيد الخليفة، و من هو قيم الأمور، و الفرقة الحقّة قالوا: بأن الأمور لا بد و أن تكون بيد خليفة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فالاختلاف فى الصغرى، لانا نقول: بأن الخليفة هو على ابن أبى طالب عليه السلام و اولاده المعصومين عليهم السلام، و هم مخالفون فى ذلك، و على كل حال فهم يقولون: بأن اقامة هذه الأمور العامة و وضعها فى موضعها بيد الخليفة، و كل من ينصبه الخليفة لذلك، و اما نحن جماعة الشيعة فحيث أن ائمتنا غير امير المؤمنين عليه السلام فى مدة قليلة لم يكونوا

مبسوطى اليد، ففى زمانهم مهما امكن لهم التصرف فى هذه الجهات و وضعها فى موضعها عملوا بوظيفتهم، و تصرفوا فيها، و قاموا بشئونها.

و اما فى زمان الغيبة، فبعد ما قلنا من احتياج الامية، و حفظ جهاتهم برعاية هذه الأمور، و عدم جواز تعطيلها، لانها من شئون الدين و

قوام أمر المسلمين، و عدم

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٤

كونها وظيفة كل احد من الآحاد، فكيف يمكن أن لا يصدر من المعصومين عليهم السّلام ما هو الموقف، و أن الأمر في هذه الأمور بيد أى شخص كان، و من هو الصالح لتصديها.

فهل يمكن أنهم لم يعينوا للقضاة و الحكومة بين الناس لرفع التخاصم أهدا؟

و هل سكتوا عن ذكر شخصية صالحة للقيام بأمر الغيب و القصّر؟ و هل تركوا تكليف الشيعة في أنه إذا توجه إليهم الخصم، فالى من يكون أمر الدفاع و التجهيز و غير ذلك؟ كلا، فنكشف انهم بينوا من هو المرجع في كل جهة محتاجة إليها، لا في كل جهة و لو لم تكن الشيعة محتاجة لها، أولا يمكن لهم من باب الخوف أو ضعفهم في قبال المخالفين اقامتها، بل لا بد لهم من تعيين مرجع يحتاج إليه مواليتهم و جماعة الشيعة بحيث لو لم يكن مرجع فيهم لاختلّ أمورهم، فلا بدّ من أن يصدر من ناحيتهم من هو المرجع و القيم لهذه الأمور.

### [فبعد لزوم قيم لها فالقيم هو الفقيه]

إذا عرفت في هذا المقام لزوم وجود قيم لاقامة هذه الأمور بطور المسلم و المقطوع، فثبت الكبرى و هو أن الأمر في هذه الأمور بيد قيم الأمر، فتتكلّم بعد ذلك في المقام الثاني اعنى: من هو القيم و المرجع، و الذى بيده اقامة هذه الأمور فنقول:

المقام الثانى: بعد ما ثبت أن أمر هذه الأمور يكون بيد قيم المسلمين، فمن هو القيم عند الشيعة، فنقول: بأنّه من المسلم عدم جعل منصب لغير الفقهاء من قبلهم عليهم السّلام، لانا بعد المراجعة في الآثار و الأخبار لم نر أنهم عليه السّلام فوضوا أمر هذه الأمور في مورد الى غير الفقهاء، مثلا في القصير بعد عدم وجود الولي لم يوكّل، أمر الصغار الى شخص أو طائفة غير الفقهاء، فترى عدم جعل منصب، و ايكال أمر من هذه الأمور العامة الى أحد غير الفقهاء، و الحال أنهم عليه السّلام لو فوضوا الأمر الى غير الفقهاء لوصل إلينا، و لم يصّر محجوبا عنا، ثم نرى الارجاع من قبلهم عليه السّلام الى الفقهاء

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٥

في بعض الموارد مثل القضاء و الفتوى و أمر الصغار.

فنقول: بعد ما ثبت لك من لزوم قيم لهذه الأمور العامة في المقام الأوّل.

فإنّما أن يقال بعدم تعيين قيم لاقامة هذه الأمور من ناحيتهم عليه السّلام، فهو ممّا لا يمكن الالتزام به، لأنهم كيف يعطّلون أمر الناس.

و إمّا أن يعيّنوا عليهم السّلام لهذه الأمور مرجعا صالحا و شخصية مخصوصة و في هذه الصورة.

فإنّما أن يقال: بأنهم فوضوا الامر الى شخص أو أشخاص غير الفقيه فهو مقطوع العدم، لعدم عين، و لا- اثر من ذلك في الآثار و الأخبار.

فلم يبق إلّا كون المرجع و قيم الأمر في هذه الأمور من قبلهم عليهم السّلام الفقيه، فالمتيقن ممّن له اهلية الدخالة في هذه الأمور هو الفقيه، لأنه المتعين من قبلهم للقيام لهذه الجهات و المنسوب من ناحيتهم لوضع هذه الأمور في موضعها.

فعلى هذا لو لم يتم دليل خاص على نصب الفقيه في مورد و أن أمره بيده، نقول: بكون الأمر بيده لما استفدنا بنحو الكلى من كون أمر هذه الأمور العامة في زمان غيبة الامام عليه السّلام بيد الفقيه.

فلو لم تكن مقبولة عمر بن حنظلة «١» و لا رواية أبي خديجة «٢» و لا غيرهما نقول: بكون أمر مثل القضاء و أمر الغيب و القصّر، و كل ما لا يمكن تركه، و يلزم القيام بامره، راجعا الى الفقيه.



(١)- الرواية ١ من الباب ١١ من أبواب صفات القاضي من الوسائل.

(٢)- الرواية ٥ من الباب ١ من أبواب صفات القاضي من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٦

إذا عرفت ذلك فهل يمكن أن يقال بأن أمر صلاة الجمعة أيضا من الأمور أمرها راجع الى الفقيه، وانه يجب عليه اقامتها و لا يختل بامرها أولا؟

### [القول بان ولايته تقتضى الدخالة حتى فى مثل صلاة الجمعة مشكل]

فنقول: إنه و ان ذكرنا وجهها لطيفا لاثبات ولاية الفقيه، و لكن الالتزام بأن ولايته تقتضى الدخالة حتى فى مثل صلاة الجمعة، مشكل فانها ليست من الأمور التى لا يجوز تركها، و يضر الاختلال بامرها، و لم يقع اختلال فى الجهات الدينية من عدم انعقادها، فعلى هذا كون اقامة صلاة الجمعة من مناصب الفقيه بحيث يكون الفقيه، من نصبه الامام عليه السلام لذلك بالاذن العام، مشكل و لم نقل به. ثم إن مع قطع النظر عما قلنا فى وجه ولاية الفقيه نقول: بأن مقبولة عمر بن حنظلة و ان وردت فى مورد سؤال السائل عن الدين و الميراث، إلا أن المستفاد منها بعد جعل الفقيه بمقتضى الرواية حاكما على الناس، و اعطاء هذا المنصب له، فله شئون الحكومة، و ما يكون أمره راجعا الى الحاكم خصوصا مع التصريح فى الرواية بذلك بقوله «و قد جعلته حاكما عليكم»، فالمستفاد من ذلك هو جعل الحكومة المطلقة، لأنه لم يقل (جعلته حاكما عليكم فى مورد رفع الخصومة).

و لا- مجال لأن يقال: بأن الامام عليه السلام جعل الفقيه حاكما فى خصوص رفع الخصومات، فكيف يتعدى الى غير هذا المورد لأننا نقول:

أما أولا: لأن البناء إن كان على الجمود و بخصوص المورد، فلازمه هو كون الفقيه فى خصوص رفع الخصومة فى خصوص الدين و الميراث، و لا- يمكن الالتزام بذلك، و إن تتعدى عن المورد و قيل بعدم الفرق بين الدين و الميراث و بين غيرهما من حيث رفع التخاصم، و جعل الحكومة، فكذلك يقال بعدم الفرق بين رفع التخاصم و غيره خصوصا مع ما قلنا من أن جعل الحكومة مقتضيا لكون أمور الحكومة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٧

راجع الى من نصب للحكومة.

و ثانيا: ما ورد فى الرواية فى تعيين الولاية لعدول المؤمنين، يستفاد منها أن السائل فرض موردا لم يكن القاضي فى البين، و أرجع المعصوم عليه السلام فى فرض عدم القاضي أمر الصغير الى أحد من الناس كان موثوقا به، فمن هذا يستفاد أن هذه الأمور التى لا يمكن الاختلال بها، و لا بد من القيام بها أمرها أولا راجع الى الفقيه من قبلهم عليهم السلام، فهذه الرواية أيضا دليل مستقل على ولاية الفقيه.

### [لا دليل على كون اقامتها من وظائف الفقيه]

ثم بعد ذلك هل يمكن استفادة كون أمر صلاة الجمعة أيضا من الأمور تكون راجعة الى الحاكم حتى يقال: بأن بعد ما دلت المقبولة على كون الفقيه حاكما: فله اقامة هذه الصلاة، أو لا؟

فنقول: بأن كون اقامتها من وظائفه مما لا دليل عليه:

أما أولا: فلأنه كما قلنا استفادة الحكومة المطلقة للفقيه، حتى فى الأمور لا يوجب عدم القيام بامرها اختلال فى أمور الناس، مشكل إذا

غاية ما يقال: إن الفقيه منصوب لأن يقيم أمورا لا يمكن تركها و تعطيلها، بل لا بد من اقامتها و ليست صلاة الجمعة من هذا القبيل. و ثانيا: أن بعض الأمور غير قابله لجعل أشخاص متعددة لها و القيام بأمرها، بل ان كانت العناية بأمرها فلا بد من ايكال أمرها الى شخص خاص، و لا يناسب جعل الولاية العامة لها.

و من هذه الأمور صلاة الجمعة، فان أمرها إن حول الى الجماعة لا الى شخص خاص، يقع الاختلاف و التنازع و التشاجر كثيرا ما، فيريد فقيه انعقادها في محله و فقيه آخر في محله اخرى، و يحصل الاختلاف بين الناس أيضا، و كيف

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٨

تكليفهم، فهل يذهبون الى هذا المسجد أو الى ذلك، و ربما يقع القتل و التشاح العظيم، فعلى هذا لا يمكن ايكال أمرها الى عنوان الفقيه بحيث يكون لكل واحد منهم الدخالة فيها مع كون انظارهم مختلفة، و هذا من مبعيدات المطلب، و دليل على عدم شمول منصب الفقيه لامر صلاة الجمعة.

### [ لا يقاسى أمر القصر و الغيب بصلاة الجمعة لتكرار أمرها في كل جمعة ]

و لا يقال: ان ما قلت من الإشكال جار في بعض أمور اخرى الراجع أمرها الى الفقيه كأمر الصغار، فربما يريد فقيه أن يجعل زيدا مثلا قيما لصغير، و فقيه آخر يريد أن ينصب عمرو قيما، فيقع التشاجر و الاختلاف.

لانا نقول: إن في أمر الصغير إذا صار أحد قيما بجعل فقيه فليس للفقيه الآخر جعل شخص آخر، و لا يتفق مورد يجعل الفقيهان شخصين قيمين عرضا، حتى يقع الخلاف بخلاف صلاة الجمعة، فان الخلاف فيها يتفق كثيرا ما لانها تقام في كل جمعة و في كل بلد، و وقتها معلوم، و يمكن ورود النظرين المخالفين فيها غالبا عرضا مع كثرة الفقهاء، و اختلاف انظارهم بحسب ما يرون من المصالح، فان اراد الله تعالى اقامتها فينصب لامرها من قبلهم عليهم السلام شخصا خاصا، فكون أمرها راجعا الى الفقيه لا دليل عليه.

اذا عرفت ما بينا لك في مسئلة صلاة الجمعة ظهر لك ما هو الحق فيها لما بيناه مما يستفاد من الآية الشريفة، و الأخبار الواردة في الباب، و الاجماع و وضعها الخارجى، فقد ثبت مما مرّ عدم دلالة الآية الشريفة و كذا أخبار الباب على كون صلاة الجمعة واجبة بالوجوب المطلق بلا- اشتراط وجوبها بالامام أو من نصبه لذلك، لأن الآية لم تتعرض الا لوجوب السعى الى الصلاة الواقعة في الخارج، و الامر فيها أمر بالسعى الى الصلاة المعهودة، و أخبار الباب بعضها ليس إلا في مقام

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٩٩

بيان تشريع أصل وجوب صلاة الجمعة، و بعضها يدل على وجوبها مع الامام.

### [ في ذكر حاصل المطالب في جهات ثلاث ]

فنقول: إن حاصل ما بينا في المسألة واقع في جهات ثلاثة:

الجهة الاولى: في أنها واجبة بالوجوب المطلق بمعنى عدم اشتراطه بالامام الاصل أو من نصبه لذلك، او ليست كذلك، فقد قدمنا الكلام فيها، و أن الآية و الأخبار غير دالة على الوجوب المطلق، و أن لسان الآية و بعض الأخبار هو الأمر بوجوب السعى و الحضور في فرض انعقاد صلاة الجمعة المعهودة.

و بعضها يدل على وجوبها مع الامام، و الامام قابل بحسب الاحتمال يكون امام الاصل، و قابل لأن يكون أعظم منه و من غيره، و الاحتمال الأول إن لم يكن اقوى فلا اقل من عدم ترجيح للاحتمال الثانى، و ذكرنا المؤيدات و الشواهد على أقوائه الاحتمال الاول، و بعض الأخبار تدل بالصراحة او تلويحا على اشتراطها بالامام الاصل، و قد أمضينا الكلام فيه، مضافا الى بعض الروايات الاخرى



الدالة على ذلك.

### [في ذكر روايات الاشعثيات و خبر دعائم الاسلام و النبويات]

منها ما نقل في الاشعثيات «١» أن الجمعة و الحكومة لامام المسلمين» و هذه الرواية احدى الروايات من الف رواية نقلها محمد بن محمد بن الاشعث الكوفي عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم. و هذه الروايات تسمى بالاشعثيات تارة لأن راويها محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، و تسمى بالجعفریات تارة لأن جعفر بن محمد عليه السلام رواها عن أبيه عن آبائه عن النبي صلوات الله و سلامه عليه و عليهم، فعلى هذا ما قاله الحاج آقا

(١) - الاشعثيات ص ٤٢

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٠

رضا الهمداني رحمه الله «١» في صلاته بأن هذه الرواية مرسله ممّا لا وجه، لما قلنا من كونها مسندة و ذكرنا سندها، و الرواية معتبرة من حيث السند لأنّ للشيخ رحمه الله و كذا للنجاشي رحمه الله طريق إليه و كذا صاحب تاريخ بغداد، فعلى هذا لا اشكال في اعتبار سندها.

و مدلولها هو كون صلاة الجمعة مثل الحكومة من مناصب امام المسلمين، فتفيد الاشتراط، و مثلها بعض الروايات الاخرى المذكورة في مصباح الفقيه «٢» اعنى صلاة الهمداني رحمه الله أيضا.

و منها الخبر المروى عن دعائم الاسلام عن على عليه السلام أنّه قال لا يصلح الحكم و لا الحدود، و لا الجمعة إلا للامام أو من يقيمه الامام. «٣»

و منها ما نقل عن رسالة الفاضل بن عصفور مرسلًا عنهم عليهم السلام «أن الجمعة لنا و الجماعة لشيعتنا» و كذا روى عنهم «لنا الخمس و لنا الانفال و لنا الجمعة و لنا صفو المال». «٤»

و منها النبوى «أربع الى الولاية الفیء و الحدود و الجمعة و الصدقات». «٥»

و منها نبوى آخر «أن الجمعة و الحكومة لامام المسلمين» فيستفاد منها أن

(١) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

(٢) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

(٣) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

(٤) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

(٥) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠١

صلاة الجمعة مشروطة بحضور الامام أو من يقيمه الامام. «١»

### [في ذكر النكتة اللطيفة]

و النكتة اللطيفة التي تعرضنا لها في هذه المسألة، هي.

أولاً: أن الآية الواردة في الباب المتوهمه دلالتها على الوجوب التعييني مطلقاً، بعد امعان النظر فيها و بسط الكلام كما ينبغي في اطرافها، ليست متعرضة إلا لوظيفة المأموم، و ان مع فرض وجود الامام و اجتماع العدد، و عدم كونه من المستثنيات، يجب السعي و الحضور في صلاة الجمعة، لما قلنا من ان الآية، و كذا الروايات ظاهرها أمر الناس بالسعي مع فرض وجود الامام و انعقاد صلاة الجمعة، أو ظاهرها وجوب الانعقاد و الحضور لذلك عليهم مع فرض وجود الإمام يصيروا مأمومين.

و لم يبين في الآية و لا في واحد من الروايات، وظيفة الامام، و انه متى يجب عليه الانعقاد، و هل هو واجب عليه اصلاً أولاً، فالآية و الروايات غير متعرضة هو أصل كيفية وجوب الانعقاد، و ان أصل انعقادها واجب مشروط أو مطلق، فعلى هذا بعد عدم التعرض لذلك لا يستفاد من الأخبار بأن ما هو وضع الانعقاد و في أى صورة تنعقد هذه الصلاة، بل غاية ما في الباب هو وجوب الحضور و السعي في فرض الانعقاد، و أما متى يحصل هذا الفرض، و في أى حال و على أى كيفية فلا تعرض لها في ما ذكرنا من الآية و الأخبار، لأنها لم تكن متعرضة إلا لحال المأموم.

و ثانياً: على ما اوردنا في المسألة و أمضينا البحث و خرجنا منها و تكلمنا في

(١) - مصباح الفقيه، ص ٤٣٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٢

اطراف الآية و الروايات، ظهر لك ان أصل وجوب صلاة الجمعة غير ثابت مع عدم الشرط، بل أصل وجوبها ما ثبت ألا مع امام الأصل أو من نصبه لذلك، و ما استظهر من الآية و لا الروايات وجوبها مطلقاً حتى نحتاج في اثبات اشتراط وجوبها بالامام، الى الدليل بحيث لو لم يكن لنا دليل على اعتبار امام الأصل في وجوبها نفع في المخصصة، و يقال: بأن أصل الوجوب ثابت و عليكم باثبات الشرط، بل على ما بينا و هو من لطائف ما حققنا، هو أن القدر المتيقن من وجوبها هو وجوبها مع الامام أو من نصبه لذلك، و ما ثبت أزيد من ذلك، فعلى مدعى الوجوب بنحو المطلق أن يقيم الدليل على مدعاه، فنحن غير محتاجين في دعوانا و هو وجوبها المشروط الى الدليل، فلو شككنا في وجوبها في غير مورد حصول الشرط، و انها هل تكون مشروعة مع عدم الشرط أولاً، فنحكم باصالة عدم المشروعية عدم مشروعيتها مع عدم الشرط، لأن المتيقن من مقدار مشروعيتها هو مع حضور الامام أو من نصبه لذلك.

و لكن مع عدم احتياجنا لاقامة الدليل على عدم مشروعيتها مع عدم الشرط و كون الأصل عدم المشروعية، ذكرنا بعض الأدلة أى: الأخبار الدالة على اشتراط انعقادها بذلك و مضى الكلام فيها مفصلاً.

الجهة الثانية: في أنه بعد اشتراط انعقاد صلاة الجمعة بالامام أو من نصبه لذلك.

هل ثبت الاذن من قبل من بيده زمام أمرها يعنى امام الأصل عليه السلام بأن يقيمها الناس و لو مع عدم حضور نفس الامام أو من نصبه بالخصوص لذلك، أولاً، و قلنا ما يمكن أن يتمسك به للاذن منهم، و قلنا بعدم استفادة الاذن للناس من الأخبار

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٣

حتى تجب في مثل هذا الزمان بالوجوب التعييني، أو بالوجوب التخيري على الكلام في ذلك.

الجهة الثالثة: في أنها بعد كون انعقادها مشروطة بالامام أو من نصبه لذلك فهل فوض أمرها الى الفقيه من ناحية الائمة عليهم السلام و جعل ذلك من منصب الفقيه و شؤنه مثل القضاة بين الناس و غيره أو لا.

و ظهر لك عدم كون أمر صلاة الجمعة من الأمور الراجعة إليه، فليس للفقيه انعقادها، و القيام بأمرها من باب كونه حاكماً، و نائباً عاماً و كون الولاية له في بعض الامور. (١)

هذا تمام الكلام في ما كنّا في مقام البحث فيه في هذه المسألة. و الحمد لله أولاً و آخراً و صلى الله على رسوله و على آله.

و قد فرغ سيدنا الاستاذ - مد ظله - من البحث في هذه المسألة في شهر شعبان المعظم من شهور سنة «١٣٦٧ هـ ق». و أنا الأقل على

## الصافي الكلبي يكتاني. «٢»

(١) - أقول: إذا عرفت ما بينا في هذه الرسالة فنقول: بأن الحق هو اشتراط وجوب صلاة الجمعة و مشروعيتها بأن يقيمها الامام عليه السلام أو من نصبه لذلك، بمعنى عدم جواز اتيانها و انعقادها مع فقدان هذا الشرط إلا بقصد الرجاء و الاحتمال المطلوبية، فعلى هذا في زمان غيبة الامام عليه السلام لا يجوز الاتيان بها بقصد التشريع، و لو أتى بها برجاء المطلوبة لا تجزئ عن صلاة الظهر بل لا بد من إتيانها. (المقرر).

(٢) - اعلم أن المستفاد من كيفية ورود سيدنا الاعظم في البحث في صلاة الجمعة، و البحث في وجوبها أو حرمتها، و ما اختار منها، يظهر أن نظره الشريف هو عدم كون وزان صلاة الجمعة وزان سائر الصلوات اليومية، بل كانت صلاة الجمعة من جملة مناصب الوالي، و من له أمر -

المسلمين الذي هو عندنا الإمام المعصوم عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و عند العامة من مناصب الولاية في نظرهم الباطل، و على كل حال لا يصلح إقامة الجمعة إلا لمن له الولاية عند المسلمين على اختلاف مشربهم فيمن له الولاية، كما يظهر ذلك في جمع من الأخبار الصادرة عن طرقنا المقدم ذكرها بأنه لا يصلح لإقامة الجمعة إلا الوالي، و هذا حاصل ما استفدته من بحثه في صلاة الجمعة.

ثم بعد ذلك يقع الكلام في أنه بعد ثبوت ولاية الفقيه في عصر غيبة الامام - روى له الفداء - هل يكون للفقيه الولاية على إقامتها أو لا؟ و قد تعرضنا للمسألة في رسالتنا المكتوبة في الولاية فراجع (المقرر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٥

## فصل في صلاة المسافر

## إشارة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على نعمائه، و الصلوة و السلام على رسول الله و على آله، و لعنة الله على أعدائهم من الآن الى يوم لقائه.

و بعد، فيقول أقل العباد على الصافي الكلبي يكتاني: لما فرغ سيدنا الاستاذ آية الله العظمى الحاج السيد حسين الطباطبائي البروجردى - متع الله المسلمين بطول بقائه - من بحث صلاة الجمعة، و جملة من المسائل الراجعة الى النوافل، شرع في مبحث صلاة المسافر في شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة «١٣٦٧ هـ»، فشرعت بكتابة جملة مما استفدت منه - دام ظله - في هذا المبحث مع بعض ما خطر ببالى القاصر إن شاء الله تذكرة لنفسى، و لمن أراد البصيرة من إخوانى المشتغلين بعون الله تعالى و توفيقه.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٠٩

صلاة المسافر إن الكلام في صلاة المسافر يقع في جهات:

## الجهة الاولى:

## إشارة

لا إشكال في الجملة في وجوب القصر في السفر، بمعنى صيرورة كل من الصلوات الرباعية مقصورة على الركعتين في السفر، و هذا

المقدار من المسلّمات ولا حاجة الى إطناب الكلام في هذه الجهة، والتكلم في دلالة قوله تعالى وَإِذْ أَضْرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا «١» على وجوب القصر في حد ذاتها، لأن الآية الشريفة ولو لم تكن بنفسها وبظاها دالة على وجوب القصر لعدم ظهور لقوله: «لا جناح» إلا في الجواز، لكن بضميمة ما ورد من أهل البيت عليهم السلام في بيان الآية من أن المراد من «لا جناح» هو الوجوب، فتصير الآية دليلا للمطلب.

### [عدم اعتبار الخوف في القصر]

ولا يعتبر الخوف في السفر الموجب للقصر بتوهم تقييد القصر في الآية

(١) - سورة النساء، الآية ١٠١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٠

بالخوف بقوله: إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، لأنه إن كان ما نزل هو على طبق قراءة أبي فما كان في مصحفه «إِنْ خِفْتُمْ». وإن كان «إِنْ خِفْتُمْ» من الآية بمقتضى قراءة عاصم فنقول: بأنه ولو كان للقضية الشرطية مفهوم ولكن ليس لها هنا مفهوم، لكون المسلم عدم اعتبار الخوف، فأصل القصر في الجملة في السفر ثابت لا إشكال فيه.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١١

### الجهة الثانية: في شروط القصر

#### الشرط الأول:

#### إشارة

اعتبار المسافة؛ بلا خلاف في ذلك بين الفريقين، وإن التقصير مجعول في حد خاص، لا أنه مجعول في الشرع بمجرد مسعى السفر وصدق المسافر على الشخص، كما حكى عن داود الظاهري الاصبهاني، فإنه لم يجعل التقصير محدودا بحد، بل قال بالتقصير بمجرد صدق المسافر على الشخص قليلا كان سفره أم كثيرا، فعلى هذا اعتبار المسافة في الجملة لا اشكال فيه، إنما الكلام في أن المسافة الموجبة للقصر كم هي؟

### [اعتبار ثمانية فراسخ في وجوب القصر]

فقال أبو حنيفة: يثبت القصر في ثلاث مراحل.

وقال الشافعي ومالك بثبوت القصر في مرحلتين. والمراد من كل مرحلة مسيرة يوم، وهي ثمانية فراسخ.

وأما فقهاء الإمامية - رضوان الله عليهم - فاختلفوا في الحد الثابت فيه القصر للمسافر، حتى أن الأقوال التي نقلت منهم في المسألة تبلغ ثمانية أقوال وإن لم نجد قائلا لبعض هذه الأقوال، والمعروف منها ثلاث، ومنشأ الاختلاف في المقام هو

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٢

اختلاف الأخبار،

## [في ذكر طوائف الاخبار في اعتبار المسافة]

فنعول: إن أخبار الباب ثلاثة طوائف:

الطائفة الاولى: ما يستفاد منها إنَّ المعتبر في وجوب القصر ثمانية فراسخ امتدادية و ان كان لسانها مختلفه، فبعضها بلفظ «البريد» و بعضها بلفظ «مسيرة يوم» و بعضها بلفظ «بياض يوم» و بعضها بلفظ «ثمانية فراسخ»، و غير ذلك، فالمستفاد منها في حد ذاتها، هو اعتبار بعد ثمانية فراسخ من المنزل الى المقصد في وجوب القصر بحيث لو كنّا و هذه الأخبار فقط، فلا بدّ لنا من الالتزام باعتبار ثمانية فراسخ امتدادية.

و من هذه الطائفة: الرواية التي رواها فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام (أنه سمعه يقول: إنّما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقلّ من ذلك و لا أكثر، لأنّ ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامة و القوافل و الاثقال، فوجب التقصير في مسيرة يوم، و لو لم يجب في مسيرة يوم لما وجب في مسيرة ألف سنة، و ذلك لأنّ كلّ يوم بعد هذا اليوم أنّما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم فما وجب في نظيره إذا كان نظيره مثله لا فرق بينهما) «١».

و المراد من ذيل الرواية من العلّة، كون التقصير باعتبار أنّ المسافر في اليوم وقع في المشقة و شدة مرارة السفر، ففي الليل ترتفع المشقة و يستريح في الليل، فالحكمة في القصر هي هذه المسافرة الواقعة من الشخص في اليوم، و لو لم يصّر ذلك السفر الواقع منه و الحركة في اليوم موجبا للقصر، فلازمه عدم القصر في ألف يوم، لأنّه في كل يوم يسافر و في ليله يستريح من مرارة السفر، فان صارت مرارة يوم

(١) - الرواية ١ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٣

موجبا للقصر فهو، و لو لم يصّر ذلك موجبا للقصر ففي ألف يوم أيضا لا موجب للقصر؛ لأنّ كلّ يوم من هذه الأيام هو نظير اليوم الأول، فيسافر في اليوم و يستريح في الليل، فذكر العلّة كان لهذه المناسبة. و على كل حال تكون الرواية دالة على وجوب القصر في ثمانية فراسخ.

و منها: الروايات ١٢ و ١٣ و ١٤ من هذا الباب، «١» و لم نتعرض لكلّ الأخبار، و من أراد النظر فيها فليراجع الكتب المعدة لذلك الطائفة الثانية: الروايات الدالة على اعتبار مسير أربعة فراسخ باختلاف التعابير، فبعضها عبر بلفظ «بريد» و بعضها بلفظ «اثني عشر ميلا» و بعضها بلفظ «أربعة فراسخ» بحيث لو كنّا و هذه الأخبار لقلنا بوجوب القصر في مسافة أربعة فراسخ فقط. منها الرواية التي رواها ابو اسامة زيد الشحام (قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: يقصّر الرجل الصّلاة في مسيرة اثني عشر ميلا). «٢».

و كذا الرواية ١ من هذا الباب و غيرهما المستفاد منها وجوب القصر في أربعة فراسخ.

الطائفة الثالثة: بعض الاخبار الدالة على وجوب القصر في السفر ثمانية فراسخ، سواء كانت ذهابا، او ذهابا و ايابا، بحيث لو كنّا و هذه الاخبار لقلنا: بأنّ القصر واجب في ثمانية فراسخ، سواء كان هذا المقدار - يعني: الثمانية فراسخ - ذهابا

(١) - الرواية ١٢ و ١٣ و ١٤ من الباب ١ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٤

فقط من المنزل الى المقصد في السفر، أو كان ثمانية فراسخ ذهابا و ايابا، فيجب القصر فيما لو سافر أربعة فراسخ و يعود أربعة فراسخ، مثل رواية «١» معاوية بن وهب و غيرها.

### [لسان الاخبار مختلفة من حيث كون الفراسخ امتدادية او ملفقة]

إذا عرفت حال هذه الأخبار، فنقول: إن لسان هذه الأخبار مختلف:

بعضها يدل على أن السفر الموجب للقصر يكون مورده، ما إذا سافر ثمانية فراسخ امتدادية، و بعضها يدل على وجوب القصر في السفر إذا كان أربعة فراسخ فقط، و بعضها يدل على لزوم ثمانية فراسخ، و لكن لا يجب ان يكون الذهاب من المنزل الى المقصد هذا المقدار، بل يكفي ثمانية فراسخ ملفقة أيضا بحيث إذا كان الذهاب أربعة فراسخ و الاياب أربعة فراسخ فيجب القصر. فتكون الروايات الدالة على اعتبار ثمانية فراسخ امتدادية في وجوب القصر مع الطائفة الثانية الدالة على وجوب القصر في أربعة فراسخ، لأن الطائفة الاولى تعتبر ثمانية فراسخ في وجوب القصر، و معناه عدم وجوب القصر في ادنى من ذلك و ان كان أربعة فراسخ، و طائفة الثانية تدل على وجوب القصر في خصوص أربعة فراسخ بدون اعتبار انضمام أربعة فراسخ اخر بها، فيقع التعارض بينهما.

و لكن الطائفة الثالثة من الأخبار ترتفع التعارض من بينهما، و نجمع بينهما بقريته أخبار الطائفة الثالثة.

فنقول: بأن الطائفة الاولى من الأخبار في حد ذاتها تدل على اعتبار البعد من

(١) - الرواية ٢ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٥

الوطن بمقدار ثمانية فراسخ.

و الطائفة الثانية تدل على اعتبار البعد بمقدار أربعة فراسخ في وجوب القصر فيقع بينهما التعارض.

و لكن الطائفة الثالثة بعد دلالتها بأن الموجب للقصر يكون أحد الامرين في السفر: إما المسافة التي كانت بمقدار ثمانية فراسخ و إما المسافة التي تكون بمقدار أربعة فراسخ ذهابا و أربعة جاثيا، و بعبارة اخرى تدل على أن ما هو محقق للسفر الموجب للقصر له فردان: أحد هما البعد الحاصل في ثمانية فراسخ، فمن خرج من منزله و أراد المسير بهذا المقدار يجب عليه القصر. و ثانيهما الثمانية الملفقة، بمعنى أن المسير الذي كان ذهابا و ايابا ثمانية فراسخ فهو أيضا محقق للقصر، فمن أراد السفر و كان من منزله الى مقصده أربعة فراسخ ذهابا و أربعة فراسخ جاثيا، فهو مسافر بالسفر الذي يجب فيه القصر، فتصير شاهدا للجمع بين الطائفة الاولى و الثانية.

لأنه على هذا، ما يدل من الأخبار على اعتبار الثمانية، و أن ذلك موجب للقصر، فهو من باب كون تلك المسافة فردا لما هو محقق القصر.

### [محقق السفر أربعة فراسخ امتدادية او ملفقة]

و ما يدل على اعتبار أربعة فراسخ، و أن بذلك يجب القصر، يكون من باب كون ذلك الحد فردا آخر لما هو محقق السفر الموجب

للقصر، لأن من ذهب أربعة فراسخ فهو يجيء أربعة فراسخ، فيحصل بريد ذاهبا و بريد جاثيا المستفاد من الاخبار الدالة على كفاية الثمانية التليفقية، و كان الحكم بكون أربعة فراسخ محققة للقصر من باب حصول الثمانية الملققة بذلك، لأن من ذهب أربعة يجيء أربعة،

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٦

فتحصل بذلك الثمانية أيضا.

فعلى هذا يرتفع التعارض بين الاخبار، و تكون نتيجة الجمع أن المعتبر في السفر الموجب للقصر يحصل باحد الامرين: إما بريدان ذاهبا أعنى: ثمانية فراسخ امتدادية، و إما بريد ذاهبا و بريد جاثيا اعنى: ثمانية فراسخ ملفقة، فمن ذهب أربعة فراسخ فيجب عليه القصر، لأنه ذهب أربعة فراسخ و يجيء أربعة فراسخ.

و أما بعض الاخبار المنقولة الدالة إما على أن العبرة تكون في التقصير في السفر مسيرة يوم و ليلة، مثل رواية زكريا ابن «١» آدم، أو أن العبرة في التقصير بثلاثة برد و هو رواية «٢» أحمد بن محمد بن أبي نصر، أو أن العبرة في التقصير بمسيرة يومين و هو رواية ابي بصير «٣» المخالف ظاهرها مع طوائف الأخبار المتقدمة، فإنه لا يمكن تطبيقها معها، فلا بد من طرحها لعدم كونها معمولا بها، و كذلك لو كان خبر مخالفا لطوائف الثلاثة المتقدمة لا يمكن التعويل عليه، لعدم كونه معمولا به، فافهم.

هذا تمام الكلام في أصل المسألة.

#### [مسائل]

#### إشارة

ثم بعد ذلك يقع الكلام في بعض الجهات نتعرض لها في ضمن مسائل:

#### [المسألة الاولى من المسائل المربوطة بالباب]

#### إشارة

المسألة الاولى: هل يعتبر في السفر الموجب للقصر أن يكون ذهابه أربعة فراسخ، بحيث لو ذهب ثلاثة فراسخ و جاء خمسة فراسخ - بمعنى كون ذهابه ثلاثة فراسخ و مجيئه خمسة فراسخ مثلا - لم يجب عليه القصر، بل يجب عليه التمام، لعدم

(١) - الرواية ٥ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ١٠ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - الرواية ٩ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٧

تحقق موضوع السفر الموجب للقصر، او لا- يعتبر ذلك، بل لو كان ذهابه أقل من أربعة و لكن مجيئه كان بحد يحصل من مجموع الذهاب و الاياب ثمانية فراسخ، كان الواجب عليه القصر؟

و كذلك يقع الكلام في أنه بعد كفاية ثمانية فراسخ ملفقة في وجوب القصر، فهل يعتبر أن يكون الاياب أربعة فراسخ، سواء اعتبرنا كون الذهاب أربعة فراسخ أو لم نعتبر ذلك، او لا- يلزم ذلك في الاياب، بل لو كان الاياب أقل من ذلك و كان الذهاب بمقدار



يكون المجموع ثمانية فراسخ يكفي في وجوب القصر، مثلاً لو أراد المسير الى مقصد يكون البعد بينه وبين وطنه خمسة فراسخ، ثم أراد الرجوع من طريق آخر يكون ثلاثة فراسخ، فيكون الذهاب خمسة فراسخ والإياب ثلاثة فراسخ، فقد حصل ما هو المحقق للسفر الموجب للقصر؟

فنقول: إن الحق هو اعتبار كون أقل الذهاب أربعة فراسخ، بحيث لو كان أقل من ذلك ولو كان الإياب بمقدار يكون المجموع من الذهاب والإياب ثمانية فراسخ، لم يتحقق السفر الموجب للقصر، وأمّا لا- يعتبر ذلك في الإياب، فلو كان الإياب أقل من أربعة فراسخ، مثل أن يكون الذهاب من الطريق الذي يكون البعد فيه بين المنزل والمقصد خمسة فراسخ، ويكون الإياب من الطريق الذي يكون البعد فيه بين المنزل والمقصد ثلاثة فراسخ، فقد حصل محقق القصر.

و وجهه ان يقال: بأن المستفاد من الروايات اعتبار مقدار البعد من منزل المسافر، وقد حدّد الشارع هذا البعد، وهو - بعد ما قلنا في مقام الجمع بين الأخبار - ثمانية فراسخ او أربعة فراسخ اقلاً من باب كون البعد بمقدار أربعة فراسخ مشتمل مع العود والمجيء، الى المنزل على ثمانية فراسخ، فلا بدّ من حصول البعد من المنزل بمقدار

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٨

أربعة فراسخ اقلاً، لأن الروايات تكون من هذا الحيث في مقام التحديد، وبعد كون الروايات في مقام التحديد، فلا بدّ من اعتبار أربعة فراسخ ذهاباً، وعدم كفاية أقل من ذلك في الذهاب لكون المعتمد في تحقق السفر مقداراً من البعد في نظر العرف، والشارع حدّد هذا المقدار بأربعة فراسخ، ولهذا نقول في وجوب القصر: بلزوم كون الذهاب أقلّ أربعة فراسخ، ولا وجه لرفع اليد عن هذا التحديد لعدم حصول البعد المعتمد الا في هذا المقدار من البعد، هذا وجه لزوم كون الذهاب في الثمانية الملفقة أربعة فراسخ اقلاً.

### [في لزوم كون الإياب أربعة فراسخ من باب الغالب]

و أمّا وجه عدم اعتبار ذلك في الإياب والمجيء فنقول: بأنّه وان كان كلّ من الطوائف الثلاثة من الأخبار في مقام التحديد، وليس لسانها بعد الجمع كفاية الثمانية الملفقة باى نحو كان، ولكن اعتبار البريد الجائى اعنى أربعة فراسخ ايباء، ليس له الموضوعية بنظر العرف، بل يفهم العرف أن بيان ذلك ليس إلا- من باب التغليب، حيث إنّ الغالب فيمن يسافر هو العود من الطريق الذي ذهب منه، فيكون الإياب بقدر الذهاب ولهذا عبر ببريد جائى في قبال بريد ذاهب، وبعد كون ذلك الحكم من باب الغلبة فلا دخل لخصوص أربعة فراسخ في الإياب، بل لو كان الإياب أقل من ذلك يكفي في حصول السفر الموجب للقصر إذا كان الذهاب بمقدار إذا ضم الإياب إليه يبلغ المجموع منهما ثمانية فراسخ، فمن اراد السفر و ذهب الى المقصد من طريق يكون البعد بين منزل و المقصد خمسة فراسخ مثلاً، ثم عاد من طريق آخر يكون البعد من هذا الطريق من منزله الى مقصده ثلاثة فراسخ، فيكفي في وجوب القصر لحصول ما هو محقق القصر وهو ثمانية فراسخ تلفيقية.

و لو قيل باعتبار كون الإياب أربعة فراسخ مثل الذهاب فلا بدّ من الالتزام

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١١٩

بفرض لا يمكن الالتزام به، وهو أنّه من سافر و كان ذهابه اكثر من أربعة فراسخ مثلاً خمسة فراسخ، فاذا رجع الى منزله فاذا بلغ الى حدّ يكون مع الضمّ بالذهاب ثمانية فراسخ مثلاً- أن في المثال بلغ الى ثلاثة فراسخ، لم يكن بالغاً حد السفر الشرعى وهو ثمانية فراسخ، لأنه لم يكن إيباه أربعة فراسخ، بل لا بدّ و أن يسير فرسخاً آخر حتى يبلغ الى حد السفر الشرعى، وهو ثمانية فراسخ، لأنه لم يكن إيباه أربعة فراسخ، بل لا بدّ و أن يسير فرسخاً آخر حتى يبلغ حد السفر الشرعى، فكان على هذا السفر الموجب للقصر في حق هذا الشخص تسعة فراسخ، لأنّه ذهب خمسة فراسخ وجاء أربعة فراسخ، والحال أنّه لا يمكن الالتزام بذلك.

فعلى هذا الحق هو ما قلنا من اعتبار كون الذهاب أربعة فراسخ وعدم اعتبار ذلك في الإياب؛ لأنّ البعد المعتمد لا يحصل في الذهاب



أما بأربعة فراسخ، و أمّا في الإياب فليس اعتبار البريد الجائى إلّا من باب الغلبة، لا من باب موضوعية ذلك بنظر العرف، ولا يفهم العرف منه التحديد، بخلاف اعتبار أربعة فراسخ في الذهاب، فإنهم يفهمون منه التحديد لاعتبار مقدار بعد في حصول السفر. «١»

(١)- أقول: و إني بعد التأمل و التكلم مع سيدنا الاستاذ- مدّ ظله- في مجلس الدرس و في الخارج، لم أجزم بتمامية هذا المطلب بحيث يكفي به في مقام الفتوى؛ لأنّ الروايات بعد الجمع بالنحو المتقدم إمّا أن تكون في مقام التحديد، فالظاهر منها بعد الجمع هو اعتبار ثمانية فراسخ امتدادية، أو خصوص أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة فراسخ جائيا، فلم يكتف في القصر بغير ذلك في الذهاب و الإياب، و لا- يكتفى لا في الذهاب بأقلّ من أربعة فراسخ و لا في الإياب؛ لأنّ الاخبار بعد الجمع نتيجتها التحديد بحدّ معين و هو ثمانية فراسخ امتدادية أو أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة فراسخ جائيا.-

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٠

### المسألة الثانية:

#### إشارة

أنّه بعد ما قلنا من حصول موضوع السفر الموجب للقصر

و إن لم تكن نتيجة الأخبار بعد الجمع هو بيان الحدّ و عدم كونها في مقام التحديد، فلازمه كفاية مسير ثمانية فراسخ في حصول السفر الموجب للقصر، سواء كانت امتدادية أو ملفقة، و في الملفقة يكفي كون السفر بهذا المقدار بأيّ نحو حصل، سواء كان أربعة ذاهبا و أربعة جائيا، أو كان خمسة فراسخ ذاهبا و ثلاثة فراسخ جائيا، أو بالعكس أو غير ذلك، فعلى هذا لا موضوعية أيضا للأربعة فراسخ لا في الذهاب و لا في الإياب.

و على كل حال سواء قلنا: بكون الروايات في مقام التحديد أو لم نقل بذلك، فلا وجه للفرق بين الذهاب و الإياب باعتبار أربعة فراسخ في الذهاب و عدم اعتبار ذلك في الإياب، بصرف أنّ في الذهاب البعد المعتبر بأربعة فراسخ، و في الإياب لا يفهم العرف- من دخل أربعة فراسخ جائيا، المستفاد من الروايات الدالة على كفاية الثمانية الملفقة- أنّ للأربعة فراسخ موضوعية، بل يفهم أنّ ذلك من باب الغلبة، لأنّه كيف يمكن الجزم بذلك؟

فإنّا نقول: أولا إنّ الروايات في مقام التحديد، و لا بدّ في التلقيقية من أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة فراسخ جائيا، و لازم ذلك اعتبار أربعة فراسخ في الإياب أيضا.

و ثانيا إنّ الجزم بكون الذهاب أربعة فراسخ، و كون الروايات في مقام التحديد، و عدم كون الروايات في الإياب في مقام ذلك، بل يحكم بعدم اعتبار بمقتضى ما يفهم العرف من كون ذلك من باب الغلبة، مشكل فلا يمكن الالتزام بالتفكيك بين الإياب و الذهاب، و لا أقلّ من الشكّ، فالقدر المسلّم من الأخبار الدالة على كفاية ثمانية التلقيقية هو صورة كون الذهاب أربعة فراسخ و الإياب أيضا كذلك.

و الاستبعاد المذكور في كلام سيدنا الاستاذ- مدّ ظله- في ما لو سافر الى محلّ و كان ذاهبا- مثلا- خمسة فراسخ، فاذا رجع و بلغ الى رأس ثلاثة فراسخ من مبدأ العود، فلا بدّ من الالتزام- بناء على اعتبار أربعة فراسخ في الإياب- أن لا يكون سفره سفر القصر إلا بعد ضمّ فرسخ آخر به حتى يكون مجموع الذهاب و الإياب تسعة فراسخ، بأنّ السفر الموجب للقصر في مثل هذا الفرض تسعة فراسخ لا ثمانية فراسخ، غير مانع عن رفع اليد عمّا قلنا، لأنّه بعد اعتبار كون كلّ من الذهاب و الإياب أربعة فراسخ، لا مانع من الالتزام بأنّ في هذا الفرض لم يتحقّق السفر الموجب للقصر إلّا بتسعة فراسخ حتى يكمل أربعة فراسخ إيابية، فتأمل. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢١

بثمانية فراسخ امتدادية، و بثمانية فراسخ تلفيقية، فهل يعتبر في ثمانية فراسخ الملققة من الذهاب والإياب أن يكون الرجوع ليومه، أو لا يعتبر ذلك؟

و بعبارة أخرى: من سافر و كان مقصده مثلاً أربعة فراسخ فيكون ذهابه مع إيباه ثمانية فراسخ، يجب عليه القصر إذا رجع إلى منزله في اليوم الذي خرج منه، أو لا يعتبر ذلك؟

بل لو سافر و لم يكن قصده الرجوع ليومه، يجب عليه القصر أيضاً ما لم يتحقق قاطع من قواطع السفر مثل قصد إقامة العشر في المقصد أو غير ذلك؟ اقول:

أولها: وجوب القصر إذا أراد الرجوع ليومه كما يظهر من السيد المرتضى رحمه الله و ابن إدريس على ما نقل بحر العلوم رحمه الله منهما، و وجوب التمام لغير مريد الرجوع ليومه، و يظهر من مراجعة أقوال العلماء اعتناؤهم بهذا القول.

ثانيها: التخيير بين القصر و الإتمام في ما لم يرد الرجوع ليومه، أو مطلقاً اعنى: و لو أراد الرجوع ليومه.

و نسب القول بالتخيير إلى الشيخ رحمه الله، و هو إما قائل بالتخيير مطلقاً لو أراد أن يسير أربعة فراسخ و يعود، سواء أراد ليومه أولاً، أو قائل بالتخيير في المسألة فيما لم يرد الرجوع ليومه على احتمال.

ثالثها: وجوب القصر في المسألة سواء أراد الرجوع ليومه أولاً. و نسب العلامة رحمه الله هذا القول إلى ابن أبي رحمه الله عقيل لأن كتابه المسمى ب «التمسك بحبل آل الرسول» كان عند العلامة رحمه الله فنقل منه وجوب القصر مطلقاً. و يستفاد من المنقول من كلامه أنه لا يلزم الرجوع ليومه في ثمانية فراسخ الملققة، فمن لم يرد الرجوع ليومه فهو مسافر إلماً إذا انقطع سفره بقاطع من إقامة العشرة، أو بقاء ثلاثين يوماً مترددة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٢

في رأس أربعة فراسخ، أو بلوغه إلى وطنه.

و ما يمكن أن يكون وجهاً لفتواه أمران:

الأمر الأول: أن مقتضى الجمع بين الروايات كما قلنا، هو كون السفر الموجب للقصر له فردان: الأول مسافة ثمانية فراسخ امتدادية، الثاني: مسافة ثمانية فراسخ تلفيقية، فكما أن في الأول لا يعتبر أن تقع تمام الثمانية في اليوم الأول، بل لو سافر ثمانية في يومين أو ثلاثة أيام، فلا يضرّ بسفره فكذلك في الثاني، اعنى: ثمانية فراسخ الملققة، فمن ذهب أربعة فراسخ في يوم إلى محلّ و أراد الرجوع، و بات فيه ليلة أو ليايتين، و لم يقطع سفره بقاطع، ثم عاد إلى منزله و كان مجيئه أيضاً أربعة فراسخ، فهو مسافر، و يجب عليه القصر في هذا السفر.

الأمر الثاني: بعض ما يدلّ من الأخبار على ذلك مثل روايات عرفات و غيرها، فنقول:

أما الأمر الأول: فهل تكون أخبار الدالة على كفاية ثمانية فراسخ ملفقة دالة على كون ثمانية فراسخ ملفقة فرداً للسفر الموجب للقصر حتى يكون له فردان ثمانية امتدادية و ثمانية تلفيقية، أو لا تدلّ على ذلك، بل غاية ما تدلّ عليه هو أن ثمانية فراسخ ملفقة موجبة للقصر، و يكون لسانها هذا المقدار فقط؟

فإن كان الأول فيكون لازمه عدم اعتبار حصول هذه الثمانية الملفقة في اليوم الأول، كما لا يعتبر حصول ثمانية فراسخ امتدادية في اليوم الأول؛ لأن كلا منهما بوزان واحد فرد للسفر الموجب للقصر.

و أما إن كان بنحو الثاني فلا دلالة لها إلّا على كون ثمانية فراسخ ملفقة موجبة للقصر في السفر، و ليست الأخبار في مقام بيان كيفية سببيتها و موجبيتها للقصر، فلا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٣

يستفاد منها ألا كون ثمانية فراسخ ملفقة موجبة للقصر في الجملة «١».

و أمّا الامر الثانى: فنقول: إنّ روايات عرفات ينتهى سند ثلاثه «٢» منها الى معاوية بن عمّار، و هو من أصحاب ابى عبد الله عليه السلام، و له كتابان فى الحج و الطلاق، و لهذا يشاهد روايات كثيرة منه فى الحج و الطلاق، و كان أبوه من أعظم محدثي العامة. و يحتمل أن يكون ما رواه عن أبى عبد الله عليه السلام رواية واحدة، و لكن نقلها عنه عليه السلام ثلاث مرّات، و لهذا عدّ ثلاث روايات، و يحتمل أنّه سمعها من أبى عبد الله عليه السلام ثلاث مرّات، و على كلّ حال ما نقل منه ثلاث روايات. و سند واحدة «٣» منها ينتهى الى إسحاق بن عمار إن لم نقل بكون هذه الرواية أيضا كان راويها معاوية، و اشتبه فى النقل و ذكر فى موضع معاوية بن عمار، إسحاق بن عمار، و سند واحدة منها «٤» ينتهى الى الحلبي. و سند واحدة منها ينتهى الى زرارة «٥». و تكون مرسله من المفيد رحمه الله أيضا فى باب عرفات.

(١) - أقول أولا: إنّ لسان هذه الروايات جعل الفردية، و أنّ ثمانية فراسخ ملفقة فرد فى قبال ثمانية فراسخ امتدادية؛ لصراحة بعض الروايات فى ذلك، و يستفاد منه أنّ البريد الذاهب و البريد الجائى مثل البريدين الامتدادى، شاغل لليوم و أثره اثره، فكما لا يعتبر فى البريدين أن يكون الذهاب تمامه فى اليوم الأول فكذلك فى البريدين الملفقة.

و ثانيا؛ إنّ الروايات غير مقيدة بمريد الرجوع ليومه، فمقتضى الاطلاق عدم اعتبار كون المسافر مريد الرجوع ليومه. (المقرر).

(٢) - الرواية ١ و ٢ و ٥ من الباب ٣ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - الرواية ٦ من الباب ٣ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٤) - الرواية ٨ من الباب ٣ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٥) - الرواية ٣ من الباب ٤ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٤

إذا عرفت هذا فتقع الكلام فى ذكر الروايات فنقول:

الرواية الاولى: و هى الرواية التى رواها الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (قال:

إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجا قصّروا، و إذا زاروا و رجعوا الى منازلهم أتمّوا). «١»

و الظاهر أنّ المراد من أهل مكّة هم ساكنو أطراف مكّة، أعنى: أهل البوادي المقيمين فى أطرافها، إذ لو كان المراد خصوص أهل مكّة، فلا معنى لأنّ يقول ابو عبد الله عليه السلام كما فى الرواية: «و إذ زاروا و رجعوا الى منازلهم أتمّوا» لأنّ الواجب هو الوقوف فى عرفات، و لم يطلق به الزيارة، فعلى هذا القول فالرواية لم تكن فى مقام البيان من حيث سفر عرفات، و بعبارة اخرى: ليست متعرّضة لكون سفر عرفات من مكّة الذى يكون البعد بينهما أربعة فراسخ موجبة للقصر من حيث كون البعد بين مكّة و العرفات أربعة فراسخ، بل بعد قرينة قوله: «إذا زاروا» نقول: إن قصر أهل مكّة بعد كون المراد بهذه القرينة قصر أهل نواحي مكّة و أطرافها، يمكن أن يكون من باب كون سفرهم ثمانية فراسخ من منزلهم الى مقصدهم، لا أربعة فراسخ، فلا ربط للرواية بما نحن فيه.

الرواية الثانية: و هى رواية رواها إسحاق بن عمار (قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى كم التقصير؟ فقال: فى بريد، و ويحهم كأنهم لم يحجّوا مع رسول الله فقصّروا). «٢»

و الظاهر أنّ المراد ممّن صار مورد الويح فى هذه الرواية ليس احدا ممّن كان فى عهد أبى عبد الله عليه السلام، لأنّه لم يكن فى زمانه من أدرك زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و حجّ

(١)- الرواية ٨ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

(٢)- الرواية ٦ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٥

معه حتى يقول عليه السّلام فيهم «ويحهم كأنهم لم يحجّوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، فيكون المراد ممّن قال: ويحهم في حقهم من كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فنقول: إنّه تارة يستشكل على الرواية بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحجّ بعد هجرته من مكّة الى مدينة إلّا مرة واحدة، وهو عبارة عن حجة الوداع، فهو كان في هذا السفر مسافرا بسفر موجب للقصر مسلّما وهو ثمانية فراسخ امتدادية، لأنّه مسافر من المدينة، لا من باب كونه ذاهبا من مكّة الى عرفات، لأنّه في أربعة أو خمسة أيام بقين من شهر ذى القعدة خرج من المدينة و نزل بمكّة في أربعة أيام مضيّين من شهر ذى الحجة و خرج في اليوم الثالث عشر من منى الى الأبطح، و توقّف فيه مقدارا و ذهب الى المدينة، فهو في هذا السفر كان مسافرا، و كان ذهابه أزيد من ثمانية فراسخ امتدادية، فإن كان الإشكال هذا فيمكن جوابه بوجهين: الوجه الأول: إمّا إنّ يقال: إن مكّة كانت وطنه صلى الله عليه وآله وسلم و لم يعرض عنه.

و إمّا أن يقال: بأنّه و إن أعرض عنه، و لكن يجري على الوطن المعرض عنه حكم الوطن إمّا مطلقا أو في ما كان له منزل فيه، و إن لم نقل بذلك بمقتضى ظواهر الأدلّة إلّا أنّه يمكن أن يكون الحكم الواقعي هكذا

الوجه الثاني: أن يقال: إن مدلول الرواية هو التمسك بقصرهم، أعني: بقصر من كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا قصر نفسه صلى الله عليه وآله وسلم، و لذا قال «فقصروا» و على هذا نقول: يمكن أن يقال: بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و لو كان بنفسه مسافرا، لكن أمر بمن كان معه من أهل مكّة بالقصر لكون سفرهم من مكّة الى عرفات بريدا ذاهبا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٦

و بريدا جائيا. (١)

و على كل حال لا إشكال في كون الرواية من شواهد كون القصر في بريد و استشهاد بمورد الذي قصروا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بريد، و هو لا يساعد الا مع السفر من عرفات الى مكّة، و لا وجه للإشكال بما قلنا من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحجّ بعد الهجرة إلّا مرة واحدة و كان في هذا السفر مسافرا من المدينة و كان سفره على هذا أكثر من ثمانية فرسخ امتدادية من المنزل الى المقصد.

أمّا أولا فلا إمكان كون ذلك قبل الهجرة، فأنّه حج و معه عدّة ممّن اسلم و إن كانوا قليلا.

و أمّا ثانيا إنهم قصروا في بريد لأنّ المعصوم استشهاد بذلك الحيث، فيكون مسلما نظره الى سفر يكون البعد بينه و بين المنزل بريدا، فأیضا يستفاد وجوب القصر في بريد من هذه الرواية. و هي في حد ذاتها تدلّ على كون القصر في بريد اعني: أربعة فراسخ. الرواية الثالثة: و هي الرواية التي رواها معاوية بن عمّار (قال قلت لابي عبد الله عليه السّلام كم اقصر الصّلاة فقال: في بريد، الا ترى أن أهل مكّة إذا خرجوا

(١)- أقول: و يمكن أن يكون المراد ممّن قصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نظر ابي عبد الله عليه السّلام على ما في هذه الرواية: هو عثمان و امثاله ممّن كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و هم كانوا معه قبل الهجرة و يحضرون معه في مراسم اداء الحج، فهو صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة حج و معه هذه الاشخاص، و كان سفرهم من مكّة الى عرفات أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة فراسخ جائيا، و نظر المعصوم عليه السّلام الاستشهاد بفعلهم لاثبات كون التقصير في بريد، فلا بدّ و أن يكون نظره بسفرهم الذي كان البعد بين المنزل و بين المقصد في بريد، و هو ينطبق مع السفر من مكّة الى عرفات. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٧

الى عرفة كان عليهم التقصير). «١»

و الظاهر من الرواية وجوب القصر في بريد، واستشهد بذلك بفعل أهل مكة، فإنهم إذا خرجوا الى عرفة يجب عليهم التقصير، وهذه الرواية أيضا تدل على أن القصر في بريد، و أن القصر واجب فيمن يخرج من أهل مكة الى عرفات، الفصل بينها وبين عرفات بريد، فهذه الرواية مثل رواية السابقة في حد ذاتها من الروايات الدالة على كون القصر في بريد، اعني: في أربعة فراسخ.

غاية الأمر بعد جمعها مع الروايات الدالة على البريدين المركب من الذهاب و الاياب، اعني: الروايات الدالة على وجوب القصر في ثمانية فراسخ ملفقة، فتكون النتيجة هو وجوب القصر في بريدين ذاهبا و جائيا.

الرواية الرابعة: رواية اخرى عن معاوية بن عمار، و هي بنقل الشيخ رحمه الله تكون هكذا: عن معاوية بن عمار، عن ابي عبد الله عليه السلام (قال: أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم ثم رجعوا الى منى أتموا الصلاة، و إن لم يدخلوا منازلهم قصرُوا). «٢» و بنقل الكليني رحمه الله تكون هكذا: عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا، و إذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا. «٣» و على كل حال ليست هاتان الروايتان إلّا رواية واحدة، لأنّ الراوى في كلّ

(١) - الرواية ٤ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ٤ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - الرواية ٧ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٨

منهما عن معاوية بن عمار، هو ابن أبي عمير و إن كانتا مختلفتين من حيث المتن.

#### [اختلاف متن الرواية بنقل الكليني رحمه الله مع نقل الشيخ رحمه]

ثم اعلم أن متن الرواية إن كان هو ما نقله الكليني رحمه الله، فيحتمل أن يكون المراد من أهل مكة - كما قلنا - هو أهل أطراف مكة، و الغرض أنهم إذا سافروا لزيارة البيت لكون سفرهم ثمانية فراسخ يجب عليهم القصر إلّا إذا دخلوا منازلهم، و متى لم يدخلوا منازلهم يجب عليهم القصر، فظاهرها اعتبار شرط آخر في عدم وجوب القصر و وجوب التمام، و هو دخول المنازل كما أفتى به على بن بابويه، لأنّه لم يكف في تمامية السفر و وجوب التمام للمسافر بدخول البلد، بل اعتبر دخول المنزل.

و كذلك الأمر بناء على نقل الشيخ رحمه الله، لأنّه و لو كان في نقله زيادة و هي: «ثم رجعوا الى منى»، و لكن مع ذلك يحتمل أن يكون المراد من أهل مكة أهل أطراف مكة بقرينة التعبير بالزيارة، الذين كان سفرهم سفر التقصير، أعني ثمانية فراسخ امتدادية، فعلى هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بهذه الرواية لما نحن فيه.

نعم، بناء على كون المراد من أهل مكة هو أهل خصوص مكة، فالرواية متعضة لسفرهم الى عرفات خصوصا بنقل الشيخ رحمه الله المستفاد منها أنهم إذا رجعوا ثانيا للبيتوتة في المنى لا يجب عليهم القصر. لأنّ زيارتهم للبيت كان في مراجعتهم من عرفات، و إنهم متى لم يزوروا البيت و لم يدخلوا منازلهم يجب عليهم القصر؛ لأنهم سافروا الى عرفات، و هذا السفر أربعة فراسخ، غاية الأمر اعتبار دخول المنازل في وجوب التمام مناسب مع فتوى على بن بابويه، و هذه الجهة غير مربوطة بالجهة التي نحن بسنده.

الرواية الخامسة: و هي الرواية الثالثة التي رواها معاوية بن عمار أنّه (قال لابي عبد الله عليه السلام: إن أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات! فقال: ويلهم، أو ويحكم و أيّ

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٢٩

سفر أشد منه، لا تتم؟! (١)

وهذه الرواية أيضا تدل على وجوب القصر في أربعة فراسخ بناء على كون المراد من أهل مكة خصوص ساكني مكة؛ لأن المستفاد من كلام الإمام عليه السلام هو وجوب القصر في سفرهم الى العرفات، واما على تقدير كون المراد من أهل مكة هو أهل اطراف مكة كما احتملنا، فيمكن أن يكون لزوم القصر عليهم من باب كون سفرهم ثمانية فراسخ امتدادية.

الرواية السادسة: الرواية التي رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (قال: من قدم قبل التروية بعشرة أيام، وجب عليه اتمام الصلاة و هو بمنزلة أهل مكة، فاذا خرج الى منى وجب عليه التقصير، فاذا زار البيت اتم الصلاة، و عليه اتمام الصلاة إذا رجع الى منى حتى ينفر). (٢)

تدل هذه الرواية على أن من قصد الإقامة في مكة، وجب عليه التمام و صار بمنزلة أهل مكة، فاذا خرج الى منى ليذهب الى عرفات يجب عليه القصر، لأنه قصد مسافة أربعة فراسخ، لأن من مكة الى عرفات أربعة فراسخ، فاذا رجع الى مكة و زار البيت يجب عليه اتمام الصلاة أيضا لأنه بلغ الى محل إقامته. (٣)

فاذا خرج الى منى لأن بيت فيه ليلتين - ليلة احدى عشر و اثني عشر من ذى الحجة - فيجب عليه أيضا اتمام الصلاة، لأنه خرج من محل إقامته الى أقل من

(١) - الرواية ١ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - اقول «فتصير من هذا الحيث دليلا - على أن العبور بمحل الإقامة و لو لم يقصد الإقامة فيه موجب لكون الواجب عليه اتمام الصلاة».

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٠

أربعة فراسخ. (١)

و على كل حال تدل الرواية على وجوب القصر في أربعة فراسخ، لأن البعد بين مكة و عرفات أربعة فراسخ، فهذه الرواية أيضا في حد ذاتها من الروايات الدالة على وجوب القصر في أربعة فراسخ.

الرواية السابعة: و هي رسالة المفيد رحمه الله «٢»، و هذه الرواية مع قطع النظر عن الإشكال فيها بكونها رسالة، لا يبعد دلالتها على كون الواجب في سفر عرفات هو القصر، فتدل على كون السفر في أربعة فراسخ موجبا للقصر.

### [حاصل الكلام في روايات عرفات]

هذا حاصل الكلام في الروايات الواردة في عرفات.

و أما الرواية التي رواها عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، المشتملة على قصة بدعة عثمان و اتيانه صلاة الظهر في منى أربع ركعات، و ترك ما سنه النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و تمارضه بعد ذلك، و دعوته عليا عليه السلام لأن يصلي العصر هكذا، و عدم حضوره عليه السلام لذلك، ثم بعد ذلك اشتغالها لقصة معاوية و عمله على نحو ما سنه النبي صلى الله عليه و آله و سلم أعني: اتيانه صلاة الظهر ركعتين في منى، و اعتراض الامويين عليه). (٣)

فهى لا تدل على قول ابن ابي عقيل لأن وجوب القصر المستفاد منها و فعل النبي الصلاة قصرا في منى، لعله يكون من باب كون النبي صلى الله عليه و آله و سلم و من كان معه مسافرين بسفر مسلم وجوب القصر فيه أعني: ثمانية فراسخ، و بدعة عثمان أيضا



(١) - أقول «فمن هذا الحيث أيضا تدلّ على أن الخروج من المحل الإقامة الى ما دون أربعة فراسخ لا يوجب القصر و إن لم يرجع في اليوم الاول».

(٢) - الرواية ١٢ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - الرواية ٩ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣١

يحتمل لأن يكون في ذلك اعنى: أتى بأربعة ركعات في السفر المسلم القصر فيه، لأنهم جاءوا من المدينة و كان بعدهم من المدينة الى منى ازيد من ثمانية فراسخ، لا من باب كون السفر من مكة الى عرفات موجبا للقصر، لكون البعد بينهما أربعة فراسخ. «١»

### [في دلالة بعض روايات عرفات على مذهب ابن ابي عقيل]

ثم اعلم: أن ما ذكرنا من الروايات الواردة في عرفات و إن استشكلنا في دلالة بعضها للمدعى إلا أنه لا اشكال في دلالة بعضها الآخر على مذهب ابن ابي عقيل، مثل الرواية الثانية و الثالثة و السادسة فيستظهر منها وجوب القصر في أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة فراسخ جائيا بعد ضم هذه الأخبار الى الروايات الدالة على وجوب القصر في ثمانية فراسخ ملفقة. «٢»

(١) - أقول: و إن قيل: إن ذكر منى في الرواية و إن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان عمله إتيان الصلوة فيه قصرا، و ذكر بدعة عثمان في خصوص منى، شاهد على خصوصية له غير خصوصية السفر المحقق بثمانية فراسخ، و ليست هذه الخصوصية إلا أن البعد بين مكة و عرفات يكون أربعة فراسخ و هذا البعد موجب للقصر.

فإنه يقال: بأن منشأ ذكر سنة النبي صلى الله عليه و آله و سلم ليس إلا فعل عثمان و عثمان حيث فعل ما فعل في منى، فلهذا قال إن فعله مخالف لسنة النبي صلى الله عليه و آله و سلم من وجوب القصر في السفر، بحيث لو كانت بدعته في غير منى في السفر الموجب للقصر اعنى: ثمانية فراسخ فأیضا كان فعله مخالفا لسنة النبي صلى الله عليه و آله و سلم. (المقرر).

(٢) - أقول: أما ذكره سيدنا الاستاد مد ظله في بعض الروايات المتقدمة من احتمال كون المراد من أهل مكة أهل اطراف مكة، حتى يكون المجال لأحد يقال: بأن وجه قصرهم ليس من باب كونهم مسافرين بسفر الذي يكون البعد بين المنزل و بين المقصد أربعة فراسخ أعنى:

عرفات، بل كان من باب كون البعد بين منزلهم و مقصدهم ثمانية فراسخ امتدادية، لا يكون تماما بنظرى القاصر، لأن وجوب القصر على أهل مكة على ما احتمله مد ظله يكون من باب كون سفرهم ثمانية فراسخ امتدادية، فإن كان كذلك، فكيف يجب عليهم القصر، أو كان فعلهم القصر -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٢

### الرواية الثامنة:

الرواية التي نقلها صاحب الوسائل و قال عن عدة من اصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن محمد بن اسلم الجبلي، عن صباح الحذاء، عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عن قوم خرجوا في سفر، فلما انتهوا الى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا من الصلاة، فلما صار و اعلى فرسخين أو على ثلاثة فراسخ أو على أربعة، تخلف عنهم رجل لا يستقيم لهم سفرهم الا - به، فأقاموا ينتظرون مجيئه إليهم، و هم لا - يستقيم لهم السفر الا بمجيئه إليهم، فأقاموا على ذلك أيا ما لا يدرون هل يمضون في

سفرهم أو ينصرفون، هل ينبغي لهم أن يتموا الصلوة أم يقيموا على تقصيرهم؟ قال: إن كانوا بلغوا مسيرة أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا، وإن كانوا صاروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلوة قاموا أو انصرفوا، فإذا مضوا فليقصروا. «١»  
و رواه الصدوق في العلل عن أبيه عن سعد و عن محمد بن موسى المتوكل، عن السعد آبادي، عن احمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن اسلم نحوه و زاد قال: ثم قال: هل تدري كيف صار هكذا؟ قلت: لا، قال: لأن التقصير في بريدين، و لا يكون التقصير في أقل من ذلك، فإذا كانوا قد ساروا بريدا و أرادوا أن

على الاطلاق، لأن منازل أهل اطراف مكة مختلفة و ليس الأمر بحيث يكون بعد كلهم من منزلهم الى عرفات ثمانية فراسخ، بل ربما يكون بعد منازل بعضهم انقص من ذلك، فلا وجه لكون الواجب عليهم القصر و فعلهم القصر بنحو الكلي، فمن هنا نستكشف ان هذا الحكم في هذه الأخبار يكون بالنسبة الى أشخاص يكون حكمهم واحدا، لكونهم واقعين في مركز واحد و نقطه واحدة و هو مكة، لأنه يصح أن يقال: إن أهل مكة أعني: ساكني مكة يجب عليهم القصر، لأن كلهم واقعين في محل واحد و هو مكة، و أما أهل اطراف مكة فلم يكونوا كذلك. (المقرر).

(١) - الرواية ١٠ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٣

ينصرفوا كانوا قد سافروا سفر التقصير، و ان كانوا ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلّا اتمام الصلوة، قلت: أ ليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه أذان مصرهم الذي خرجوا منه؟ قال: بلى إنما قصروا في ذلك الموضع لانهم لم يشكوا في مسيرهم و أن السير يجذب بهم، فلما جاءت العلة في مقامهم دون البريد صاروا هكذا. «١»  
و رواه البرقي في المحاسن عن محمد بن اسلم مثله مع الزيادة.

و هذه الرواية، مع قطع النظر عن ضعف سندها، تدلّ على عدم اعتبار كون الرجوع ليومه، فتصير دليلا لقول ابن أبي عقيل، فإن كان ما صدر من موسى بن جعفر عليه السلام بلا زيادة التي نقلها الصدوق رحمه الله، فتدل على كفاية أربعة فراسخ بنفسه في وجوب القصر، غاية الأمر بعد الجمع مع الاخبار الدالة على اعتبار ثمانية فراسخ ملفقة في وجوب القصر، نقول - كما قلنا - بعدم كون أربعة فراسخ بنفسه موجبة للقصر، بل من باب كونها ملفقة بأربعة فراسخ إيايته.

و إن كان ما صدر منه عليه السلام مع الزيادة، التي نقلت في طريق الصدوق رحمه الله، فتصير الرواية مثل الروايات الدالة في وجوب القصر في ثمانية فراسخ ملفقة، لأنّ لسانها كذلك، و على كل حال تدلّ على عدم كون الرجوع ليومه شرطا في وجوب التقصير.  
هذا تمام الكلام في ما يمكن أن يكون دليلا لقول ابن أبي عقيل رحمه الله، فالقول بعدم كون الرجوع ليومه شرطا في ثمانية فراسخ ملفقة قوى بمقتضى الأخبار، فإن كنا نحن و هذه الأخبار نأخذ بذلك، فلا بدّ لنا بعد ذلك من التكلم في بعض جهات آخر في المسألة و ما قيل فيها حتى نختار بعد ذكره، ما هو الحق في المقام.

(١) - الرواية ١١ من الباب ٣ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٤

### [في ذكر الأقوال في المسألة]

فنقول، كما قلنا سابقا، إنّ في المسألة أقوالا:

القول الأول: ما هو المشهور بين القدماء، و هو وجوب القصر إذا اراد المسافر الرجوع ليومه، و إن لم يرد الرجوع ليومه فيكون مخيرا



بين القصر و الإتمام و هو مختار المفيد رحمه الله و الشيخ رحمه الله و المحقق رحمه الله.

القول الثاني: ما يظهر من السيد المرتضى و ابن إدريس رحمه الله، و هو وجوب الإتمام معنا في ما لم يرد الرجوع ليومه.

القول الثالث: ما يظهر من ابن أبي عقيل رحمه الله، و هو أنه قال: كل سفر كان مبلغه بريدين و- هما ثمانية فراسخ- أو بريدا ذاهبا و بريدا جائيا- و هو أربعة فراسخ- في يوم واحد أو في ما دون عشرة أيام، فعلى من سافره عند آل الرسول إذا خلف حيطان مصره أو قريته وراء ظهره و خفى صوت الأذان يصلى الصلاة في السفر ركعتين.

و الظاهر ممّا نقل من كلامه هو عدم اعتبار كونه مريد الرجوع ليومه في وجوب القصر عليه في ما نحن فيه.

و الظاهر أن ذكر إقامة العشرة يكون من باب المثال، فلا فرق في عدم وجوب القصر عليه بينها و بين غيرها، اعني: يجب القصر عليه و إن لم يرجع ليومه إلّا إذا قطع سفره بقاطع من قصد إقامة عشرة أيام في رأس أربعة فراسخ، أو بقاء ثلاثين يوما مترددا فيه، أو بلوغه الى وطنه.

و اختار هذا القول السيد بن طاوس رحمه الله في كتابه المسمى بالبشرى و هذا القول هو مختار الشيخ عماد الدين حلي رحمه الله، على ما يظهر من عبارته في كتابه المسمى «بإشارة السبق» و هذا عين عبارته: و الذي يلزمه التقصير كل مسافر كان

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٥

سفره إمّا طاعة أو مباحا بلغ بريدين فصاعدا- و هما ثمانية فراسخ- أربعة و عشرون ميلا، لأنّ الفرسخ ثلاثة اميال، و الميل ثلاثة آلاف ذراع، أو كانت مسافته بريدا و رجع ليومه، و لا ينوى الإقامة في البلد الذي يأتيه عشرة أيام، و لم يكن حضره أقل من سفره» بناء على كون ما صدر منه و كتب في كتابه لفظ «أو» لا لفظ «و» قبل قوله «لا ينوى الإقامة في البلد الذي يأتيه عشرة أيام».

لأنّ على هذا يكون معنى كلامه أن فردا من السفر الموجب للقصر يكون بريدا إذا رجع ليومه، أو أنّه و لو لم يرجع ليومه لكن لم يقصد الإقامة في المقصد، فعلى هذا يستفاد من كلامه أن الرجوع ليومه لا يعتبر في القصر في ما كان البعد بين المنزل و المقصد بريدا، بل لو لم يرجع ليومه يجب عليه القصر بشرط أن لا ينوى الإقامة في المقصد، اعني: لا يحصل أحد قواطع السفر، لعدم خصوصية، كما قلنا، في قول ابن أبي عقيل رحمه الله بين قصد إقامة العشرة و سائر قواطع السفر.

و أمّا ما قلنا من أن عبارته كانت «أو» لا «و» فلانه لا معنى لأنّ يقول: أو كانت مسافته بريدا و رجع ليومه، و لا ينوى الإقامة في البلد الذي يأتيه عشرة أيام، لأنه من يرجع ليومه من المقصد الى المنزل كيف ينوى الإقامة في المقصد، فهذا شاهد على أن كلامه يكون «أو» لا «و».

و على كل حال قول ابن أبي عقيل رحمه الله القول الثالث في المسألة، و نسبة هذا القول إليه تكون من العلامة رحمه الله لأنّ عنده كان كتاب ابن أبي عقيل رحمه الله المسمى «بالتمسك بجبل آل الرسول» و لم يكن عند غير العلامة رحمه الله، لابن أبي عقيل رحمه الله كتابين:

الأول منه الكتاب المسمى «بالتمسك بجبل آل الرسول» الذي كان عند العلامة ره و الثاني كتاب الكر و الفر في الكلام و الامامة، و نقل النجاشي رحمه الله ان المفيد رحمه الله يكثر

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٦

الثناء على هذا الرجل، و قال النجاشي أيضا نقلا عن ابن قولويه بان ابن أبي عقيل يجيز لى كتاب التمسك و سائر كتبه «١».

### [القائلين بالتخير بين قولين]

و لا يخفى عليك أن القائلين بالتخير أيضا بين قولين:

القول الأول: التخير في غير مريد الرجوع ليومه مطلقا، اعني: في الصلاة و في الصوم و هو مختار المفيد رحمه الله.

القول الثاني: التخيير في غير مريد الرجوع ليومه في خصوص الصلاة، و هو اختيار الشيخ رحمه الله فإنه قال بالتخيير في غير مريد الرجوع ليومه في خصوص الصلاة، و أما الصوم فيكلفه الافطار و أن لا يصوم في هذا الفرض. إذا عرفت ذلك نقول، كما قلنا إنه إذا راجعنا أخبار الباب نجدها موافقة لقول ابن أبي عقيل رحمه الله، و لكن اختيار هذا القول مشكل مع الشهرة المخالفة معه.

و هل يكون في البين وجه يساعد مع فتوى المشهور أو لا؟

اعلم أن ما يمكن أن يكون مستند المشهور روايات نعطف الكلام فيها حتى نرى أنه يمكن التعويل عليها، و الاخذ لما هو فتواهم، أو لا يوجد ما يمكن التعويل عليه فنقول:

الرواية الأولى: الرواية المسطورة في كتاب فقه الرضا عليه السلام المنسوب الى جنابه، فإن في هذه الرواية «نقلت عبارة هذه الرواية من الجواهر» (٢) قال: فإن كان سفر كبريدا واحدا، و اردت أن ترجع من ذلك قصر، لأن ذهابك و مجيئك

(١) - رجال نجاشي، ص ٤٨.

(٢) - جواهر الكلام، ج ١٤، ص ٢١١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٧

بريدان، الى أن قال: فإن لم ترد الرجوع من يومك فانت بالخيار إن شئت تمت، و إن شئت قصر.

و دلالة هذه العبارة - التي ادعت كونها رواية، بناء على كون فقه الرضا من الرضا عليه السلام - على فتوى المشهور واضح، و لكن الاشكال في كون فقه الرضا من الرضا عليه السلام، إذ كون هذا الكتاب منه عليه السلام غير معلوم، و إن تصدى بعض العلماء يصحح النسبة إليه عليه السلام، و لكن ليس لنا دليل على صحة الانتساب، و لم يعلم كونه من الرضا عليه السلام.

و إن شهد بعض بأخذ هذا الكتاب من بعض القميين في مكة، و أنه ادعى كون فتاوى على بن بابويه القمي موافقة معه، و لكن مع ذلك لا يمكن الاعتماد عليه من باب كونه من كلام الامام عليه السلام، بل قال السيد حسن الصدر الكاظمي رحمه الله: بأن هذا الكتاب هو كتاب الشلمغانى المعروف، و لا يبعد أن يكون من تأليفات أحد من السابقين لا من كلام الرضا عليه السلام، فبعد عدم الاعتماد على كتاب فقه الرضا لم يبق مجال للعمل بهذه الرواية المنقولة في هذا الكتاب.

الرواية الثانية: الرواية التي رواها محمد بن مسلم أما الرواية بنقل الشيخ في التهذيب فهكذا: عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام (سألته عن التقصير، قال: في بريد، قال: قلت: بريد؟ قال: إنه ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه). (١)

و لكنه نقلها في الوسائل هكذا: (عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن التقصير قال: في بريد، قلت: بريد؟ قال: إنه ذهب بريدا و رجع بريدا فقد

(١) - الرواية ٩ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٨

شغل يومه). (١)

**[في الاستدلال بالرواية لكون الرجوع ليومه في المسافة الملققة]**

إشارة

هذا متن الحديث، و أما وجه دلالتها على كون الرجوع ليومه، فهو أن يقال:

إنَّ أبا جعفر عليه السَّلام بعد تعجب السائل من قوله بأنَّ التقصير في بريد قال: إنه إذا ذهب بريداً ورجع بريداً شغل يومه، فاعتبر شغل اليوم في السفر الَّذي ألف من ثمانية فراسخ ملفقة، و ظاهر شغل اليوم هو شغل اليوم بالفعل، فمعنى العبارة هو أن يشغل يومه بسفر بالذهاب و الاياب، هذا بيان الاستدلال.

### [في ذكر الاحتمالين للمطلب]

و نقول توضيحاً للمطلب بأنَّ في الرواية احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يقال: بأنَّ السائل بعد ما سمع من ابي جعفر عليه السَّلام بأنَّ التقصير في بريد تعجب من ذلك، لأنَّ ما كان مغروساً في ذهنه هو كون السفر الموجب للقصر في بريد، فاجاب عليه السَّلام و ارتفع تعجبه بقوله (إذا ذهب بريداً ورجع بريداً شغل يومه) اعنى: يحصل ما هو في ذهنك في بريد أيضاً، لأنه يذهب بريداً و يرجع بريداً، فيتحقَّق البريدان، و قوله (فقد شغل يومه) بعد ذلك يكون مثل ذكر مسيرة يوم، أو بياض يوم الوارد في بعض الأخبار الآخر، فيكون لسان شغل اليوم مثل مسيرة يوم أو بياض يوم اعنى: منشأ اعتبار جعل هذا الحد موجبا للقصر هو أنه مسيرة يوم، أو بياض يوم أو شغل يوم، فكما أنه لا عبرة بحصول مسيرة يوم، أو بياض يوم فعلا في تحقق السفر في اليوم الأوَّل كذلك شغل اليوم لا يلزم حصوله فعلا في تحقق السفر للقصر في بريد ذاهبا و بريد جائيا اعنى: ثمانية فراسخ ملفقة.

و لهذا لو كان البعد بين المنزل و المقصد ثمانية فراسخ لا يعتبر أن يسيره في اليوم

(١) - أقول: و حيث إنَّ صاحب الوسائل نقلها عن الشَّيخ رحمه الله، و نقلنا ما نقله الشَّيخ فيكون متن الرواية هو ما نقله الشَّيخ رحمه الله. (المقرَّر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٣٩

الأول، و لا يعتبر تحقق مسيرة يوم في اليوم الأوَّل في وجوب القصر، بل يمكن أن يذهب أربعة فراسخ منها في اليوم الأوَّل، و أربعة فراسخ منها في اليوم الثاني حتى يصل الى المقصد.

كذلك لا يعتبر في ثمانية فراسخ ملفقة أن يكون السير بين المبدأ و المقصد و من المقصد الى المبدأ اعنى: الذهاب و الرجوع اعنى: شغل اليوم، في يوم واحد، فعلى هذا الاحتمال ليست الرواية الا في مقام بيان كفاية ثمانية فراسخ ملفقة، لا في مقام اعتبار شغل اليوم بالفعل في هذا النحو من السفر، حتى يقال: بلزوم كون الرجوع ليومه حتى يحصل شغل اليوم بالفعل.

و لكن يبعد هذا الاحتمال ظهور قوله (شغل يومه) في شغل اليوم بالفعل، و لو أخذنا بهذا الاحتمال من الرواية فلا يمكن الاخذ بظهور (شغل يومه) و الحال أن هذا الكلام ظاهر في اعتبار فعلية شغل اليوم، فمع هذا الظهور لا يمكن الاخذ بهذا الاحتمال، لأنَّ ظاهر الكلام هو رفع استبعاد السائل بأنَّه بسبب ذهاب بريد و رجوع بريد يحصل ما هو محقَّق السفر، و هو ثمانية فراسخ مع شغل اليوم بالفعل، و لا يناسب شغل اليوم بالفعل إلَّا إذا كان الرجوع ليومه، لأنه إذا كان الذهاب و الاياب في يوم فقد شغل هذا اليوم بالسفر.

و أيضا يلزم أن يكون على هذا الاحتمال قوله عليه السَّلام (فقد شغل يومه) غير لازم و يكون زائدا على المقدار اللازم في الجواب، لأنه إن كان وجه تعجب السائل من حيث كون المرتكز عنده من السفر الموجب للقصر البريدي فكان المناسب أن يكتفى عليه السَّلام في مقام الجواب بقوله (لأنَّه إذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٠

حصل البريدان). «١»

الاحتمال الثاني: و هو أن يقال: إنَّ السائل بعد ما سئل عن التقصير و أنه في أى سفر يجب القصر؟ و اجاب عليه السَّلام (في بريد)

تعجب السائل من ذلك، يمكن أن يكون منشأ تعجبه هو ما يرى خارجا عند المسلمين اعنى: العامة من أنهم يقولون بالتقصير فى يومين أو ثلاثة أيام، أو كان فى ارتكازه أن السفر إذا صار بمقدار مسيرة يوم اعنى: فى المرحلة التى تكون متعارفا فى كل يوم و ليلة للمسافرين، يجب فيه القصر و قطع البريد لا يصير بهذه المرحلة، فاجاب عليه السلام بأنه (إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه بالسفر) اعنى: يكون الميزان شغل اليوم، و هو حاصل فى بريد ذاهبا و بريد جائيا، و لا يعتبر اليوم أو اليومين، بل المعتبر هو شغل يوم واحد، فاذا تحقق ذلك بالسفر يجب القصر، و هو يتحقق فى بريد ذاهبا و بريد جائيا، فيستفاد على هذا من الرواية لزوم شغل اليوم بالفعل فى المسافة الملفقة من أربعة فراسخ ذهابية و أربعة فراسخ إيابية، و شغل اليوم بالفعل لا يتحقق إلا بالرجوع ليومه.

#### [فى المسافة الامتدادية لا يلزم شغل اليوم بالفعل]

و لا يعتبر ذلك اعنى: شغل اليوم فعلا فى ثمانية فراسخ امتدادية، لعدم كون الثمانية فراسخ امتدادية فى موجبيتها لوجوب القصر فى السفر شغل اليوم بالفعل، و لذا لو ذهب أربعة فراسخ منها فى اليوم الأول، و أربعة فراسخ اخرى منها فى اليوم الثانى مثلا فبلغ بمقصده، فليس مضرا فى وجوب القصر.

(١)- اقول: إلا أن يقال: إن الجواب كما يمكن بنفس ما هو مورد ارتكاز السائل اعنى:

البريدين بأن يجب إذا ذهب بريدا و رجع بريدا حصل البريدان، كذلك يناسب الجواب بلازم ذلك، و ما هو منشأ اعتباره و هو شغل اليوم مثل ما قال تارة ثمانية فراسخ، و تارة مسيرة يوم، فلا يرد هذا الايراد على هذا الاحتمال، لأنه ليس على هذا ذكر شغل يومه زائدا. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤١

بل هذا القيد على هذا الاحتمال دخیل فى ثمانية فراسخ ملفقة، لأنّ المستفاد من رواية محمد بن مسلم على هذا الاحتمال هو كون وجوب القصر فى السفر المؤلف من ثمانية فراسخ ملفقة مقيدا بشغل اليوم بالفعل، و هو لا يتحقق الا فيما رجع المسافر ليومه. و لا بأس بذلك لأنّ عدم دخل هذا القيد فى ثمانية فراسخ امتدادية يكون من باب عدم الدليل على اعتباره، بخلاف ثمانية فراسخ ملفقة فإن اعتبار هذا الشرط فيها يكون من باب دلالة رواية محمد بن مسلم على هذا الاحتمال اعنى: الاحتمال الثانى فثمانية فراسخ ملفقة موجبة للقصر على هذا الاحتمال بشرط كون الرجوع ليومه. و هذا الاحتمال بعيد فى هذه الرواية أيضا بل ابعد من الاحتمال الأول.

أما أولا فلبعد اعتبار هذا القيد فى خصوص ثمانية فراسخ ملفقة دون ثمانية فراسخ امتدادية، مع أن ظاهر ادلتها هو كون ثمانية فراسخ ملفقة مثل ثمانية فراسخ امتدادية فى موجبيتها للقصر و بوزان واحد، كما يستفاد من الأخبار، لدلائلها على كون أربعة فراسخ ذاهبا و أربعة جائيا مثل ثمانية فراسخ فى موجبيتها للقصر.

و أما ثانيا فلان الظاهر من جوابه عليه السلام هو كون التعليل (بأنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه) تعليلا بأمر ارتكازى يكون مرتكزا عند السائل، و ما هو مرتكز عنده ليس إلا ثمانية فراسخ امتدادية، أو مسيرة يوم، و هو عليه السلام قال فى جوابه (بأنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه) اعنى: حصل ما هو مرتكز عندك اعنى: ثمانية فراسخ، أو مسيرة يوم، فكما لا يعتبر فى ثمانية فراسخ امتدادية هذا الشرط اعنى: شغل اليوم بالفعل، فكذلك فى ثمانية فراسخ ملفقة «هذا حاصل ما

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٢

افاده- مد ظله- تقريبا فى بيان الاحتمالين المتقدمين فى هذه الرواية».

ثم بعد ذلك هل يكون لسان الرواية احتمال الاول، فتكون الرواية غير دالة على اعتبار أمر غير ما افاده سائر الروايات الواردة في كفاية ثمانية فراسخ ملفقة في وجوب القصر في السفر، فلا يعتبر كون الرجوع فيها ليومه، أو يكون لسان الرواية هو احتمال الثاني اعنى اعتبار كون الرجوع ليومه، و لزوم شغل اليوم بالفعل.

و بعبارة أخرى يكون لسان الرواية مثل لسان رواية زرارة بن اعين و هى هذه: (عن زرارة بن اعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير فقال: بريد ذاهب و بريد جائى قال: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتى ذبابا قصر، و ذباب على بريد، و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ). «١»

فإن هذه الرواية تدل على أن القصر في بريد ذاهب و بريد جائى، ثم استشهد بفعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في مسافرتة الى ذباب، بأنه إذا أتى ذبابا قصر، لأن ذباب على بريد، فهو صلى الله عليه و آله و سلم إذا رجع صار سفره بريدين ثمانية فراسخ. و إن قيل: بأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لعلة كان يرجع ليومه من ذباب، فإن أبا عبد الله عليه السلام استشهد بفعله صلى الله عليه و آله و سلم و فعله غير معلوم، فيحتمل أن يكون راجعا ليومه، فمن هذه الرواية أيضا لا يمكن استفادة عدم اعتبار كون الرجوع ليومه حتى يقال: إن لسان رواية محمد بن مسلم مثلها في عدم الدلالة على لزوم كون الرجوع ليومه. نقول: بأن ظاهر رواية زرارة الاطلاق من هذا الحديث اعنى: لا يقيد فيها كون

(١)- الرواية ١٥ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٣

الرجوع ليومه، و استشهاد الامام عليه السلام بفعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و فعل النبي ليس شاهدا على كون رجوعه من ذباب ليومه.

أمّا أولا- فلائنه من البعيد أنه صلى الله عليه و آله و سلم كلما ذهب الى ذباب كان يرجع ليومه، مع أن الظاهر من لسان الرواية كان يذهب الى ذباب مكررا، لدلالة قوله: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتى ذبابا على ذلك.

و ثانيا: استشهاد الامام عليه السلام بفعله صلى الله عليه و آله و سلم ليس إلّا فى ما افتى به من كون القصر في بريد ذاهب و بريد جائى، و ليس استشهاد من هذا الحديث اعنى اعتبار الرجوع ليومه، و لذا قال فى مقام ذكر فعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم «و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ» فهذه الرواية تدل بإطلاقها على عدم لزوم كون الرجوع فى ثمانية فراسخ ملفقة ليومه.

فكان الغرض بعد ذلك فى أن لسان رواية محمد بن مسلم مثل هذه الرواية، فلا دلالة لها على دخل الرجوع ليومه فى السفر الذى يكون مركبا من بريد ذاهب و بريد جائى، أو ليس كذلك، و على كل حال تكون ظهور رواية محمد بن مسلم فى أى من الاحتمالين.

فهل نأخذ بظهور قوله (شغل يومه) و نقول، بعد كونه ظاهرا فى شغل اليوم بالفعل، يجب القصر فى هذه المسافة فى خصوص صورة كون الرجوع ليومه، بمعنى وقوع تلك المسافة فى اليوم الأول فعلا لا تقديرا.

أو نقول: بأن الظاهر كون التعليل الى أمر مرتكز عند السائل، و ليس المرتكز إلا ثمانية فراسخ اعنى: بريدين أو مسيرة يوم، فكان جواب الامام عليه السلام ناظرا الى حصول ذلك بذهابه بريدا و رجوعه بريدا فى ما إذا ذهب بريدا و رجع بريدا، و لا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٤

يعتبر تحقق ذلك بالفعل، فلا يعتبر كون الرجوع ليومه.

و بعد اللتيا و التى، فالأخذ بالاحتمال الثانى، و تقويته فى هذه الرواية مشكل، كما أن دعوى ظهور الرواية فى الاحتمال الأول أيضا مشكل.

اللهم إنا أن يقال: بأن غاية ما يمكن أن يقال: هو كون لسان الرواية، هو أنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه، و هذا اللسان لا يدل إنا على أنه فى فرض ذهاب بريد و رجوع بريد يحصل شغل اليوم بالفعل، لاقتضاء قضية الشرطية و هى إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه ذلك، و هذا غير دال على لزوم تحقق الرجوع و حصوله فى يومه، لعدم دلالة هذه القضية على اعتبار شغل اليوم بالفعل فى وجوب القصر، لأن صدق الشرطية متوقف على وجود الجزاء و حصوله على تقدير حصول الشرط، و لا يتوقف صدق الشرطية على حصول الشرط و الجزاء فعلا، فتدل هذا القضية على حصول شغل اليوم بالفعل على تقدير حصول الذهاب و الاياب، و صدق الشرطية متوقف على هذا المقدار اعنى: حصول الجزاء فى فرض حصول الشرط، و لا يعتبر فى صدق الشرطية حصول بريد ذاهب و بريد جائى و لا شغل اليوم بالفعل، و هذا واضح، فتدل الرواية على كفاية كون البعد بين المنزل و المقصد بريد لحصول شغل اليوم لو فرض أنه إذا ذهب بريدا يرجع بريدا، و لكن لا تدل على لزوم تحصيل هذا الفرض اعنى: الرجوع و الذهاب، فى يومه. هذا حاصل ما أفاد سيدنا الأستاذ مد ظله فى هذه الرواية، و لم يرجح أحد الاحتمالين على الآخر، و لم يختار أحدهما. «١»

(١) - أقول و اعلم أن هذه الرواية على تقدير دلالتها على اعتبار كون الرجوع فى ما نحن -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٥

#### [مما استدلت لفتوى المشهور ما نقل من فعل امير المؤمنين ع]

الرواية الثالثة: مما استدلت به لفتوى المشهور هو القضية المنقولة من فعل امير المؤمنين عليه السلام من أنه لما خرج الى النخيلة، فصلى بهم الظهر ركعتين، ثم رجع من يومه. وجه الاستدلال هو أنه عليه السلام صلى صلاته ركعتين اعنى: قصر الظهر: لأنه خرج من الكوفة الى النخيلة، و رجع الى الكوفة من يومه، فهو قصر فى ثمانية فراسخ ملفقة لكونه يريد الرجوع ليومه، فمن هنا نستكشف اعتبار كون الرجوع ليومه فى ما نحن فيه. و فيه، مع قطع النظر عن التكلم فى سندها، نقول: أولا- بأنها لا تدل الا على أن امير المؤمنين عليه السلام فى سفره الى النخيلة رجع ليومه، و صرف رجوعه ليومه فى سفر لا يدل على لزوم الرجوع فى وجوب القصر، لأن المدعى ليس عدم جواز الرجوع حتى يستدل بفعله عليه السلام، بل لا يلزم الرجوع فى وجوب القصر، و فعله عليه السلام ليس مخالفا مع ذلك.

فيه ليومه فتدل على دخل الرجوع ليومه فى وجوب القصر فقط و لا دلالة لها على التخير بين الاتمام و القصر كما هو مذهب المشهور فى غير يريد الرجوع ليومه فعلى تقدير دلالتها و حملها على احتمال الثانى تدل على جهة من فتوى المشهور و هى دخل الرجوع ليومه فى وجوب القصر فى ثمانية فراسخ ملفقة و غير دالة على جهة الاخرى من فتوايهم و هى التخير بين القصر و الاتمام لغير يريد الرجوع ليومه بل على هذا الاحتمال تكون الرواية بفتوى السيد المرتضى و ابن ادريس قدس سرهما اوفق لأنها تدل على دخل كون الرجوع ليومه فى وجوب القصر، فهذا الحيث من فتواهما موافق مع هذه الرواية، و حيث الآخر اعنى: وجوب التمام لغير يريد الرجوع فبمقتضى القاعدة اعنى: لزوم التمام، و كان بحث سيدنا الأستاذ مد ظله أيضا فى أن هذه الرواية هل تدل على اعتبار الرجوع ليومه فى وجوب القصر أم لا، و لم يتكلم فى حيث الآخر اعنى، فى وجه التخير بناء على فتوى المشهور فى غير يريد الرجوع ليومه. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٦

#### [المورخون و الناقلين ليسوا فى مقام بيان الجهات]



و ثانياً إن ناقل هذا الفعل منه عليه السلام هو المورّخ، و ناقل الوقائع و المورّخون ليسوا في مقام بيان هذه الجهات اعنى ذكر الاحكام و الخصوصيات الدخيلة في اثبات الحكم أو نفيه، فلا يمكن التعويل بكلامهم لما نحن بصدد من استفادة الحكم الشرعى. ثم إن بعض الاخبار المتعرضة في هذا المقام في بعض الألسنة غير دالة على فتوى المشهور أيضاً. إذا عرفت حال ما يمكن الاستدلال به لتقييد الثمانية فراسخ الملفقة في موجبتها للقصر بإرادة الرجوع ليومه. نقول: إنه لا- يبقى في المقام مخالف للاخبار الدالة بإطلاقها، أو بصراحتها على عدم اعتبار كون الرجوع ليومه في مسئلتنا إلا فتوى المشهور، لانهم أفتوا على أن خصوص مرید الرجوع ليومه عليه القصر، و أما غير مرید الرجوع ليومه فهو مخير بين القصر و الإتمام، و قال السيد المرتضى و ابن إدريس بالقصر فيمن اراد الرجوع ليومه و الإتمام لغير مرید الرجوع ليومه، و ادعى ابن إدريس الاجماع على ذلك.

فكلهم اعنى: المشهور و السيد المرتضى و ابن إدريس متفقون في وجوب القصر لخصوص من اراد الرجوع ليومه فقط، على خلاف ابن أبى عقيل رحمه الله القائل بوجوب القصر سواء اراد الرجوع ليومه أو لا، لأنهم متفقون على خلافه من هذا الحيث و إن كانوا مختلفين في غير مرید الرجوع ليومه، لأن المشهور قائلون بالتخير، و هما قائلان بالإتمام. فعلى هذا هم جميعاً يختلفون مع ابن أبى عقيل رحمه الله في المسألة من حيث انهم تبیان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٧

يعتبرون في وجوب القصر إرادة الرجوع ليومه بخلافه، ففي هذا الحيث اعنى: اعتبار شرط إرادة الرجوع ليومه في وجوب القصر لا خلاف بين المشهور و بين السيد و ابن إدريس لإطباقهم على ذلك، فالشهرة و فتواهم على خلاف ابن أبى عقيل رحمه الله. و إنّنا إذا راجعنا أخبار الباب نرى دلالة بعضها بالإطلاق و دلالة بعضها كروايات عرفات بالصراحة على مذهب ابن أبى عقيل اعنى عدم اشتراط وجوب القصر بإرادة الرجوع ليومه.

و إذا راجعنا الى المشهور نرى فتواهم باعتبار هذا الشرط، و رفع اليد عن مختار المشهور و اختيار ما تدلّ عليه أخبار الباب من عدم اعتبار هذا الشرط مشكل، لأن المشهور مع كونهم بانين على الاقتصار بذكر الفتاوى المتلقاة عن المعصومين عليهم السلام كيف افتوا كذلك؟ و كيف غفلوا عن هذه الأخبار؟ و كيف افتوا بهذه الفتوى بلا وجود مدرک و مستند معتبر عندهم؟ فمن هنا نتفرس بأن هذه الفتوى منهم كانت من باب مستند لم يصل إلينا، فعلى هذا كما قلنا سابقاً بالاحتياط بين القصر و الإتمام في غير مرید الرجوع ليومه و أمّا فيمن اراد الرجوع ليومه فلا اشكال في وجوب القصر عليه.

ثم أنّه لو قلنا باعتبار كونه مرید الرجوع ليومه، و لزوم شغل اليوم بالفعل في السفر المؤلف من برید ذاهب و برید جائى، فليس المراد من اليوم هو خصوص اليوم في مقابل الليل بحيث أنّه لو وقع هذا السفر في الليل، أو ملفقا من النهار و الليل لم يحصل محقق القصر، حتى نحتاج الى التكلم في أن ما هو المراد باليوم هل هو من طلوع الفجر الى المغرب أو ليس كذلك؟ أو نتكلم عن أن المراد باليوم هو اليوم من الأيام الطوال مثل أيام الصيف أو

تبیان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٨

لا، حتى يقال: بأن المراد من اليوم هو اليوم المعتدل مثلاً أول يوم الخريف أو الربيع.

### [ليس المراد من اليوم مقابل الليل بل المراد مقدار السير]

بل نقول: بأن المراد بشغل اليوم في رواية محمد بن مسلم، أو مسيرة يوم، أو بياض يوم في بعض الروايات الاخر، لبس هو اليوم في مقابل الليل، بل المراد من ذلك هو المرحلة المتعارف فيها عند المسافرين و القوافل للسير بقدر هذه المرحلة في كل يوم و ليلة،

أعنى: أنَّ المسافرين يكون المتعارف عندهم أن يسيروا في سفرهم في كل يوم و ليلة مرحلة و مقداراً و يتوقفون مرحلة و مقداراً للاستراحة، و هم تارة يسرون في الليل و تارة في النهار و تارة في الملق من الليل و النهار و ليس الأمر بحيث كان سفرهم في النهار فقط من أوله الى آخره، فهذه المرحلة التي يكون السير فيها متعارفاً يكون المراد من (اليوم) في مسير اليوم، أو بياض اليوم، أو شغل اليوم.

فعلى هذا ما هو الظاهر من سير اليوم هو المرحلة المتعارفة من السير في كل يوم و ليلة عند المسافرين، فعلى هذا و لو اعتبرنا شغل اليوم بالفعل في السفر الملق من بريد ذاهب و بريد جائي، أو قلنا بكفاية مسيرة يوم، أو بياض يوم في مقابل ثمانية فراسخ امتدادية، كما نتعرض له، فليس المراد هو شغل تمام اليوم أو سير تمام اليوم بالخصوص بحيث لا يكتفى بشغل الليل، أو المسير في الليل، بل المراد هو قطع المرحلة المتعارفة بين المسافرين في كل يوم و ليلة، سواء وقع في اليوم، أو في الليل.

ففي مسألتنا نقول: بأنَّه على تقدير اعتبار شغل اليوم بالفعل يكون المراد هو قطع المرحلة المتعارفة في النهار و ليل الاول، بمعنى أنَّه إذا ذهب بريداً كان رجوعه في نهاره أو ليلته أعنى: قطع هذين البريدين في هذا النهار و الليل، فافهم. «١»

(١) - أقول: إذا عرفت ذلك كله في هذه المسألة نقول: إن سيدنا الاستاذ - مد ظله - و إن لم -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٤٩

#### [المراد من التحديدات في المسافة واحد]

المسألة الثالثة: من راجع أخبار الباب يرى أن الظاهر منها جعل التحديد في السفر الموجب للقصر بامور، ففي بعضها حد السفر الموجب للقصر بثمانية فراسخ، و في بعضها بالبريدين، و في بعضها بأربعة و عشرين ميلاً، و في بعضها بمسيرة يوم، و في بعضها ببياض يوم، و في بعضها ذكر بعض منها مع البعض الآخر مثل قوله: «في رواية سماعة في مسيرة يوم، و هي ثمانية فراسخ»، أو في رواية أبي أيوب «في بريدين أو بياض يوم»، و غير ذلك. و لا اشكال في كون المراد من ثمانية فراسخ و بريدين و أربعة و عشرين ميلاً أمراً واحداً؛ لأنَّ البريد عبارة عن أربعة فراسخ، و وجه اطلاق البريد هو أنه:

إمّا من البرد بمعنى الكتابة، فسمي البريد اعنى: من حمل الكتاب من محل

يرفع اليد عن الاحتياط في غير مريد الرجوع ليومه، و لكن بنظرى القاصر فعلاً هو عدم دخالة هذا الشرط، و أن قول ابن أبي عقيل رحمه الله اوفق بنظرى، لأنَّ الأخبار دالة عليه بالإطلاق و الصراحة، و رواية فقه الإمام الرضا عليه السلام مع ضعف سندها كما قلنا غير معتبرة، و رواية محمد بن مسلم إن لم نقل بكون أقوى الاحتمالين فيها هو الاحتمال الأول، فلا أقل من اجمالها و عدم ظهورها في دخالة شرط إرادة الرجوع ليومه، فلم يبق في البين إلّا اختيار المشهور، و هم مع اختلافهم في غير مريد الرجوع ليومه لأنَّ الشيخ و بعض آخر قائلون بالتخيير و السيد و ابن إدريس قائلان بالتمام و مع عدم وجدان مدرك لفتواهم بدخل إرادة الرجوع ليومه في وجوب القصر، فلم يمنعنا من اختيار قول المخالف لهم، و صرف انهم لا يفتون بشيء بلا مستند صحيح لا يصير سبباً لأنَّ نختار قولهم عن عمى، لانهم لو أفتوا بذلك و إن كان عندهم مستند، فمن اين نعلم أن مستندهم كان بحيث إذا وصل إلينا كان حجة عندنا، و الحال أن كثيراً ما يتفق انهم عولوا على شيء و افتوا بشيء و الحال أنَّه ليس تماماً عندنا، مع أنَّه قلنا بأنهم اختلفوا في المسألة في غير مريد الرجوع ليومه فمع ذلك كيف تبلغ دعوى الشهرة الى مرتبة صارت سبباً لاختيار هذا القول؟ نعم، ينبغي الاحتياط في غير من اراد الرجوع ليومه بين القصر و الإتمام، فتأمل. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٠



و يوصله الى محل آخر بريدا، لأنه يحمل الكتاب، أو كان اطلاق البريد على البريد من البرد في مقابل الحرّ فإنّ البريد حيث كان يسير في الليل وقت البرودة فسمى بريدا، ثم بعد تسمية الشخص الحامل للكتاب و بالفارسية «چاپار» بريدا فسمى مقدار من المسافة اعنى: أربعة فراسخ اعنى: اثنا عشر ميلا بالبريد، لأنّ البريد يسافر و يتوقف في رأس هذا المقدار، و يعاوضون البرد في رأس هذا المقدار مراكبهم و بالفارسية «در سر هر چهار فرسخ مال بند بود كه اسبها يا در اواخر اسب گاريها را عوض مى كردند» فلهذا سميت هذه المسافة بريدا هذا وجه اطلاق البريد بالمسافة التى تكون أربعة فراسخ.

و أمّا وجه التعبير بالفرسخ، فإن عند الفرس كان لفظ «فر» بمعنى الجمع و لفظ «سنگ» أيضا معروف، و حيث إن في الطرق أجمعوا احجارا للعلامة بأن هذا رأس الحد الذى سمي بعدا بفرسخ، فسميت المسافة بين كل مجتمع من هذه الاحجار في الفارسية «به فرسنگ» فصار هذا اللفظ معربا فبدل لفظ الكاف بخاء و اسقطت نونه فقبل له فرسخ، فهذا وجه تسمية الفرسخ. بالفرسخ و أمّا وجه تسمية الميل فقد قسموا الناس البعد الواقع بين كل فرسخ بثلاثة اقسام، و و نصبوا في رأس كل قسم ميلا من الاحجار أو غيره، فتسمى المسافة الواقعة بين ميل الى ميل آخر أيضا ميلا لهذه المناسبة.

### [ما المراد من البريد و الفرسخ و الميل]

فقد ظهر لك وجه تسمية المسافة المخصوصة بالبريد، و المسافة المخصوصة بالفرسخ، و المسافة المخصوصة بالميل، فالبريد أربعة فراسخ، و الفرسخ ثلاثة اميال، و البريد ثمانية فراسخ، فمرجع ثمانية فراسخ و البريدين و أربعة و عشرين ميلا الى أمر واحد اعنى: ليس إلا شيئا واحدا، لأنّ كل فرسخ ثلاثة اميال فصار أربعة و

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥١

عشرين ميلا، و ثمانية فراسخ إذا ضرب ثلاثة اميال في ثمانية، و يصير البريدان أيضا ثمانية فراسخ، لأنّ كل برید أربعة فراسخ، فصار البريدان ثمانية فراسخ.

و أمّا مسيرة يوم مع بياض اليوم الذى عبر بهما في بعض الأخبار فهما أيضا أمر واحد، و حدّ واحد لأنّ المراد بكل منهما كما اشرنا سابقا هو مقدار من المسافة التى يسير فيها المسافرون في كل يوم و ليلة متعارفا، و بعبارة اخرى من يسافر سفرا فكان المرسوم أن يسير في كل يوم و ليلة مرحلة، و يمكن مرحلة لرفع زحمة السير و للاستراحة، و مسيرة اليوم أو بياض اليوم عبارة عن المرحلة المتعارفة للمسافر للسير في كل يوم و ليلة، سواء وقعت هذه المرحلة في النهار، أو في الليل، أو الملتق منهما لأنّ هذا هو المراد منهما بحسب ظاهر الأخبار، لا أن يكون المراد خصوص المسيرة الواقعة في اليوم، بل و لا أن يكون المراد هو السير المقدر بقدر تمام اليوم، بل المراد ما هو المتعارف من السير في كل نهار و ليلة للمسافرين، فعلى هذا يكون المراد من مسيرة اليوم أو بياض اليوم أمرا واحدا، و هذا كله ممّا لا إشكال فيه.

إنما الإشكال في جهة اخرى و هو أنّه بعد دلالة بعض الروايات - على ما هو ظاهرها - على كون ثمانية فراسخ التى هى عبارة عن البريدين، و عن أربعة و عشرين ميلا حدا للقصر، و دلالة بعضها الآخر على كون مسيرة يوم المعبر عنها بياض يوم في بعض الروايات حدا للقصر.

### [هل الحد خصوص كل واحد منهما أو كلاهما]

فهل الحد هو خصوص ثمانية فراسخ و البريدين و أربعة عشرين ميلا، أو يكون خصوص مسيرة اليوم و بياض اليوم، أو يكون كليهما حدا للمسافة الموجبة للقصر بحيث إذا حصل احدهما، يجب القصر و إن لم يحصل الآخر منهما، أو يكون الحد ثمانية فراسخ و يكون مسيرة يوم أماره على حصول هذا الحد، أو يكون كل

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٢

منهما حدا للقصر، و متى يوجد احدهما يوجد الآخر اعنى: يكون كل منهما موجودا بوجود الآخر.

### [الحق كونها أمرا واحدا اذا وجد أحدهما وجد الآخر]

الحق هو كونهما امرا واحدا بحيث إذا وجد احدهما يوجد الآخر فاذا حصلت ثمانية فراسخ حصلت مسيرة يوم و بالعكس، و الدليل على ذلك ما نرى فى بعض أخبار الباب من جعلهما شيئا واحدا مثل رواية ٨ من الباب ١ من أبواب الصلاة المسافر من الوسائل، و هى رواية سماعة قال: سألته عن المسافر فى كم يقصر الصلاة؟ فقال: فى مسيرة يوم، و ذلك بريدان و هما ثمانية فراسخ.

فهذه الرواية صريحة فى أن مسيرة يوم عبارة عن البريدان و ثمانية فراسخ، لأنه قال (فى مسيرة يوم، و ذلك بريدان و هما ثمانية فراسخ) فقد جعل مسيرة يوم عين البريدين، كما جعل البريدين عين ثمانية فراسخ.

و ما فى بعض روايات الباب من التعبير بلفظ (أو) مثل رواية أبى بصير «١» قال: قلت: لأبى عبد الله فى كم يقصر الرجل؟ قال: فى بياض يوم أو بريدين، فلا تدلّ على كون بياض يوم غير البريدين، بل الرواية تدلّ على الاكتفاء فى مقام التقصير بكل منهما، و لذا قال (فى بياض يوم أو بريدين) و هذا غير مناف مع كونهما أمرا واحدا بحسب الواقع فى كونهما حدا، و حيث انهما أمر واحد فاذا قصر فى بياض يوم فقد قصر فى الحد و حصل البريدان أيضا و بالعكس. «٢»

(١) - الرواية ١١ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - أقول: و ما يخطر ببالي هو كون الحد الماخوذ عند الشرع فى مقام القصر هو ثمانية فراسخ و اخواتها، اعنى: البريدين و أربعة و عشرين ميلا، لأنّ المستفاد من بعض أخبار الباب هو -

كون مسيرة يوم هو منشأ الاعتبار للحد، لا أن يكون هو نفس الحد اعنى: منشأ جعل الحد ثمانية فراسخ هو أن هذه المسافة تكون بقدر مسيرة يوم و مسيرة يوم، هو مقدار الذى لاجله قصر الصلاة، من باب أن فى هذا المقدار يحصل الزحمة فى السفر، و الشاهد هو رواية فضل بن شاذان و هى الرواية ١ من الباب ١ بنقل الوسائل، لأنّ المستفاد منها أن العلة فى جعل ثمانية فراسخ حدا للقصر، هى كون هذا المقدار بمقدار مسيرة يوم، و الثمانية حد لأنه سئل عن علة الحكم فإن كان الحكم فى مسيرة يوم أيضا هو القصر فهو أيضا حكم لا علة الحكم، و من المعلوم من وضع الرواية أن المرتكز عند السائل هو كون الحكم ثمانية فراسخ، و لهذا سئل عن علة.

و ما قال سيدنا الأستاذ مد ظله من أن سؤاله كان من باب ما كان بنظره من فتوى العامة من كون القصر فى يومين أو ثلاثة أيام، و لهذا اجاب المعصوم عليه السلام بأنه (توجب التقصير فى مسيرة يوم، و لو لم يجب فى مسيرة يوم لما وجب فى مسيرة الف سنة، و ذلك لأنّ كل يوم بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم) فمن هذا يستفاد أن القصر يجب فى مسيرة يوم أيضا نقول: بأنه و لو كان وجه سؤاله ما سمع من العامة، و لكن مع ذلك ما بين المعصوم عليه السلام أولا فى مقام حد القصر هو ثمانية فراسخ، و ذكر فى مقام علة الحكم مسيرة اليوم، مضافا الى أن ظاهر الرواية هو أن الرضا عليه السلام بين الحكم ابتداء لا أنه سئل أولا و هو عليه السلام اجاب عنه بما اجاب.

و يؤيد ذلك الرواية ٥ من الباب ١ من ابواب صلاة المسافر و هى رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام، فهو بعد ما سئل عن القصر و جواب الامام عليه السلام بقوله (جرت السنة بياض يوم) و قول السائل (إن بياض يوم يختلف يسير الرجل خمسة عشر فرسخا فى يوم، و يسير الآخر أربعة فراسخ و خمسة فراسخ فى يوم) فقال عليه السلام (إنه ليس الى ذلك ينظر، أما رأيت مسير هذه الاثقال بين مكة و المدينة، ثم أوما بيده أربعة و عشرين ميلا يكون ثمانية فراسخ) فجعل الحد أربعة و عشرين ميلا و هو ثمانية فراسخ.

مضافا الى أن مسيرة يوم بعد اختلافها باختلاف الاشخاص و المراكب، فأى منها ميزان للحد؟-

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٤

### [المراد من الميل ما هو]

المسألة الرابعة: بعد ما عرفت من أن المستفاد من بعض أخبار الباب جعل ثمانية فراسخ، و البريدين، و أربعة و عشرين ميلا حدا للسفر الموجب للقصر إما من باب كونها هي الحد، أو هي مع مسيرة يوم، أو على نحو آخر على الكلام المتقدم في المسألة السابقة، يقع الكلام في ما هو المراد من الميل الذي تكون ثلاثة منه فرسخا و أربعة و عشرين منه ثمانية فراسخ، و البريدين. فنقول بعونه تعالى: إنه قال في الشرائع: الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد

و إن قلت: بأن الميزان هو مسيرة يوم بحسب المتعارف.

فنقول: مع قطع النظر عن الاختلاف في المتعارف أيضا بأن المرجع في التحديدات و موضوعات الأحكام الشرعية هو العرف إذا لم يصل من الشرع حد مخصوص له، و في المقام يكون كذلك لأن المستفاد من بعض روايات الباب هو كون ثمانية فراسخ حدا، خصوصا مع ما في ذيل هذه الرواية من الأمر بالنظر الى سير هذه الاثقال بين مكة و المدينة بعد سؤال السائل عن اختلاف الواقع في السير، و الايماء بعد ذلك بيده أربعة و عشرين ميلا يكون ثمانية فراسخ، فهو بين حد مسيرة يوم بثمانية فراسخ، فلا طريق لنا الى حصول مسيرة يوم إلا بحصول ثمانية فراسخ.

و أيضا مما يدل على أن الميزان في القصر هو ثمانية فراسخ رواية أبي ولاد و هي الرواية ١ من الباب ٥ من أبواب صلاة المسافر بنقل الوسائل، لأن المستفاد منها أنه مع فرض السائل بأني سرت يومي و في الليل قصدت الرجوع فهل أقصر أم أتم؟ قال أبو عبد الله عليه السلام. «إن كنت سرت في يومك الذي خرجت فيه بريدا فكان عليك حين رجعت أن تصلي بالتقصير، لانك كنت مسافرا الى أن تصير الى منزلك، قال: و إن كنت لم تسر في يومك الذي خرجت فيه بريدا فإن عليك أن تقضى كل صلاة صليتها في يومك ... الى آخره» فالمستفاد منها هو أن الميزان حصول البريد و لا يكون مسير اليوم ميزانا للقصر. و على كل حال التقصير في مسيرة يوم مع عدم حصول ثمانية فراسخ امتدادية، او تلفيقية، أو مع الشك في حصول ثمانية فراسخ مشكل و إن كان الاحوط الجمع بين القصر و الإتمام في هذا الفرض. (المقّر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٥

الذي طوله أربعة و عشرون إصبعا تعويلا على المشهور بين الناس. «١»

### [المراد من الذراع ليس ذراع اليد]

و لا- يخفى عليك أن المراد من الذراع ليس ذراع اليد، لأن ذراع اليد تختلف باختلاف الاشخاص في الطول و القصر، فكيف مع اختلافه يمكن أن يجعل حدا و به يحدد الميل؟

بل يحتمل أن يكون منشأ التعبير بالذراع في كلام أهل اللغة، هو أن أول زمان بنى الناس على تحديد الاجسام، و الاملاك، و الثياب، و تعيين مقدارها في مقام الاحتياجات من المعاملات و غيرها، اخذوا هذا المحدد من الذراع أعنى: هو كان منشأ الحد و المقسم في مقام كمية الاشياء، و جعلوا جسما بقدر الذراع لهذا العمل، فعبر بعدا من هذا الجسم المحدد بالذراع لا أن يكون المراد من الذراع، المجعول آلة لهذا العمل هو خصوص ذراع اليد مطلقا بحيث يكون ذراع اليد مطلقا، ميزانا و منشأ الاعتبار، لأن ذراع اليد كما قلنا يختلف باختلاف الاشخاص في الطول و القصر، و نرى خارجا بأن هذه الآلة مختلفة، فبعضها أطول من ذراع، فليس المراد من الذراع

هو خصوص ذراع اليد.

و إن قلت: ما قلت: من أن الذراع إن كان ذراع اليد فهو يصير باختلاف الاشخاص مختلفا في الطول و القصر، فكيف يجعل حدا، ليس تاماً لأن الميزان هو الذراع المتعارف.

فنقول: إن المتعارف من الذراع أيضا يختلف من حيث الطول و القصر، فلا يمكن أن يكون شيء مختلف المصاديق حدا للأشياء التي ربما تختلف بحسب هذا

(١) - جواهر الكلام، ج ١٤، ص ١٩٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٦

الاختلاف مبلغا كثيرا من حيث القيامة، مثلا في الأقمشة العالية، أو الاراضي العالية فكيف يمكن جعل ذراع اليد محددا لكميتها، مع عدم تسامح النوع باختلافها و كونهم معنيين بهذه الاختلافات في مثل هذه الأمور.

و على كل حال الآلة التي يقدر بها الكم المتصل من الاشياء، و يحدّ بها الاملاك، و الأثواب و غيرها، تختلف بحسب الكمية في الطول و القصر، كما نرى الآن من التفاوت بين الذرع و المتر، فان الأول اطول من الثاني.

و يؤيد ما قلنا من عدم كون المراد من الذراع هو ذراع اليد، ما نقل عن المسعودي في كتابه المسمى بمروج الذهب فإنه قال: الميل أربعة آلاف ذراع بذراع الاسود، و هو الذراع الذي وضعه المأمون لذرع الثياب، و مساحة البناء، و قسمة المنازل، و الذراع أربعة و عشرون إصبعاً انتهى» فهو عبر عن المقياس الذي وضعه المأمون لذرع الثياب و غيره بالذراع، فهذا شاهد على أن المراد من الذراع غير ذراع اليد.

ثم بعد ما عرفت ذلك نقول: إن ما يظهر من كلماتهم، هو أن الميل ثلاثة آلاف ذراع، و هذا منسوب الى القدماء من أهل الهيئة.

و يظهر من المتأخرين أن الميل أربعة آلاف ذراع.

### [يكون الاختلاف في الميل لفظي]

و ربما يتخيل أن ضابط الميل مختلف عندهم، لأن القدماء من الهويين يقولون ثلاثة آلاف ذراع، و المحدثين منهم يقولون: بكونه أربعة آلاف ذراع، فالمأخذ قول أي منهما، و لكن كما قيل يكون النزاع لفظيا.

لأن منشأ اختلافهم في كون الميل ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع، بعد اتفاقهم في كون الميل ستة و تسعون الف إصبع، هو أن القدماء حيث يقولون: بكون الذراع

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٧

اثنان و ثلاثون اصبعاً، فإذا قسم الميل على رأى القدماء كل ذراع اثنان و ثلاثون اصبعاً، كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع، و حيث أن المتأخرين يقولون: بكون الذراع أربعة و عشرين إصبعاً فإذا قسم الميل على رأيهم أربعة و عشرين اصبعاً كان المتحصل أربعة آلاف ذراع، فلا يبقى اختلاف.

غاية الأمر أن وجه تحديد القدماء للذراع باثنين و ثلاثين إصبعاً، و وجه تحديد المحدثين للذراع بأربعة و عشرين إصبعاً هو كان من باب اختلاف ذراعهم، اعني: المقياس الذي كان آلة لتعيين الكم المتصل من الاشياء، فحيث إن ذراع المتداول في زمان القدماء كان اطول، فكان الميل بحسب الذراع المتداول و المقياس الشائع في زمانهم ثلاثة آلاف ذراع لكون ذراعهم اثنان و ثلاثون إصبعاً، و حيث أن الذراع و المقياس المتداول لذرع الأشياء كان في زمان المتأخرين اقصر منه، و كان بمقدار أربعة و عشرين إصبعاً، فبهذا الذراع كان الميل أربعة آلاف ذراع، فليس في حد الميل اختلاف عندهم، ألّا أن كلهم متفقون في كون الميل ستة و تسعون الف

إصبع، و ظهر لك أن الاختلاف الواقع لا يوجب اختلافا في تحديد الميل.

### [في ذكر كلام صاحب القاموس في المراد بالميل]

و ما يظهر من كلام صاحب القاموس حيث قال: الميل قدر مدّ البصر، و منار بينى للمسافر، أو مسافة من الأرض متراخية بلا حد، أو مائة ألف إصبع إلّا أربعة آلاف إصبع، أو ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفرسخ، هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء، أو اثني عشر ألف ذراع بذراع المحدثين انتهى.

أن الميل عبارة عن مد البصر يعنى: مقدار المسافة الذى يرى بضوء البصر و عبارة عن منار بينى للمسافر، فقلنا: بأن أصل الميل عبارة عن العود المنسوب لإراءة الحدّ، ثم استعمل في المسافة الواقعة بين الميلين المنصوبين بهذه المناسبة،

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٨

فكلامه: من أنه منار بينى للمسافر ناظر الى أصل معنى الميل، و قوله: أو مسافة من الأرض متراخية بلا حد، فمراده لا بد أن يكون من هذه العبارة أما مقدار الذى يرى بضوء البصر، أو المسافة التى لا تنتهى بحد قبل الميل أعنى: المسافة بين الميلين، و إلّا إن كان مراده أن كل مسافة من الأرض متراخية بالغه ما بلغت فهو الميل، فلا يمكن الالتزام به، فلا بد من ارجاع كلامه إمّا الى المعنى الأول، و هو قدر مدّ البصر، و أمّا بالثانى و هو منار بينى للمسافر.

### [جعل الميل عبارة عن قدر مد البصر مشكل]

و أمّا جعل الميل عبارة عن قدر مد البصر، كما يظهر من كلامه، فهو مشكل لأنه كما قلنا فى الذراع أنه يختلف باختلاف الاشخاص من حيث الطول و القصر، كذلك يختلف مقدار مد البصر باختلاف الأبصار، فكيف يمكن جعله حدا مع هذا الاختلاف، و مقياسا للميل نعم، يمكن أن يقال: بأن الميل الذى بين حده بما قلنا سابقا يمكن رؤيته مقداره بالبصر أعنى: يرى هذا الحد غالبا بالبصر، لا أن يكون مد البصر أماره عليه، بل هذا تحديد تقريبي لما هو الحدّ الحقيقى، فالميل أعنى: أربعة آلاف ذراع و ثلاثة آلاف ذراع يكون مقدار مسافة يرى بضوء البصر تقريبا، و هذا التقريب ليس حدا بل الحد الحقيقى هو ما قدم ذكره.

### [في ذكر بعض الروايات الواردة في البريد و الميل]

و أمّا ما يظهر من بعض الروايات على خلاف ما ذكر من كون الميل ثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع، أو ألف و خمسمائة ذراع، و هى الرواية التى نقل عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزّاز عن بعض اصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «بيننا نحن جلوس، و أبى عند وال لبنى أميّة على المدينة، إذ جاء أبى فجلس فقال: كنت عند هذا قبيل، فسألهم عن التقصير، فقال قائل منهم: فى ثلاث، و قال قائل منهم: فى يوم و ليلة، و قال قائل منهم روحه، فسألنى فقلت له: إن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٥٩

رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير قال له النبى صلى الله عليه و آله و سلم: فى كم ذلك؟ فقال: فى بريد، قال: و اى شىء البريد؟ فقال: ما بين ظلّ عير الى فىء و غير، قال: ثم عبرنا زمانا ثم رأى بنو امية يعملون أعلاما على الطريق، و أنّهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر عليه السلام، فذرعوا ما بين ظلّ عير الى فىء و غير، ثم جزّوه على اثني عشر ميلا، فكانت ثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع كل ميل، فوضعوا الأعلام، فلمّا ظهر بنو هاشم غيّرُوا أمر بنى أمية غيرة لأنّ الحديث هاشمى، فوضعوا الى جنب كل علم علما). (١)

ففيها أن الميل عبارة عن ثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع، و الرواية التى تدلّ على كون الميل ألفا و خمسمائة ذراع، و هذه الرواية

مرسلة، «٢» وقد نقلها الصدوق، و ليست مسندة بسند الرواية السابقة، و على هذا قال الصدوق بعد الرواية السابقة: و قال أبو عبد الله عليه السلام، فما ذكر فيها من كون الميل ألفا و خمسمائة ذراع إما اشتباه من الصدوق أو من بعض نساخ من لا يحضر، و على كل حال لا يعبا بهذه الرواية لكونها مرسلة.

و الرواية الاولى أيضا سندها ضعيف، لكون محمد بن يحيى الخزاز ممن يروى من بعض مشايخ الخاصة و كذا من العامة، مضافا الى أنه قال (عن بعض أصحابنا) و لم يذكر اسم هذا البعض، فالسند ضعيف، و مع قطع النظر عن ضعف السند فنقول: إنه يمكن أن يكون اختلاف حد الميل المذكور فيها مع حد الذي قدم ذكره من أربعة آلاف ذراع أو ثلاثة آلاف ذراع، كان من باب كون الذراع المعمول في زمان أبي عبد الله عليه السلام بقدر يصل كل ميل الى ثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع، كما أنه يحتمل أن

(١)- الرواية ١٣ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٦ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٠

يكون هذا موافقا مع ذراع الهاشمي، فإن مع هذا الذراع يبلغ الميل تقريبا الى هذا المقدار فليست الرواية مخالفة مع التحديد المتقدم. و أما ما رواها الكليني عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن حد الأميال التي يجب فيها التقصير، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جعل حد الأميال من ظل غير الى ظل و غير، و هما جبلان بالمدينة، فاذا طلعت الشمس وقع ظل غير الى ظل و غير، و هو الميل الذي وضع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عليه التقصير «١» فهل يكون السؤال فيها من عدد الاميال التي يجب القصير فيها، أو أن السائل يعلم بأن عددها أربعة و عشرون ميلا و لكن كان سؤاله عن حدها و أن مقدارها كم هو؟ و بعد ذلك هل يكون الجواب عن العدد أو عن حد الميل؟

### [ما المراد من ذيل الرواية (وقع ظل غير)]

ثم ما المراد مما قال في ذيل الرواية بأنه «فاذا طلعت الشمس وقع ظل غير الى ظل و غير» و كيف يمكن فرض ذلك أعني فرض وقوع ظل غير الى فيء و غير، لانهما إن كانا متقابلين فكيف يفرض أن يكونا حين طلوع الشمس ذا الظل، لأن كل واحد منهما يكون في طرف المشرق يفرض له الظل حين طلوع الشمس الى المغرب، و أمّا الآخر فلا ففهم المراد من الرواية بحيث تطمئن النفس بصحة توجيه وجهه لها مشكل، و على كل حال لا يستفاد من هذه الرواية شيء على خلاف ما ذكر من أهل اللغة في بيان حد الميل حتى نأخذ به و نرفع اليد عما ذكروا في هذا المقام. ثم إنه بعد ما عرفت تحديد الميل بالذراع و الاصبع.

(١)- الرواية ١٢ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦١

فأعلم أنهم قالوا: بأن الاصبع سبعة شعيرات متوسطات إذا جعل بطن كل منها على ظهر الآخر.

و الشعير حدد بأنه سبعة شعيرات من شعر البرذون، فظهر لك ممّا مرّ حد الفرسخ و البريد و الميل الوارد في بعض روايات الباب، فأفهم.

### المسألة الخامسة:



## إشارة

بعد ما عرفت بأن المسافر يجب عليه القصر إذا بلغ سفره مسافة توجب القصر فيها فيقع الكلام في أمرين:  
 الأمر الأول: إذا شك في مسافة بأنها هل تبلغ بالحد السفر الموجب للقصر أعني ثمانية فراسخ مثلاً أم لا، فهل يجب الإتمام أو القصر؟  
 الأمر الثاني: يقع الكلام في أنه هل جعل طريق لكشف الحد المجعول في السفر للقصر أم لا؟  
 أمّا الكلام في الأمر الأول:  
 فنقول: قال صاحب الجواهر رحمه الله يجب في صورة الشك في بلوغ المسافة بحد القصر و عدم بلوغه، الإتمام و اكتفى في وجه ذلك بقوله (للأصل) و لم يذكر غير ذلك شيئاً. «١»

## [إصالة عدم وجوب القصر لا يثبت وجوب الإتمام]

و قال الهمداني رحمه الله في مصباح الفقيه بوجوب إتمام الصلوة: لأصالة عدم تحقق الموجب للقصر فيجب إتمام الصلوة، و بين اشكالا في جريان هذا الأصل و أجاب عنه.

(١) - الجواهر، ج ١٤، ص ٢٠٤.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٢

أمّا الاشكال فحاصله يرجع الى أن هذا الأصل انما يثبت به عدم وجوب القصر، لأن أثر هذا الاستصحاب ليس إلا عدم وجوب القصر، و هذا لا يثبت وجوب الإتمام، لأن اثبات وجوب الإتمام بهذا الأصل لا يصح إلّا بناء على الأصل المثبت، لأن وجوب الإتمام مبني على عدم كون المسافة ثمانية فراسخ، و الأصل لا يثبت هذا اللازم إلّا على القول بالاصول المثبتة و لم نقل به، فمن إجراء أصالة عدم تحقق موجب القصر لا يمكن اخذ النتيجة لوجوب الإتمام.

و أما الجواب فهو أن مقتضى عمومات أدلة التكليف وجوب الإتيان بصلوة الظهر مثلاً أربع ركعات على كل مكلف، فالصلوة المتعلقة بهم أولاً و بالذات هي أربع ركعات، و بعد ورود الدليل بوجوب القصر في السفر خصص هذه العمومات بالمسافر، فتكون الصلوة الظهر واجبة على كل مكلف أربع ركعات إلّا لمن يصير مسافراً، و تحقق هذا الأمر الوجودي بالنسبة إليه اعني صار مسافراً. و إذا شك في مورد في تحقق هذا الأمر الوجودي و عدمه، فحيث لم سابقاً و كانت حالته السابقة العدم، فيستصحب في حال الشك عدم تحقق هذا الأمر الوجودي أعني: السفر، و بعد استصحاب عدم حصول موجب السفر، فيجب عليه الإتمام بمقتضى العمومات الدالة على وجوب الإتمام، لأن ما خرج من هذه العمومات ليس إلّا من كان مسافراً، و بعد نفى هذا بالاصل بعدمه، فيجب عليه الإتمام لكون الشخص مكلفاً بمقتضى العمومات باتيان الصلوة أربع ركعات، و لم يكن خارجاً عن العام و داخلاً في حكم الخاص للأصل. و ليس تنجز التكليف بالإتمام موقوفاً على احراز أن السفر الصادر منه لم يبلغ حد المسافة حتى كان اللازم احراز هذا القيد العدمي أعني: عدم كون سفره بالغاً الى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٣

حد المسافة و لو بالأصل.

بل موضوع وجوب الإتمام ليس إلّا المكلف بلا شرط عنوان آخر إلّا إذا سافر بسفر بالغ الى حد مخصوص مجعول من الشارع، فبعد عدم حدوث ذلك أعني موضوع التخصيص بالأصل لما قلنا من أصالة عدم تحقق موجب القصر، فيجب الإتمام لوجود موضوعه و هو المكلف، و لارتفاع ما يمكن أن يكون مانعاً في صورة الشك بالأصل، لأن السفر البالغ الى الحد المجعول كان رافعاً للحكم المجعول

من الإتمام على كل مكلف، فإذا شك في أصل وجود هذا الرفع، أو في رافعية الوجود مثل ما نحن فيه، لأنه لم يدر المسافر بأنه هل وجد الرفع أم لا، فبالأصل يحكم بعدم كون الوجود رافعا، فيترتب حكم العام بلا مانع فيجب الإتمام في الفرض. وهذا ليس من باب التمسك بالعام في الشبهات المصادقية حتى يقال بعدم جواز التمسك بالعام في الشبهات المصادقية. «١» لأننا لم نقل: بأن ما شك في فرديته للعام أو الخاص يدخل تحت العام بمقتضى نفس العام، لأن هذا غير تام عندنا. بل نقول: إن ذلك يكون ببركة الأصل، فما قلنا يكون من باب إحراز فردية العام في فرد بالأصل العملي، فيحز بالأصل موضوع العام، ثم يشمل حكم العام كما أنه إذا كان زيد سابقا عادلا ثم شككت في بقاء عدالته، فلا يحكم بنفس (أكرم العلماء) بوجوب أكرامه، لأن ذلك تمسك بالعام في الشبهات المصادقية، ولكن بعد كون حالته السابقة العدالة فيبركة الاستصحاب تحكم بعدالته، فيشملة عموم (أكرم

(١) - مصباح الفقيه، ص ٧٢٥.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٤

العلماء) وليس دليل التخصيص أعني (لا تكرم الفساق) مانعا عن ذلك لارتفاع المانع بالأصل.

### [ليس العام معنونا بعنوان وجودي]

و لا يخفى عليك أن هذا الأصل يجري في المقام، و أثره وجوب الإتمام، و ليس مثبتا حتى على ما اخترنا في الاصول من أن الخاص إذا كان معنونا بعنوان وجودي يصير سببا لتعنون العام بعدم هذا العنوان الوجودي.

لأنه بعد كون تعنون العالم بهذا العنوان العدمي من باب تعنون الخاص بعنوان وجودي، فليس شمول العام لأفراده إلّا في ما لم يكن هذا العنوان الوجودي الذي تعنون العام بعدمه، فبعد جريان الأصل و اثبات عدم وجود هذا العنوان، فيؤثر العام أثره لحصول عنوانه العدمي بعدم وجود الخاص بالأصل و وجود موضوعه.

ففي المقام يكون أيضا كذلك، لأنه بعد كون لسان العام هو وجوب إتيان صلوات الرباعية أربع ركعات، و بعد ورود الخاص يكون هذا الحكم مختصا بمن لم يسافر، فلم يعنون العام الا بعدم كون المكلف مسافرا، فبعد استصحاب عدم تحقق ما هو موجب للقصر، فالعام يؤثر أثره لوجود موضوعه، فتجب أربع ركعات بمقتضى العمومات و ارتفاع المانع أعني: احتمال وجود الخاص بالأصل.

و لم يكن العام معنونا بعنوان وجودي كالخاص، حتى يكون إحراز موضوعه أيضا محتاجا الى الأصل، لأن لسان أدلة وجوب القصر على المسافر هو التخصيص بالنسبة الى العمومات الاولى الدالة على وجوب الاتيان بأربع ركعات في الظهر و العصر و العشاء، و لسان الخاص ليس الا- وجوب القصر على من كان من المكلفين مسافرا، فإذا ارتفع موضوع حكم وجوب القصر في صورة الشك في حصول موضوعه و عدم حصوله بالأصل، فموضوع حكم العام، و هو المكلف، محفوظ فالعام

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٥

يؤثر أثره و يحكم بوجوب الإتمام في موضوعه.

### [لسان آية القصر الحكومة]

بل يمكن أن يقال: بأن لسان الآية الشريفة وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ الْخ «١» هو لسان الحكومة، لأن الفرق بين التخصيص و الحكومة هو أنه في الحكومة، لو لم يكن دليل المحكوم في البين يكون دليل الحاكم لغوا، لأن الظاهر منه النظر الى دليل المحكوم، و التصرف فيه بالضيق أو السعة كما ترى من موارد، مثلا إذا قال (لا سهو لكثير السهو) فلا بد و



أن يكون دليل آخر في البين دال على ثبوت حكم للسهو حتى كان قوله (لا سهو لكثير السهو) في محله و إلا فلو لم يكن مطلق السهو محكوماً بحكم، فلا معنى لأن يقال: ليس حكم الثابت للسهو لمن كثر سهوه، بخلاف التخصيص فلأن الخاص لا يكون لغوا ولو لم يكن في البين دليل آخر، فقوله (لا- تكرم الفساق) حكم غير ناظر الى دليل آخر، ولا- يكون بلا مورد ولو لم يكن في البين (أكرم العلماء) فعلى هذا نقول: إن ظاهر الآية هو وجوب القصر- بعد كون المراد من (لا جناح) هو الوجوب- ولا معنى للأمر بالقصر إلا إذا كان حكم على الإتمام من قبل الشارع أولا حتى تكون الآية أمراً على القصر فيه، فالآية ناظرة الى وجوب القصر من الصلاة التي تكون طويلة، وهذا القصر بعد كونه في الكم، فالكم الأولى لا بدّ و أن يكون اطول حتى يصح الأمر بالقصر فيها، فالمجوعول أولاً لا بدّ و أن يكون على كل مكلف هو أربع ركعات، وهذه الآية أمر بالقصر منها ركعتين، فلسان الآية يكون لسان الحكومة.

فاذا كان لسان الآية الحكومة، فنقول: بأن الصلاة المجعولة أولاً لكل مكلف هي أربع ركعات، ثم بمقتضى الآية والنصوص يجب القصر للمسافر، فاذا شك أحد

(١)- سورة النساء، الآية ١٠١.

تبيان الصلاة؛ ج ١، ص: ١٦٦

في كونه موضوعاً لحكم التقصير أم للإتمام، من باب كونه شاكاً في حصول موضوع وجوب القصر و عدمه، فبمقتضى الاستصحاب يحكم بعدم تحقق موضوع السفر، فالحكم الأولي المجعول لكل مكلف و هو الإتمام، يثبت في حقه، و ليس موضوع الحكم الأول معنونا بعنوان وجودي أو عدمي حتى يقال أن الأصل لا يثبت ذلك.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ١، ص: ١٦٦

و على ما قلنا من كون لسان دليل التقصير هو الحكومة، فلا مجال لأن يقال: إن المجعول الأولي له فردان: فرد منه التقصير و موضوعه أمر وجودي و هو المسافر، و فرد منه الإتمام و موضوعه أيضاً أمر وجودي و هو من كان حاضراً، فعلى من كان موضوعاً للأول يجب القصر، و على من كان موضوعاً لفرد الثاني يجب الإتمام، فبعد تعنون كل من الموضوعين بعنوان وجودي، فإصالة عدم تحقق أحد الموضوعين لا يكفى لإثبات موضوع الآخر حتى يشمله عموم دليله إلا على القول بالأصول المثبتة.

لما قلنا من أن العام ليس معنونا بعنوان وجودي و لا- عدمي، بل وجوب الإتمام تعلق بنفس المكلفين بدون تقييد موضوعه بكون المكلف حاضراً، و لسان دليل القصر سواء كان بلسان التخصيص أو الحكومة صار معنونا بعنوان وجودي و بعد الحكم بعدم تحقق هذا العنوان الوجودي بالأصل في مورد الشك فيأثر العام اثره.

و لو على ما قلنا في الأصول بأن تعنون الخاص بعنوان وجودي، موجب لتعنون العام بعنوان عدمي أعنى: عدم هذا العنوان الوجودي، لأن تعنون العام بعنوان عدمي بعد كونه من باب تعنون الخاص بعنوان وجودي، فليس العام معنونا الا بعدم هذا العنوان الوجودي، فاذا جرى إصالة عدم تحقق هذا العنوان الوجودي لكونه مسبوقاً بعدم، فلا يبقى للعام هذا العنوان العدمي، بل هو أيضاً مرتفع بالأصل

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٧

فيبقى نفس موضوع العام و يؤثر العموم أثره فيجب الإتمام في صورة الشك. «١»

[الطرق لكشف كون المسافة بالغة حد القصر]

## إشارة

الأمر الثاني: في الطرق التي قيل أو يمكن أن يقال بكونها طريقا لكشف كون المسافة بالغه حد المسافة الموجبة للقصر:

## الأول منها: العلم

و لا إشكال في كونه طريقا، لأنّ به يحرز الواقع، فمع حصول العلم يدرى العالم بأن سفره السفر الذي يجب فيه القصر.

## الثاني منها: البيّنة

## إشارة

و لا يخفى عليك أن بها تثبت المسافة إذا كانت شهادتها

(١) - أقول: اعلم أن في صورة الشك في كون المسافة بحد المسافة الموجبة للقصر و عدمه، لا إشكال في جريان الأصل، و لا إشكال في وجوب الإتمام، لأنه و لو صار عامنا معنونا بعنوان عدم ما عنون به الخاص، بل و لو عنون بعنوان وجودي أيضا، و لكن هذا العنوان العدمي أو الوجودي يكون له حالة سابقة، لأنّ قبل الشك كان الشخص موضوعا لحكم وجوب الإتمام، فيستصحب الموضوع فيترتب الحكم على الموضوع، و هو وجوب الإتمام، و هذا لا كلام فيه.

إنما الكلام في أن ما أفاده - مدّ ظله - من أنّه و لو قلنا في الأصول بأن الخاص إذا كان معنونا بعنوان وجودي فيعنون العام بعنوان عدم هذا العنوان الوجودي، و لكن مع ذلك باصالة عدم تحقق عنوان الخاص نجرى حكم العام لإحراز موضوعه باجراء أصالة عدم تحقق موضوع الخاص، لأنّ عنوان العدمي في العام كان من باب تعنون الخاص بعنوان وجودي، فاذا ارتفع هذا العنوان الوجودي بالأصل فيرتفع عنوان العدمي الذي كان في العام أيضا.

لا نفهم تماميته و عندي يكون مورد الإشكال، لأنّ ما أفاده مدّ ظله في الأصول كان حاصله راجعا الى أن العام بعد التخصيص يصير معنونا، و يكون التخصيص بحسب إرادة الجديّة و اللب كالتقييد، فاذا كان كذلك فبعد ورود التخصيص في محل الكلام صار العام مقيدا لبا، فاذا كان كذلك فأصالة عدم حصول موضوع الخاص لا تثبت وجود موضوع المقيد لحكم العام، فلا بدّ من إحراز ذلك إما بالوجدان أو بالاستصحاب، و قلنا بأن موضوع العام حيث كان متيقنا سابقا فنستصحب بقائه فيترتب حكم العام و هو وجوب الإتمام، و موضوع الخاص أيضا باق على ما كان عليه سابقا من العدم بمقتضى استصحاب عدم تحقق موجب القصر، فتأمل. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٨

مستندة الى الحس لا الحدس نعم، بناء على انحصار حجّيتها في خصوص فصل الخصومات و عند الحاكم، فلم تكن حجة في ما نحن فيه، لأنّه على هذا تكون حجّيتها منحصرة بباب فصل الخصومات، ففي الموضوعات إذا قامت البيّنة عند الحاكم فيأخذ بها مثلا إذا قامت البيّنة على رؤية الهلال عند الحاكم يأخذ بها على هذا و أمّا إذا قامت عند نفس الشخص فلا يمكن له الأخذ بها.

## [دليل حجّة البيّنة في ما نحن فيه]

و لكن على ما هو التحقيق، كما يستفاد من بعض الأخبار مثل رواية «١» مسعدة، هو حجّة البيّنة مطلقا.

مضافا الى أنّه يمكن الاستدلال لعموم حجّيتها في كل الموضوعات، سواء كان اقامتها عند الحاكم و في خصوص فصل الخصومات أم عند نفس الشخص، بامر آخر، و هو أن يقال: بأنّا نرى في الفقه أن بعض الاحكام تتعلق ببعض الموضوعات، و هذا النحو من الاحكام

و إن كان بحسب الظاهر متعلقاً بموضوعات خاصة، و لكن بعد ما عرض على العرف يرون أن ليست لهذه الموضوعات دخالة بحيث يكون في نفس هذه الموضوعات خصوصية خاصة موجبة لتعلق هذه الاحكام بها، لما يرى من عدم خصوصية لهذه الموضوعات في موضوعيتها لهذه الاحكام، و يحصل لنا القطع بذلك، فنكشف كشفاً قطعياً بأن المناط في موضوعية هذه الموضوعات لهذه الاحكام أمر آخر غير خصوصية هذه الموضوعات، فلو كان هذا المناط الذي استكشفناه و حكم العرف بكونه هو مناط الحكم قطعاً في موضوع آخر، فنستكشف بكون هذا الحكم ثابتاً لهذا الموضوع، و نسمى ذلك بتنقيح المناط القطعي.

(١) - وسائل الشيعه، ج ١٢، ص ٦٠، ح ٤.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٦٩

مثلاً- إذا قال (الرجل إذا شك بين الثلاث و الأربع فيجب عليه البناء على الأربع) فهذا الحكم و إن كان موضوعه هو الرجل، و لكن نعلم بعدم خصوصية للرجولية، و لا دخالة لها في هذا الحكم، و لذا نقول بأن المرأة مثل الرجل في هذا الحكم، و هذا غير القياس الذي اثبتنا في الاصول عدم حجته، لأنّ هذا تنقيح مناط قطعي لا الظنّ القياسي.

و كذلك نرى في الفقه ثبوت حكم لموضوع، و إذا تفحصنا نرى ثبوت هذا الحكم لموضوع آخر، و هكذا نرى ذلك في كثير من الموارد التي تفحصنا من أن الشارع اثبت هذا الحكم، فنكشف من ذلك أعني: من كون هذه الموارد محكوماً بهذا الحكم بعد الاستقراء و التفحص كشفاً قطعياً، بأن هذا الحكم كان ثابتاً من الشارع في كل مورد، و هذا غير استقراء المصطلح عند المنطقيين، بل هذا يكون من باب حصول القطع، و من طعن بنا و بالفقهاء رضوان الله عليهم بأنهم يعملون بالقياس و الاستقراء، فليس طعنه إلّا من باب جهله، و عدم اطلاعه، و عدم فهم مرادهم، و عدم استشمامه رائحة الفقهائه.

إذا عرفت ذلك نقول: بأن البيئه من الامور التي نرى جعلها في موضوعات كثيرة، كما يظهر لك بمجرد التفحص في الفقه، فنكشف من جعلها حجة في موضوعات كثيرة بأنها حجة في الموضوعات مطلقاً، فعلى هذا نقول: بأن البيئه حجة في المقام، فلو قامت البيئه على أن المسافة الفلانية تبلغ بثمانية فراسخ مثلاً، فتكون حجة و يجب اتباعها، و إتيان الصّلاة قصراً في هذه المسافة إذا اجتمع للمسافر شرائط السفر و لو لم تكن شهادتها عند الحاكم.

#### [من الطرق الشيعية]

الثالث منها: الشيعاء، و لا يخفى عليك أن الشيعاء ليس بنفسه طريقاً إلّا إذا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٠

حصل منه العلم، فعده بنفسه من الطرق التي يستكشف بها الواقع لا وجه له، حجة، إن كانت في ظرف حصول العلم، فالعلم طريق من أي سبب حصل.

#### الرابع منها: الاطمينان

، و يعتبر عنه بالعلم العادي و العلم العرفي.

فان كان المراد بأنّه العلم العرفي، بأنّ العرف يقولون بما ليس بالعلم: إنه العلم و لهذا يكتفى به، فهو غير تام لأنّ مرتبة الكشف إن بلغ بمرتبة لا يحتمل معه الخلاف فهو العلم و إلا فلا.

و إن كان المراد أنّه يحصل للناس في بعض الموارد ظن متاخم للعلم بحيث يكون احتمال خلافه ضعيفاً عندهم، بحيث عدّت هذه المرتبة علماً عند العقلاء و يترتبون عليه آثار العلم، و الشارع- مع ما يرى أن طريقة العقلاء على الاخذ به، و ترتيب اثر العلم به- إن

كان طريقته، غير طريقتهم و لم يكتف بهذه المرتبة المسماة عند العقلاء بالعلم، لكان اللازم عليه البيان، فمن عدم بيانه نكشف امضائه طريقة العقلاء، أو يكون عدم رده كاف، بناء على الكلام في ذلك المذكور في محله، فيمكن أن يقال بهذا النحو باعتبار الاطمينان.

#### الخامس منها:

كون مطلق الظن حجة في ما نحن فيه، وهذا راجع الى ادعاء انسداد باب العلم في خصوص المورد، وهذا هو المعبر عنه بالانسداد الصغير.

بدعوى أن باب العلم بالمسافة منسد غالباً، لعدم امكان تحصيل العلم أصلاً في أغلب المسافات إلا في بعض المسافات البعيدة التي يعلم المسافر بأنها تبلغ حد الشرعى، مثل من اراد السفر من قم الى مشهد، و إلا في نوع المسافات القصيرة يكون تحصيل العلم بكون المسافة بالغه الى الحد الشرعى و عدمه متعسر، و لا يكون طريق شرعى كالبنية المنتهية الى الحس و الاطمينان على فهم المسافة و كشف

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧١

واقعه، فيكون باب العلم و العلمى منسد غالباً.

و لا اشكال في عدم وجوب الاحتياط، و يكون الاحتياط خلاف مصلحة جعل القصر في السفر، لأن مصلحة التقصير كانت التخفيف على المسافر لكونه في مشقة السفر، فلو وجب عليه الاحتياط في موارد المشكوكة مع كون هذه الموارد كثيرة بين القصر و الإتمام، فيصير تكليفه أشق من الحاضر و اثقل منه، فمن هنا نكشف عدم جعل وجوب الاحتياط في حقه.

و لا إشكال أيضاً في عدم المجال لاجراء أصالة عدم تحقق موجب القصر في كل هذه الموارد المشكوكة في بلوغها حد المسافة و عدمه، لأن هذا أيضاً يوقع الشخص في خلاف الواقع، و بعبارة اخرى يستلزم الخروج من الدين، فلا بد من العمل بالظن، فمتى حصل له الظن من أى سبب كان ببلوغ المسافة بحد المسافة الموجبة للقصر يجب الاخذ به.

و يؤيد ما ذكرنا ما ورد في أخبار الباب من جعل الحد البريدي، أو ثمانية فراسخ، أو أربعة و عشرين ميلاً، و وجوب القصر في المسافة البالغة بهذه الحدود بتفصيل المتقدم ذكره، و الحال أن البريدي، أو ثمانية فراسخ، أو أربعة و عشرين ميلاً عند العرف و بحسب الخارج ليس عبارة عن البريدي، أو ثمانية فراسخ، أو أربعة و عشرين ميلاً الذي علم كونها بهذه الموازين واقعا بحيث كانت هذه الحدود اسماً لما علم كونه بريدياً أو ثمانية فراسخ أو أربعة و عشرين ميلاً، و يعدون المسافات بالغه الى هذه الحدود في ما حصل لهم الظن ببلوغها إليها، لأن العرف لم يحاسبوا المسافات التي يعدونها ثمانية فراسخ، أو البريدي، أو أربعة و عشرين ميلاً بالدقة حتى يكونوا عالمين بكون هذه المسافات الخارجيه بالغه بهذه الحدود.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٢

فبعد عدم كون خارجيه هذه المقادير، و تطبيقها على بعض المسافات إلّا حصل لهم الظن لا العلم، فجعل الشارع القصر في ثمانية فراسخ، أو أربعة و عشرين ميلاً، أو البريدي مع عدم تعيين نحو مخصوص و كيفية خاصة غير ما هو المرتكز عند العرف، و ما هو وضع هذه الأمور خارجاً ليس الا فيما يحصل الظن ببلوغ المسافة الى ثمانية فراسخ أو البريدي أو أربعة و عشرين ميلاً، فيكون الميزان في وجوب القصر هو حصول الظن ببلوغ مسافة التي أراد المسافر أن يسيرها الى ثمانية فراسخ أو البريدي أو أربعة و عشرين ميلاً. «١»

#### المسألة السادسة:

#### إشارة

إذا شك في مسافة في أنها هل تبلغ بمسافة يجب فيها القصر أولاً، فهل يجب الفحص عن بلوغها حد المسافة و عدم بلوغها، أولاً

يجب

(١) - أقول: أن كان الامر كما افاد مدّ ظله في وجه التأييد على اعتبار مطلق الظن، فتكون النتيجة على خلافه.

أما أولا فلان مقتضى ما جعله مؤيّدا لمطلبه هو لزوم الاخذ بما هو ثمانية فراسخ او ازيد أو أقل في نظر العرف خارجا، لأن موضوع حكمه هو ما يكون خارجا عندهم ثمانية فراسخ و أربعة فراسخ، و ليس لازم ذلك التنزل الى مطلق الظن، بل لازمه الرجوع الى ما هو المتعارف خارجا.

بل نقول: بأنه على هذا يكون تشخيص ذلك اعنى: ما هو المتعارف خارجا ممكن للشخص بطريق العلم أو العلمى، فلا تصل النوبة الى الاخذ بمطلق الظن.

و أما ثانيا إن غاية ما فى الباب هو لزوم التنزل الى الظن الحاصل من تعيين العرف خارجا فى التحديدات، مثلا إذا رأى أن عند العرف تكون مسافة ثمانية فراسخ أو ازيد أو أقل و حصل له الظن من بنائهم على كون المسافة كما قالوا، فيجب الاخذ بخصوص هذا الظن لا مطلق الظن.

و أما ثالثا إن الاخذ على تقدير كون موضوع حكم الشارع هو ما تكون مسافة عند العرف، فما تكون مسافة عند العرف فهو موضوع حكم الشارع، لا أن يكون موضوع حكمه أمرا آخر، و يكون قولهم طريقا ظنيا إليه، فتأمل. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٣

الفحص، بل يجوز بمجرد الشك فى بلوغها بالمسافة الموجبة للقصر اجراء الأصل أعنى: استصحاب عدم بلوغها حد القصر و اتمام الصلاة.

### [فى وجوب الفحص او عدم وجوبه]

فهل نقول فى صورة الشك: بعدم وجوب الفحص و جواز إجراء الأصل و الاخذ بمؤداه و لو قبل الفحص، أو نقول: بعدم جواز إجراء الأصل قبل الفحص مطلقا، أو نقول: بالتفصيل بين ما إذا كان الفحص متعسرا أو كان موجبا للحرَج، فلا يجب الفحص فى هذا الفرض و يجرى الأصل، و بين ما إذا لم يكن الفحص حرجيا، فيجب الفحص.

أما وجه عدم وجوب الفحص، فهو أن المقام يكون من قبيل الشبهات الموضوعية و فيها لا يجب الفحص.

أما أولا فلأن أدلتها مطلقة، و لم يقيد جواز إجرائها بحسب أدلتها بأن يكون بعد الفحص.

و أما ثانيا فلأن المستفاد من بعض الروايات هو التصريح بعدم وجوب الفحص مثل أحد روايات زرارة «١» المتمسك بها لاستصحاب بعد ما سئل السائل عن لزوم الفحص و عدمه قال: «و لكنك إنما تريد أن تذهب بالشك الذى وقع من نفسك» فالمستفاد منها عدم وجوب الفحص و لو كان شاكا، و من الموارد التى كان السائل متمكنا من الفحص و اطلق الشك عليه فى هذه الرواية فى هذه الفقرة لأنه قال «إنما تريد أن تذهب بالشك» فمع اطلاق الشك على هذا المورد مع تمكنه من الفحص لأنه يمكن له النظر و رفع شكه، و لكن مع ذلك ما وجب عليه الفحص

(١) - تهذيب الاحكام، ج ١، ص ٤٢١، ح ٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٤

فيستفاد من هذه الرواية عدم وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعية «١».

و أما وجه وجوب الفحص مطلقا فما يمكن أن يكون وجهها له أمور:

الامر الأول: ما يظهر من كلام الشيخ رحمه الله على ما في صلاته فهو قال: «و هل يجب الفحص أم لا وجهان من أصله عدم اعتبار الفحص في موضوعات الاحكام، و من تعلق الحكم بالقصر على المسافة النفس إلا مريء، فيجب لتحصيل الواقع عند الشك إما الجمع و إما الفحص، و الأول منتف هنا إجماعا فتعين الثاني».

و حاصل كلامه في وجه وجوب الفحص يرجع الى أنه بعد كون حكم القصر معلقا على المسافة الواقعية، فإذا شك الشخص في أن المسافة تبلغ الى ما هو موضوع للقصر واقعا أم لا، فحيث يعلم اجمالا التكليف المردد بين الإتمام و القصر، فيجب عليه إما الجمع بين اتیان صلاة إتماما و اتیان صلاة قصر، و إما الفحص، و حيث لا يجب الجمع إجماعا فيجب عليه مع هذا العلم الاجمالي الفحص عن مقدار المسافة.

و فيه: إن ما قاله: من أن وجوب القصر معلق على المسافة البالغة بحد معين واقعا و في نفس الأمر و إن كان صحيحا، و لكن ما قاله: من أنه بعد العلم الاجمالي يجب عليه إما الجمع و إما الفحص، فإن كان مراده أنه يجب عليه إما الجمع معينا و إما الفحص معينا فنقول: إنه و لو صح ما قال على هذا بعده، بأن الأول منتف بالاجماع أعنى: لا يجب الجمع بين الإتمام و القصر بالوجوب التعيني، و لكن ليس لازم عدم وجوب الجمع بالوجوب التعيني عدم جواز الجمع، بل يجوز له الجمع بين

(١)- أقول: فلا مجال لأن يقال: بأنه مع التمكن من الفحص لا يطلق الشاك على الشخص و الشك على المورد، لأن في الرواية مع فرض حمل الشك على المورد قال: بعدم وجوب الفحص و نفهم عدم انصراف الشك من مورد التمكن من الفحص. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٥

القصر و الإتمام و لو فرض عدم وجوب الجمع عليه تعينا.

و إن كان مراده من قوله (فيجب إما الجمع و إما الفحص) أن المكلف الشاك يجب عليه بالوجوب التخييري إما الجمع عليه و إما الفحص، و معناه جواز الجمع عليه و جواز الفحص عليه، فما قال بأن الأول منتف بالاجماع ليس في محله، لأنه لم يتم اجماع على عدم جواز الجمع و الاحتياط بين القصر و الإتمام.

ثم بعد ذلك كله لا يتم كلامه لأن ما قال: من أن مقتضى العلم الاجمالي إما الجمع أو الفحص، فلا بد له من الفحص بعد اجماع على عدم وجوب الجمع.

ففيه: إنه لم يجب عليه الفحص و إن هذا أول الكلام، لأنه لو كان مجال لا-جاء الأصل فينحل العلم الاجمالي، لأن في أحد طرفيه يكون الأصل بلا معارض، و هو استصحاب عدم حصول موجب القصر، فلا يفيد هذا الوجه وجوب الفحص نحن فيه.

الامر الثاني: دعوى عدم الاطلاق لادلة الأصول بالنسبة الى حال قبل الفحص.

و فيه: إن أدلتها مطلقة خصوصا مع التصريح في بعض الأخبار بعدم لزوم الفحص مثل ما في صحيحة زرارة «١» بعد سؤال السائل من أنه هل يجب الفحص لا قوله «لا و لكنك إنما تريد أن تذهب بالشك الذي وقع من نفسك» و غيرها.

الامر الثالث: دعوى انصراف أدلة الاصول لما قبل الفحص بأن يقال: إن أدلتها منصرفه عن حال قبل الفحص.

(١)- تهذيب الاحكام، ج ١، ص ٤٢١، ح ٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٦

و لا يخفى أن هذه الدعوى مشكل أيضا، فلا يمكن أن يقال: بوجوب الفحص لأجل هذه الوجوه، فما ينبغي أن يقال في هذا المقام:

## [القول بوجوب الفحص و عدم وجوبه مطلقا مشكل]

إن الالتزام بعدم وجوب الفحص مطلقا في الشبهات الموضوعية، حتى في الشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي، يكون مشكلا، لأن لازمه الالتزام بما لا- يمكن الالتزام به، مثلا من شك من أن غلته بلغت بحد النصاب أولا، مع تمكنه بالسهولة عن الفحص بالكيل والوزن حتى يزول شكّه، و يعلم ببلوغ الغلة مقدار النصاب و عدم بلوغها، فلا يتفحص و يجرى أصالة عدم بلوغها مقدار النصاب، فلم تجب عليه الزكاة، أو من شك في أنه مستطيع أم لا- و الحال أنه يمكن له الفحص و فهم ذلك بمجرد الرجوع الى دفتره، فلا- يتفحص و يجرى أصالة عدم كونه مستطيعا و يستريح، فهل يمكن الالتزام بذلك، فهذا محذور الالتزام بعدم وجوب الفحص.

و إن الالتزام بوجوب الفحص مطلقا مشكل أيضا بمقتضى هذه الوجوه الثلاثة المتقدمة، لعدم تمامية هذه الوجوه، فهل يمكن الالتزام بوجوب الفحص بوجه آخر أم لا؟

فنقول: إن في أمثال الحقوق المالية و الديون، و كذا في مثل الاستطاعة و نظائرها بعد ما كشفنا مذاق الشارع باهتمامه بهذه الأمور و عنايته بحفظ حقوق الناس، و وقوع هذه الأمور على منوال صحيح، و جريانها في مجاريها الصحيحة الواقعية، و نرى أن اجراء الاصول قبل الفحص موجب لمخالفة الواقع كثيرا، مثلا من شك في أنه هل يكون مديونا لزيد أم لا، أو وجب عليه الزكاة أو الخمس أم لا، أو كان مستطيعا و وجب عليه الحج أم لا، و كان له دفاتر منظمة مرتبة بحيث يزول شكّه بمجرد النظر الى دفاتره، و يكشف له حقيقة الحال بدون تكلف و زحمة، فهل

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٧

يجوز قبل الفحص و المراجعة بالدفتري إجراء البراءة، أو استصحاب عدم الدين، أو عدم وجوب الزكاة أو الخمس أو الحج، و تستريح نفسه، أو ليس الأمر كذلك، بل يجب أولا الفحص فإن بلغ أمره بالفحص على طرف من الوجود و العدم فهو، و إن بقي شكّه فله أن يجرى الأصل، و يأخذ به و يرتب آثاره.

ففي أمثال هذه الأمور لا يجوز إجراء الأصول قبل الفحص، و إلّا يلزم فقه جديد، بل بقول بعض يلزم الخروج من الدين، هذا ما يمكن أن يقال: وجهها لوجوب الفحص في أمثال هذه الأمور.

و أمّا في غير هذه الأمور بحيث يكون اللازم الفحص مطلقا و لا يجوز إجراء الأصول قبل الفحص، فلا يتم هذا الكلام، فعلى هذا نقع في محل الكلام و أمثاله في الإشكال في وجوب الفحص و عدمه، و إن كان لا يبعد دعوى انصراف أدلة الأصول في الشبهات الموضوعية عن بعض موارد الشك، مثل ما إذا امكن زوال الشك بفحص مختصر كالنظر الى اليد مثلا إذا شك في وقوع الدم عليها، و لكن مع كون مورد صحيحة زراة نظير هذا المثال و لم يجب فيه الفحص مع سهولة النظر الى الثوب و ازالة الشك، فمع امكان الفحص و رفع الشك بسهولة اطلق عليه السلام عليه بقوله:

«إنما تريد أن تذهب بالشك» و مع ذلك لم يوجب الفحص، فالحكم بوجوب الفحص مشكل.

## المسألة السابعة:

## إشارة

بعد ما عرفت من كون القصر واجبا في المسافة البالغة بالحد المذكور سابقا، فيقع الكلام بعد ذلك في أن مبدأ هذه المسافة يعتبر في أى موضع.

[مبدأ المسافة مورد البحث هل هو من منزله او من بلده او من حد الترخص]



فهل الاعتبار في مبدأ هذه المسافة بمنزل شخص المسافر أعنى: من بيته بمعنى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٨

أنه إذا خرج من منزله للسفر فيحتسب ابتداء المسافة من منزله، فعلى هذا إذا ذهب مثلاً ثمانية فراسخ من منزله، فقد سافر و ذهب مسافة التقصير.

أو تكون العبرة ببلى المسافر أو قريته، بمعنى أن من قصد السفر و كان البعد بين خارج سور بلده- أعنى: آخر نقطة من بلده أو قريته- و بين مقصده ثمانية فراسخ مثلاً فقد قصد السفر الموجب للقصر و يجب عليه القصر، و إلّا فلا.

أو يكون الاعتبار في مبدأ السفر من محل الترخص أعنى مبدأ السفر يحسب من حد الترخص، فمن كان البعد بين محل ترخصه و بين مقصده بقدر المسافة الشرعية ذهاباً، أو إياباً و ذهاباً فيجب عليه القصر، و إلّا فلا.

اعلم أن من راجع كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم لا يرى الى ما قبل زمان العلامة و الشهيد الأول تعرضاً لهذه المسألة، بل ما يكون فى كلماتهم ليس إلّا التعرض لأصل المسألة أعنى اعتبار كون المسافة ثمانية فراسخ، و لا تعرض لهم بأن مبدأ هذه المسافة يكون من أى موضع، و لكن ما يظهر من بعض كتب العلامة رحمه الله و بعض كتب الشهيد رحمه الله هو التعرض لهذه المسألة، و قالان: بأنه يعتبر مبدأ السفر من البلد، ثم بعد ذلك يظهر من كلمات بعض من الفقهاء التعرض لهذه المسألة، فعلى هذا لا مجال لدعوى الإجماع أو الشهرة فى طرف فى هذه المسألة، لما قلنا من عدم تعرضها فى كلمات القدماء حتى يكون مجال لدعوى الشهرة أو الإجماع، فبعد عدم الاجماع و الشهرة بالنسبة الى أحد الاحتمالات الثلاثة المتقدمة، فنحن و ما يقتضى نظرنا بمقتضى الفقهاء.

و الحق هو كون المبدأ فى اعتبار المسافة بلد المسافر أو القرية فى من يكون فى البلد أو القرية، و من يكون منزله كوخاً أو خيمة كبعض الأعراب فمبدأ سفره هو

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٧٩

خارج كوخه و خيمته.

فنقول: أما وجه كون مبدأ السفر لمن يكون فى البلد أو القرية هو خارج البلد، و خارج القرية هو أن ما ورد من الشرع هو جعل القصر للمسافر الذى كان سيره فى المسافة المحدودة، و بين حد السفر الموجب للقصر، فثبت الشارع هذا الحكم أعنى: وجوب القصر للمسافر، فكلما حصل موضوع المسافر يكون هذا الحكم ثابتاً له، و بعد عدم تعرض روايات الباب لما هو مبدأ السفر حتى يعتبر المسافة المعينة من هذا الموضع، فلا- بدّ من الرجوع الى العرف فى تعيين مبدأ السفر أعنى: يرجع إليهم فى أنه متى يصير المسافر مسافراً حتى يعتبر المسافة من الموضع الذى يعتبره العرف فى مبدأ المسافة.

فهل يحكم العرف أن الشخص بمجرد خروجه يعد مسافراً، أولاً يعدّونه مسافراً حتى إذا خرج من سور بلده و آخر نقطة من بلده، فإذا خرج من هذا الموضع فيعتبرونه مسافراً، أولاً يعدّونه مسافراً إلّا إذا بلغ بمحل الترخص؟

فنقول: إنه إذا رجعنا الى العرف نرى أنهم لا- يعدّون من يكون فى بلده مسافراً و لا- يحكمون بالتردد فى بلده بأنه مسافر، بل لا يحكمون بكون الشخص مسافراً إلّا إذا خرج من بلده للسفر، فإذا هو فى بيته أو فى صحن منزله أو على باب منزله أو فى بلده لا يطلقون عليه اسم المسافر، فبعد عدم كون الشخص المتردد فى بلده قبل خروجه من بلده مسافراً، فلا يترتب عليه أحكام المسافر، فمن خرج من منزله و سافر و لم يكن بين بلده و مقصده ثمانية فراسخ فلا يقال: أنه مسافر ثمانية فراسخ إن كان من بيته و منزله الى مقصده الذى سافر نحوه ثمانية فراسخ، لأنه لا بدّ للمسافر بأن يضرب الأرض ثمانية فراسخ، و هو لم يصّر مسافراً إلّا بعد خروجه

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٠

من بلده و لم يكن البعد على الفرض من خارج بلده الى مقصده ثمانية فراسخ، فلا يجب عليه القصر، فظهر لك أن المعيار فى مبدأ السفر هو آخر البلد.



## [لا يكون وجه المحقق الهمداني مطلوباً]

## إشارة

و أما الوجه الذي ذكره الحاج رضا الهمداني رحمه الله في مقام إثبات كون مبدأ السفر خارج البلد فهو قال: بأن المنساق من الأمر بالتقصير في البريد، أو الثمانية فراسخ إنما هو إرادته على النهج المعهود لدى العرف في تحديد المنازل بالفراسخ و الأميال، و العرف لا يلتفتون في تحديداتهم إلّا الى البعد الواقع بين البلد الذي يخرج منه و يدخل فيه، فإذا قيل لهم: التقصير في ثمانية فراسخ، فأرادوا المسافرة من النجف الأشرف الى الحلّة مثلاً، يسألون عن مقدار بعد الحلّة عن النجف، فإذا قيل لهم سبع فراسخ و نصف، يرون سفر كل من يسافر من النجف الى الحلّة سبعة فراسخ و نصف من غير التفات الى منازل الأشخاص الواقعة في البلدين. «١»

## [في الاشكال على الوجه الذي ذكره المحقق الهمداني]

ففيه أن ما قاله رحمه الله من المعهود بين العرف من تحديد المنازل و الفراسخ و الأميال، بالبعد الواقع بين البلد الذي يخرج منه و يدخل فيه، لا من منازل الأشخاص.

فهو يكون من باب أن التحديد بالفرسخ و الميل و جعلهما، يكون لا جل تشخيص البعد الواقع بين البلاد، حتى يكشف بعد كل بلد من الآخر، و لهذا يكون بنائهم على جعل أول الحد من أول البلاد لا من منازل الأشخاص، و ليس الأمر كذلك في البريد، لأنّ البريد كما قلنا كان من أجل تعويض مراكب البريد في رأس كل بريد، و هو واقع في رأس كل أربعة فراسخ، و لهذا ربما يتفق وقوع محل تعويض

(١) - مصباح الفقيه، ص ٧٢٤.

بيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨١

المراكب و بالفارسية «مال بند» في نفس البلد أو القرية، للبلوغ بالحد أعنى: أربعة فراسخ بين نفس البلد، و لكن الفراسخ و الأميال حيث يكون وضعهما لأجل فهم بعد كل بلد من الآخر، فلهذا يحسب البعد ممّا بين البلدين أعنى: من ابتداء خارج البلد الى أول نقطة من البلد الآخر و بالعكس، و الشارع في حكمه بكون القصر واجبا في بريد، أو ثمانية فراسخ، أو أربعة و عشرين ميلا لم يلاحظ إلا ثمانية فراسخ من الفراسخ المتداولة، أو أربعة و عشرين ميلا أعنى: جعل القصر في ثمانية فراسخ تكون مساحته و كمّه بقدر ثمانية فراسخ المعمولة عند العرف.

و هكذا في البريد و الميل، ففي أصل الحد يكون جعل الحد بالمقدار الذي يكون عند العرف حدّا أعنى: ثمانية فراسخ، أو البريد، أو أربعة و عشرين ميلا، لا أن يكون مبدأ الحد الذي جعل القصر فيه هو المبدأ الذي يكون مبدأ لحدودهم المعمولة من الفرسخ و الميل و البريد، بل يكون حكمه في أصل كمية الفرسخ بقدر كمية ما هو الفرسخ عند العرف، و هذا غير كون مبدأ حده المجعول أيضاً مثل المبدأ المجعول عندهم في الفرسخ و الميل لتعيين كشف البعد الواقع بين البلدين، و خصوصاً مع ما قلنا من إمكان جعل محل البريد أعنى «مال بند» في نفس البلد، و من التحديدات الواردة في روايات الباب هو البريد، فليس بناء العرف في كل من الفرسخ و الميل، البريد على جعل مبدأهم خارج البلد، بل يكون جعلهم مختلفاً ففي الفرسخ و الميل، المبدأ عندهم أول البلد لكون المقصود من جعلهما تعيين البعد بين البلاد، و في البريد يمكن جعل محله حتى في البلد، لأنّ الميزان وضعه في رأس كل أربعة فراسخ، و ربما يصير من بريد الى وسط البلد البعد الى أربعة فراسخ فيجعل محل البريد فيه.

فمضافاً الى ما قلنا من الإشكال في الوجه الذي ذكره، ظهر لك أنّه لا يمكن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٢

الاتكاء على ما قاله رحمه الله لأجل ما قلنا من إختلاف وضع البريد مع الفرسخ و الميل، لأننا نقول: بعد كون التحديد في الأخبار بكل من البريد و الفرسخ و الميل، و فرض كون مبدأ الفرسخ و الميل عند العرف من أول البلاد، و اغمضنا عن الإشكال بأن الشرع جعل حكم القصر في الفرسخ و الميل، و المراد منه ما هو فرسخ و ميل في نظر العرف، و هذا لا يلزم كون مبدأ الفرسخ و الميل بنحو المتعارف عندهم، فهنا اشكال آخر و هو أن الشرع كما حدد القصر بالفرسخ و الميل حدده كذلك بالبريد، فإن كان مبدئهما خارج البلد فمبدأ البريد ليس كذلك، بل يمكن وقوعه في البلد فلم يكون الاعتبار بالفرسخ و الميل، بل لعله يكون بمبدأ البريد، فلا يكفي الوجه الذي ذكره رحمه الله لاثبات كون مبدأ المسافة خارج البلد.

### [وجه كون المبدأ خارج البلد عدم اطلاق المسافر على من كان في بلده]

فالوجه في كون مبدأ السفر هو خارج البلد ما قلنا: من عدم اطلاق المسافر على الشخص عند العرف ما لم يخرج من بلده أو قريته، و يؤيد ما ذكرنا ما في بعض الروايات من جعل مبدأ السفر من البلد لا من المنزل، و احتساب المسافة الشرعية المعتبرة في وجوب القصر من البلد، مثل نقل فعل رسول صلى الله عليه و آله و سلم في سفره الى ذى خشب و المدينة حيث قال «و قد سافر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الى ذى خشب و هى مسيرة يوم من المدينة، يكون إليها يريدان أربعة و عشرون ميلاً» (١) و مثل رواية صفوان قال «سألت الرضا عن رجل خرج من بغداد» الى أن قال! «حتى بلغ النهروان و هى أربعة فراسخ من بغداد» (٢) فاعتبر المسافة من بغداد لا من منزله، و غير ذلك.

و امثال هذه الروايات و إن كانت في مقام بيان حكم آخر و لكن من نحو

(١)- الرواية ٤ من الباب ١ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢)- الرواية ٨ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٣

سؤال السائلين أو بيان المعصوم عليه السلام في بعضها من جعل الحد من المدينة الى ذى خشب، أو من الكوفة (١) و القادسية، أو من بغداد و النهروان، أو من الكوفة و قصر (٢) يكشف أنّ المغروس في اذهانهم هو جعل مبدأ السفر من البلد، كما ترى الآن أن العرف لا يفهم من كون القصر واجبا في ثمانية فراسخ إلّا كون هذه المسافة بين البلدين أو القريتين أو البلد و القرية، فالمسألة من هذا الحيث خالية عن الاشكال.

و أمّا وجه كون مبدأ السفر لمن لم يكن ساكناً في البلد و القرية، مثل من كان ساكناً في كوخ أو خيمة كبعض أعراب البادية، هو خارج الكوخ أو الخيمة، فهذا أيضاً يظهر من البيان المتقدم في وجه كون مبدأ سفر الساكن في البلاد و القرى، خارج البلاد و القرى لأنّ العرف يحكم على من خرج من كوخه أو خيمته للسفر مع عدم كون منزله إلّا الكوخ أو الخيمة أنّه مسافر، فيرتب على سفره أحكام السفر فاذا قصد السفر، فبمجرد خروجه يعدّ سيره من أجزاء السفر و مسافته بين خارج كوخه أو خيمته و بين مقصده إن كانت بحد القصر يجب عليه القصر.

و أمّا ما ورد في بعض روايات الباب من احتساب المنزل في مقام ذكر المسافة من المنزل مثل قوله عليه السلام في رواية (٣) حفص المروزي «هذا إذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلاً» المتوهم منها كون المقياس في مبدأ الحركة هو الخروج من المنزل، بمعنى البيت و الدار، بتخيل كون المراد من لفظ المنزل هو الدار

(١) - الرواية ٧ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ٥ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - الرواية ٤ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٤

و البيت.

### [لا يدل الرواية على كون مبدأ المسافة خارج الدار]

ففيه: إن هذه الرواية و أمثالها لا تدلّ على كون الاعتبار في مبدأ السفر هو خارج الدار، لأنّ المنزل كما يطلق على الدار و البيت، كذلك يطلق على بلد الشخص و قريته، فيحتمل أن يكون المراد من المنزل في هذه الرواية و أمثالها هو بلد الشخص أو قريته. «١»  
و من هنا يظهر لك عدم دلالة قوله عليه السّلام في رواية «٢» عمّار «لا يكون مسافراً حتى يخرج من منزله أو قريته ثمانية فراسخ» لأنّ لفظ من منزله أيضاً قابل للحمل على البلد، أو كان المراد من منزله كوخه، فلا دلالة لأمثال هذه الرواية على كون المعيار في مبدأ السفر هو خارج البيت و الدار. «٣»

(١) - أقول: يؤيد ذلك رواية صفوان - و هي رواية ٨ من الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل - فإنّ: في مقام عدم وجوب القصر على رجل خرج من بغداد في هذه الرواية قال عليه السّلام:

«لأنّه خرج من منزله و ليس يريد السفر إلخ» مع أنّه على ما يظهر من صدر الحديث خرج من بغداد لا من بيته، و مع ذلك عبّر عليه السّلام عن بلده و هو بغداد بالمنزل. (المقرّر)

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٣) - أقول: ما أفاده مد ظله يكون عندى مورد الإشكال، لأنّ ما قاله من حكم العرف بعدم صدق المسافر على من كان في بلده أو قريته إلّا - إذا خرج منهما ليس كذلك، بل ما كان بنظرى هو أن العرف يطلقون على من أراد السفر و تهيأ له و خرج من بيته و داره بهذا القصد، و يتردد في أزقة البلد أنّه مسافر و لو لم يخرج من بلده بعد.

ألا ترى أنّك إذا رأيت أحداً يمشى الى جانب و هو في البلد و أراد السفر و سئلت عنه: الى أين تذهب و تسير، يقول: أنا مسافر، و يتعاملون معه معاملة المسافر، و يقولون أنّه اشتغل بالسفر و الحال هو في بلده، و لا يقولون أنّه يمشى و يصير مسافراً بعداً يعنى: إذا خرج من البلد.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٥

هذا تمام الكلام في القرى و البلاد المتعارفة.

### [في حكم البلاد المتسعة من حيث مبدأ المسافة]

و أمّا في البلاد المتسعة الخارجة عن المعتاد فهل يعتبر مبدأ السفر في هذه البلاد من خارج البلد، أو يعتبر من خارج محلّة التي يسكن فيها المسافر من البلد؟

فالميزان في مبدأ السفر لا يبعد على ما يخطر بالبال - و إن لم أر تصريحاً به من أحد - هو أن يكون مبدأ حركة الشخص و سيره بقصد المسافرة لدخالة القصد في حكم وجوب القصر في السفر كما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى، فمتى قصد السفر و شرع في السير

فيحسب من السفر، فإن خرج الرجل للسفر من بيته، فمبدأ السفر من خارج بيته، وإن خرج من موضع آخر مثل من كان في خارج بيته في موضع من البلاد، وأراد السفر من هذا الموضع وشرع من هذا في السير فيحسب ابتداءه من قصده و سيره من هذا الموضع الذي قصد السفر و شرع في السير، و الضرب.

أمّا أولاً: فلا يمكن استفادته ذلك من نفس ظاهر الآية الشريفة (و إذا ضربتم في الأرض) لأنه بمجرد ذلك شرع في الضرب في الأرض، ولا وجه لأنّ يقال: بأن من أراد السفر و خرج على طبق قصده من داره أو موضع آخر لم يكن ضارب الأرض متى لم يخرج من بلده أو قريته.

و ثانياً: إن كان السفر من حيث المبدأ غير مبين من قبل الشارع، و كان محوّلاً الى العرف فالعرف أيضا يساعد ما قلنا، مع أن الالتزام بكون المبدأ خارج البلد يوجب الإشكال في بعض المصاديق، مثلاً في البلاد المتسعة أو إذا كان الشخص خرج من البلد و بعد في اطرافه، يمكن أن يقال: إنّ العرف إن لم يطلق على من في بلده أنّه مسافر، كذلك لا يطلق على من كان حول بلده و اطرافه القريّة بأنّه مسافر، فلم يكون المبدأ خارج سور البلد.

و أمّا على ما قلنا و إن لم نجزم به فإذا كان الشخص مريداً للسفر و تحرك على طبق ارادته، فهو مسافر غاية الأمر يجب عليه القصر إذا كان طول سفره ثمانية فراسخ امتدادية أو ملفقة على ما أمضينا الكلام فيها، و على كل حال و لو لم نقل بما ذكرنا بطريق الجزم، و لكن لا يبعد كون الأمر كذلك، فإذا كان البعد بين مقصده و بين الموضع الذي شرع في السفر بحد المسافة الواجبة فيها القصر، فيكون للاحتياط في الجمع بين القصر و الإتمام مجال، مثلاً إذا شرع في السفر من خارج بيته و فرض كون البعد بين هذا الموضع و بين مقصده بحد المسافة، فالاحتياط بالجمع و إن لم يبلغ البعد بين خارج بلده و هذا المقصد بحد المسافة الموجب فيها القصر، فتأمل. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٦

اعلم أن ما قلنا من كون حكم العرف بعدم صدق المسافر على من يكون متردداً في بلده، و لأجل هذا قلنا في البلاد المتعارفة بكون الاعتبار في مبدأ السفر من خارجها، لا يجري في البلاد المتسعة الخارجة عن المعتاد، لأنّ سعة البلد موجب لعدم مساعدة العرف على ما يساعده في البلاد المتعارفة، و لا أقل من عدم إمكان دعوى مساعدة العرف بعدم صدق المسافر على من خرج من أول نقطة في بلد متسع الى آخره كي يسافر الى مقصده ما لم يخرج من البلد، و الحال أن من أول نقطة البلد الى آخره فرسخاً أو فرسخين مثلاً.

فلا يمكن أن يكون الضابط في مبدأ السفر في البلاد المتسعة هو خارج البلد، بدعوى عدم صدق المسافر على من سافر منها ما لم يخرج من البلد، و ما قلنا من كون المبدأ خارج البلد في البلاد الصغيرة و المتوسطة كان من باب حكم العرف فكل مورد يحكم العرف، فنحن نقول به، و إلّا فلا، و في البلاد المتسعة لا يمكن تسلّم عدم صدق المسافر على الشخص ما لم يخرج من البلد، خصوصاً إذا كان مبدأ حركته من أول نقطة البلد الى جانب آخر نقطة من البلد.

كما أن الالتزام بأن العبرة في مبدأ السفر في البلد المتسع تكون خارج محلّة الشخص مشكل أيضاً، فإنّ من كان منزله آخر نقطة المحلّة بحيث أنّه يخرج من المحلّة بخروجه من بيته، أو بفاصلة قليلة مثلاً عشرة أقدام، فهل يطلق عند العرف عنوان المسافر عليه بمجرد خروجه من محلته، و الحال ان يكون بعد في البلد و لم يخرج منه، فدعوى مساعدة العرف على كون المبدأ في السفر في البلاد المتسعة خارج المحلّة مشكل.

و ما قاله الحاج آقا رضا الهمداني رحمه الله في وجه كون مبدأ السفر هو آخر المحلّة في

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٧

البلاد المتسعة: من أن البلاد الواسعة الخارجة عن المعتاد التي تكون المسافة الواقعة فيها بنفسها ملحوظة لدى العرف، بحيث يقولون من محلّة كذا الى محلّة كذا فرسخ أو نصف فرسخ أو ميل، بحيث يكون محلاتها ملحوظة على سبيل الاستقلال في تحديداتهم، و

غرضه أن في هذه البلاد تكون المحلات ملحوظة مستقلا و تحاسب التحديدات من أول المحلة، فكما قال في البلاد المتعارفة بكون العبرة في مبدأ السفر من خارج البلد لكون التحديدات في خارجها، فكذلك في البلاد المتسعة بعد كون التحديدات من أول المحلة، كانت العبرة في مبدأ السفر خارج المحلة. «١»

يكون كلاما غير تام، لأنّ ما قاله ادعاء بلا دليل، و من اين سلم كون بناء العرف على جعل التحديدات من أول المحلة في البلاد المتسعة، مضافا الى ما قلنا في ردّ وجه الّذى ذكر لكون الميزان خارج البلد في البلاد المتعارفة من أن التحديدات و لو فرض كونها عند العرف من خارج البلاد أو في خارج المحلة في البلاد المتسعة، فيكون هذا من باب معلومية بعد الواقع بين البلاد أو بين المحلات، و هذا لا يصير دليلا على كون مبدأ السفر من ابتداء هذه التحديدات. «٢»

ثمّ إنّ يقع الكلام في فرع آخر و هو أنّه لو كان طول بلد بقدر المسافة الموجبة للقصر أو ازيد، فمن يسير من موضع من هذا البلد الى موضع آخر منه، و يكون البعد بينهما ثمانية فراسخ، فهل يجب عليه القصر في هذا السير مع كونه في بلده، أم لا يجب عليه القصر؟

(١)- مصباح الفقيه، ص ٧٢٤.

(٢)- أقول: أمّا لو كان الميزان في مبدأ السفر ما قلت، فلا يبقى مورد إشكال أصلا في البلاد المتسعة، لأنّ المبدأ يعتبر في كل موضع قصد السفر منه و شرع في السير. (المقّرر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٨

و لا يخفى عليك أن الالتزام بوجوب القصر عليه مشكل، لأنّ صدق المسافر عليه غير معلوم.

ثمّ أنّه بعد كون وجوب القصر في المسافة البالغة ثمانية فراسخ، فمن كان سفره على خلاف المتعارف، مثل من أراد السفر و خرج من منزله و يسير في اليوم الأوّل فرسخا مثلا و هو يستريح في محل، ثمّ يسير في يوم الثاني أيضا فرسخا و يستريح في محل، و هكذا بحيث يسير في ثمانية أيام ثمانية فراسخ، فهل نقول: بوجوب القصر عليه لأنّه مسافر و مسافة سفره تبلغ ثمانية فراسخ، أو نقول: بوجوب الإتمام عليه لانصراف الأدلة من هذا النحو من السفر، و لا يبعد الانصراف. «١»

الشرط الثاني: من شروط وجوب القصر القصد الى المسافة، بمعنى اعتبار القصد الى مسير ثمانية فراسخ امتدادية أو ملفقة على نحو مضى الكلام فيه، فمن سافر ثمانية فراسخ بلا تحقق قصد من ابتداء مسيره، لا يجب عليه القصر، بل يجب عليه إتمام الصلاة، مثل ما لو سافر لأخذ غريم، أو لاخذ عبد آبق بدون أن يقصد حدا يبلغ بحد السفر الموجب للقصر، فلا يجب لمثله القصر و يجب عليه الإتمام و إن بلغ سفره بحد السفر الموجب للقصر أو أزيد.

و اعتبار القصد في وجوب القصر في الجملة ممّا لا إشكال فيه، لكونه تقريبا

(١)- أقول: دعوى الانصراف في خصوص ما سار المسافر ثمانية فراسخ في ثمانية أيام يكون بعيدا.

و لعل نظره الشريف ليس الى خصوص المثال بل إنه ربما يتفق مورد يمكن دعوى انصراف الأدلة، مثل من يسير مسافة يسيرة للتنزه أو نحوه في كل يوم حتى يبلغ الى المسافة الموجبة للقصر في أيام كثيرة. (المقّرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٨٩

مجمعا عليه، و الشهرة على اعتبار هذا الشرط مسلّمه، و يدلّ عليه بعض أخبار الباب مثل رواية صفوان، قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلا على رأس ميل، فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهران، و هي أربعة فراسخ من بغداد، أي فطر إذا أراد الرجوع و يقصر؟ قال: لا- يقصر و لا يفطر، لأنه خرج من منزله و ليس يريد السفر ثمانية فراسخ، إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق، فتماذى به السير الى الموضع الّذى بلغه، و لو أنّه خرج من منزله يريد النهران ذاهبا و جائيا لكان عليه أن

ينوى من الليل سفرا و الإفطار، فإن هو أصبح و لم ينو السفر فبدا له بعد أن أصبح فى السفر قصر و لم يفطر يومه ذلك» (١) و رواية عمار. (٢)

### [فى ذكر بعض خصوصيات المسألة فى فروع]

#### إشارة

إنّما الكلام فى بعض خصوصيات المسألة، فنقول بعونه تعالى: إنّ بعد كون قصد المسافة شرطا فى وجوب القصر يقع الكلام فى فروع:

#### الفرع الأول:

#### إشارة

هل المعتبر فى القصد الذى يكون شرطا فى وجوب القصر فى السفر، أن يكون قصد المسافر على نحو الاستقلال، بمعنى كونه مستقلا فى القصد، أو يكفى تحقق القصد منه و إن كان بالتبع، مثلا إذا قصد العبد أو الزوجة السفر الموجب للقصر بتبع قصد مولاه أو زوجها السفر، فهل يكفى هذا القصد التبعى منهما فى وجوب القصر عليهما و إن لم يكن قصدهما على وجه الاستقلال متعلقا بهذا السفر، أم لا يكفى هذا النحو من القصد؟

و من الواضح أن مورد الكلام ما إذا صدر القصد من التابع الى السفر، غاية

(١) - الرواية ١ من الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٠

الأمر يكون القصد منه بالتبع كما فى المثال المذكور، لا أن يكون أصلا بلا قصد فى سفره.

### [لا فرق فى المقصد بين التبعى و الأصلى]

و لا فرق فى ما هو مورد الكلام بين أن يكون صدور القصد التبعى الى المسافة الشرعية من التابع من باب حكم العقل، مثل من كان أسيرا و يسيرون به الى محل يكون البعد بين منزله و بين هذا المحل ثمانية فراسخ أو أزيد، و هو مجبور فى هذا السفر، و لكن بعد ما يرى بأنّه لو ترك المتابعة يأخذونه بأشد العذاب صار حاضرا بالسفر قاصدا له من باب حكم العقل بحضوره بهذا السفر دفعا للضرر المتوقع على نفسه، فهو فى هذا الفرض قاصد للمسافة، و بين أن يكون صدور القصد منه بالتبع الى السفر من باب حكم الشرع، مثل العبد و الزوجة، فإنه لو لم يكن حكم الشرع بوجوب متابعة العبد لمولاه و الزوجة لزوجها لما يسافر العبد و الزوجة، و لا ينشأ القصد منهما الى السفر، و لكن بعد حكم الشارع عليهما بوجوب المتابعة و أمر المولى و الزوج عليهما بالسفر، قصدا السفر تبعا و يقصدان المسافة بالتبع.

إذا عرفت مورد الكلام:

نقول: إنه متى تحقق القصد بالمسافة من التابع فى السفر يجب عليه القصر لأن الشرط فى وجوب القصر ليس إلّا القصد، سواء كان القصد بالاستقلال بالسفر، أو كان بالتبع.

نعم لو لم يكن التابع قاصدا للمسافة و لو تتبع قصد المتبوع، مثل ما إذا اراد العبد العصيان و الإبقاء في ضمن السفر قبل بلوغه الى الحد الموجب للقصر، أو أرادت الزوجة عصيان أمر الشارع و التخلف قبل بلوغها بالمسافة الشرعية عن زوجها، فلا يجب عليهما القصر، لعدم كونهما قاصدين للمسافة و لو فرض تحقق

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩١

القصد من المتبوع الى المسافة، لعدم أثر لقصده مع عدم تحقق القصد من نفس التابع، و هذا أمر واضح.

## الفرع الثاني:

### إشارة

إذا ظهر للتابع بعض الامارات الدالة على عدم بلوغه حد المسافة الموجبة للقصر، مثل ما إذا رأت الزوجة من بعض الامارات أن زوجها يطلقها في هذا السفر قبل بلوغها الى حد المسافة، و هي في صورة صيرورتها مطلقة تنصرف عن اقامة السفر، أو رأى العبد من بعض القرائن أن مولاه يعتقه قبل بلوغه حد المسافة، و هو في صورة صيرورته منعقا لا يدوم بسفره، فلا يبلغ في هذا الفرض حد المسافة الشرعية.

فهل يجب على التابع القصر في هذا الفرض من حيث كونه قاصدا للسفر الموجب للقصر بتبع متبوعه فعلا، و عدم حصول ما يحتمل حصوله بعد.

او يجب عليه الإتمام، لأنه ليس قاصدا للمسافة، فإنه مع احتمال طرؤ ما يصرفه عن السفر لم يكن قاصدا للسفر؟

قال الشهيد في الذكرى: بعدم وجوب القصر على التابع في هذا الفرض لعدم كونه قاصدا للمسافة مع فرض ما يحتمله من عروض ما يصرفه عن اقامة السفر، فإنه مع هذا الاحتمال ليس قاصدا للسفر.

و قال صاحب الجواهر: بأنه يجب القصر في هذا المورد، لأنه إن كان أمثال هذه الاحتمالات - مثل الاحتمال الذي مثلنا في الزوجة و العبد - موجبا لعدم كون الشخص قاصدا و يضرب بقصده، فكان لازمه عدم وجوب القصر على نوع المسافرين بل كلهم، لأن نوع المسافرين يحتملون عدم بلوغهم بحد المسافة، و لا أقل من حدوث احتمال الموت في أنفسهم، بل و احتمالات آخر، مثل احتمال حصول

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٢

المقصد الذي يسافرون لأجله قبل البلوغ حد المسافة الموجبة للقصر، أو احتمال حصول المانع من اقامة السفر من لص و غيره. «١» إذا عرفت كلامهما فما ذا نقول في المقام، فهل نقول بما قال في الذكرى، أو بما قال في الجواهر.

### [لا يعبأ بهذه الاحتمالات في كون القصر للمسافة موجب للقصر]

اعلم أن ما ينبغي أن يقال في المقام: هو أنه إن بنينا على أن أمثال هذه الاحتمالات مثل احتمال الموت، أو احتمال وجود المانع من لص و غيره سببا لعدم وجوب القصر - من باب عدم تأتى القصد من المسافر بالمسافة لأجل هذه الاحتمالات - فيلزم عدم بقاء مورد لوجوب القصر على المسافر، لأنه ما من مسافر إلّا و يتأتى في نفسه أمثال هذه الاحتمالات.

فمن هنا نستكشف بأن القصد المعتبر في وجوب القصر في السفر ليس القصد الذي لا يجتمع مع هذه الاحتمالات، بل القصد المعتبر في هذا الباب هو القصد الذي يتلائم مع هذه الاحتمالات، لأننا نرى طرؤ أمثال هذه الاحتمالات في نوع الأمور تصير متعلقة لقصد الانسان، و مع ذلك يتعلق القصد بإتيانها كما ترى في العبادات، فإن من يقصد الصلاة مثلا - فهو يخطر بباله غالبا أمثال هذه الاحتمالات، مثل احتمال أن يموت قبل اتمام الصلاة، أو يقصد الصوم مع طرؤ هذا الاحتمال له، و لكن مع ذلك يتعلق قصده بالصلاة



أو الصوم، فمنشأ ذلك ما قلنا من امكان تحقق القصد من الشخص مع طرؤ أمثال هذه الاحتمالات، فالقصد يتحقق في السفر الى المسافة من المسافرين مع أمثال هذه الاحتمالات نعم، قد يتفق في بعض الاحتمالات

(١) - جواهر الكلام، ج ١٤، ص ٢٣٨.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٣

عدم تأتى القصد مع فرضه، مثل الأعرج الذى يرى في نفسه عدم تمكنه من طى المسافة الشرعية بنفسه، فهو مع احتمال عدم تمكنه من بلوغه الى المسافة لا يحصل منه القصد الى طى المسافة.

### الفرع الثالث:

#### إشارة

لا فرق في ما قلنا من اعتبار القصد الى المسافة و كفاية حصوله و لو كان بالتبع، بين أن يكون قصد التابع ناشيا من اختياره، و بين أن يكون منشأ قصده الى السفر الاجبار و الاكراه مثل من اجبر، أو اكراه على السفر. و ما يظهر من بعض الكلمات من الإشكال في تحقق القصد إذا كان المسافر مجبورا على السفر لا- وجه له، لأن تأتى القصد من الشخص:

تارة يكون من باب ما يرى القاصد من المصلحة الى الفعل إذا كان فيه مصلحة صرفة، أو يرى أقوائه المصلحة على المفسدة الكامنة في الفعل إذا كان فيه حيث المصلحة و حيث المفسدة، ثم بعد ما يرى من المصلحة الى الفعل يختار الفعل «و هذا هو مناط اختيارية الأفعال، و ما هو مناط في مصححية الشخص للمثوبة و العقوبة، لا الإرادة كما توهم بعض، لأنه لو كانت الإرادة هي مناط اختيارية الأفعال و منشأ استحقاق الثواب و العقاب، فهي موجودة في كل الحيوانات حتى الحيوانات الضعيفة، فإن الإرادة موجودة فيها، فما به امتياز الانسان من الحيوان هو أن له حالة يمكن بواسطتها إدراك المصالح و المفاسد، و له أن يختار جانب المصلحة أو المفسدة، و بعبارة اخرى له الاختيار» ففي هذه الصورة كان منشأ قصده الاختيار.

و تارة ليس كذلك، بل لا يرضى بالفعل و لم يكن مختاره في حد ذاته، لعدم مصلحة في الفعل في حد ذاته حتى يختار الفعل، و ليس له الخيرة في جانب الفعل أو الترك بل هو مجبور على الفعل، و لكن مع ذلك بعد ما يرى وقوع الفعل منه في الخارج

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٤

و لو بالجبر، فيقصد الفعل و لو كان منشأ قصده الاضطرار الى العمل، ففي كلتا صورتين يكون صدور الفعل منه مع القصد. فنقول: إن السفر كذلك فتارة يسافر الشخص و يقصد السفر عن اختيار، و تارة لا عن اختيار، بل عن إكراه و إجبار، مثل من القى في السفينة، فهو بعد ما يرى أنه ألقى في السفينة و يساق الى المسافة، و مضطر في هذا السفر، و لكن بعد ذلك أعنى: في فرض الإجبار و الاضطرار يقصد السير الى المسافة فيجب عليه القصر، لأننا نحتاج في السفر الى القصد، و هو في الفرض يكون قاصدا.

### [في ان لا يكون المسافر كثير السفر]

الشرط الثالث: من شرائط وجوب القصر، على المسافر على ما يظهر من بعض العبائر، هو أن لا يكون المسافر كثير السفر. اعلم أن ما يظهر من المفيد رحمه الله في المقنعة، و من السيد في الانتصار و من بعض كتبه، و من الشيخ رحمه الله في بعض كتبه، و من السلا ر رحمه الله و من بعض آخر هو انهم عبروا في مقام ذكر هذا الشرط: أن لا يكون سفره اكثر من حضره، كما يظهر ذلك من



المحقق في الشرائع «١»، و من العلامة في بعض كتبه.

و قال المحقق في المعتبر - بعد ما أشكل بما ذكر من كون الشرط أن لا يكون سفره أكثر من حضره -: بأن الميزان إن كان هذا فمن كان مقيما في كل شهر عشرة أيام في بلده، و عشرين يوما منه في السفر، فيجب عليه الإتمام، لأن سفره أكثر من حضره، لكون أكثر الشهر و هو عشرون يوما في السفر، و الحال أنه يجب عليه القصر إذا كان أقام في بلده عشرة أيام كما يأتي الكلام فيه.

(١) - جواهر الكلام، ج ١٤، ص ٢.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٥

ثم ذكر في مقام بيان الشرط ما حاصله يرجع الى أن من شرائط القصر على المسافر، هو أن لا يكون ممن يلزمه الإتمام في سفره، و لا يخفى عليك أن هذا البيان أيضا لا يخلو من الإشكال.

أما أولا: فلأن الميزان في عدم وجوب القصر في المكاري و اخواته ان كان هو كونهم من مصاديق من يلزمه التمام في سفره، فلا وجه لانهصار هذا العنوان بهم فقط، بل كل من يلزمه الاتمام في سفره فهو مثلهم، مثل من كان سفره حراما، فلا معنى لجعل هذا الشرط قسيما لشرط الآخر، و هو كون سفر المسافر سائغا، المسافر إذا لم يكن سفره سائغا فيجب عليه أيضا الإتمام في سفره.

و ثانيا: التعبير في مقام ذكر شرط القصر: بأن لا يكون ممن يلزمه الإتمام في السفر، لا يوضح شيئا و لا يصير مجهول بسبب هذا التعبير معلوما، لأنه من الواضح أن الإتمام في السفر واجب على من يلزم عليه الإتمام بلا حاجة ذكر هذا الشرط، و على كل حال يظهر من العلامة في بعض كتبه عبر عن الشرط بنحو ما عبر عنه في المعتبر.

و ذكر بعضهم في مقام عنوان هذا الشرط بأنه يشترط في وجوب القصر بأن لا يكون السفر عمله، و بعضهم بأن لا يكون السفر عمله و لا- يكون بيته معه، و ذكر بعضهم في مقام عنوان الشرط نفس العناوين المذكورة في الأخبار من المكاري و الجمال الخ، و هم مختلفون فبعضهم ذكر خمسة منها، و بعضهم على نحو آخر.

#### [في العناوين المذكورة في الاخبار]

إذا عرفت إختلاف تعبير الفقهاء رضوان الله عليهم في مقام تأدية هذا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٦

الشرط فنقول: إن العناوين المذكورة في أخبار «١» الباب المصرح فيها بعدم وجوب القصر عليهم تبلغ عشرة عناوين:

العنوان الاول: المكاري كما ذكر في الرواية ١ و ٢ و ٤ و ٨ و ١٠ و ١٢.

العنوان الثاني: الجمال كما ذكر في الرواية ١ و ٤ و ١٠.

العنوان الثالث: الملاح كما ذكر في الرواية ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٢.

العنوان الرابع: الجابي الذي يدور في جبايته.

العنوان الخامس: الأمير الذي يدور في أمارته.

العنوان السادس: التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق و صرح بهذه الثلاثة في الرواية السكوني و هي الرواية ٩.

العنوان السابع: البدوي الذي يطلب مواضع القطر و نبت الشجر، و عبر عنه في بعض الروايات بالأعراب، و لعل الوجه في ذلك أن الأعراب عبارة عن الاظهار، و هم يظهرون و يطلبون موضع القطر و نبت الشجر، و ذكر البدوي و الأعراب في الرواية ٥ و ٦ و ٩.

العنوان الثامن: الراعي كما يظهر من الرواية ٢ و ١٢.

العنوان التاسع: الكري و هو الذي يكرى نفسه.

العنوان العاشرة: الاشتقان، و ذكر الكرى و الاشتقان فى الرواية ٢ و ١٢ و المراد من الاشتقان إقياً يكون أمير البيدر كما ذكر فى التذكرة، و هو من يتصدى

(١) الروايات الواردة فى الباب ١١ من أبواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٧

للنظر الى البدر و هو بالفارسية «خرمن» لأخذ الزكوات من قبل السلطان، أو أمير البذر أعنى: من يتصدى لتعيين مقدار البذر الذى يبذر فى الأراضى من قبل السلطان و كون المراد من الاشتقان هذا بعيد لعدم معهودية جعل شخص من قبل السلطان لتعيين بذر الرعية. و ليس المراد من الاشتقان البريد: أما أولاً فلائ الكرى عبارة عن البريد، أو يشمل البريد، لأن البريد أيضاً من أفراد من يكرى نفسه، لأنه يكرى نفسه لإرسال الكتب.

و ثانياً فلائ ما وقع تصريح من أهل اللغة على كون المراد من الاشتقان هو البريد، و ما فى الرواية ١٢ من تفسيره بالبريد، فلا يكفى لحمل الاشتقان على البريد، لعدم معلومية كون هذا التفسير جزء للرواية و من المعصوم عليه السلام.

لاحتمال كون هذا التفسير من كلام الصدوق، و على كل حال يظهر من الروايات الواردة فى الباب وجوب الإتمام على هذه العناوين المذكورة فيها فى السفر فى الجملة.

و لا يخفى عليك أن الروايات الدلالة على المطلب المذكورة فى الوسائل فى الباب ١١ من أبواب الصلاة المسافرين و إن كانت تبلغ الى اثنتى عشر رواية، إلّا أن بعد احتمال اتحاد بعضها مع البعض الآخر بحسب الحدس، فلا يسلم إن ما صدر من المعصوم من هذه الروايات كان أزيد من ست روايات.

لاحتمال كون الرواية ١٠ مع الرواية ١ واحدة، لأن السندى بن ربيع المذكور فى طريق الرواية ١٠ لم يبين عمن يروى الرواية و تكون الرواية مرسله، فلا يبعد أن يكون راويها هو هشام بن الحكم الراوى للرواية ١ فكانت الروايتان رواية واحدة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٨

خصوصاً مع اتحادهما متناً.

و كذلك الرواية ٢ مع ١٢ لأن ابن أبى عمير لم يرو عن أبى عبد الله عليه السلام بلا واسطة، بل يروى عنه بواسطة أو بواسطتين، فلا يبعد أن تكون هاتان الروايتان أيضاً رواية واحدة و كان الراوى فى الرواية ١٢ عن أبى عبد الله عليه السلام هو زرارة لا ابن أبى عمير. كذلك الرواية ٤ مع الرواية ٨ لكون الراوى فى كل منهما محمد بن مسلم، و لاتحادهما متناً مع اختلاف يسير، لأن فى الرواية ٤ قال: «و لا على المكارى و الجمال» و فى الرواية ٨ قال: «و لا على المكارين و لا على الجمالين».

و كذلك الرواية ٥ و ٦ و ١١ لأن سند الرواية ٦ و ١١ ينتهى الى سليمان بن جعفر الجعفرى، و هو يروى بالواسطة عن أبى عبد الله عليه السلام و الواسطة غير مذكورة باسمه بل المذكور بهذا اللفظ «سليمان بن جعفر الجعفرى عمن ذكره عن أبى عبد الله» و يحتمل أن يكون من ذكره لسليمان كان هو إسحاق بن عمار الراوى للرواية ٥ فكانت هذه الروايات الثلاثة أيضاً رواية واحدة.

و تبقى رواية اخرى عن السكونى و هى الرواية ٩ المتعرضة لعدم وجوب القصر على سبع طوائف، و رواية اخرى عن على بن جعفر و هى الرواية ٧ المتعرضة لحكم أصحاب السفن.

[فى ان سند الروايات ينتهى الى ستة نفر]

فبعد هذا الحدس نقول: سند هذه الروايات ينتهى الى ستة نفرات: الأول هشام بن الحكم، الثانى زرارة، الثالث اسحاق بن عمار، الرابع محمد بن مسلم، الخامس السكونى، السادس على بن جعفر، و على كل حال سواء يقوى هذا الحدس أم لا، يستفاد من بعض هذه

الروايات كون عدم وجوب القصر على بعض العناوين

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ١٩٩

المذكورة في الروايات معللاً بالعلّة.

فمن العلل المذكورة ما ذكر في الرواية ٢ و ١٢ من كون وجوب الإتمام على العناوين المذكورة في الروایتين هو كون السفر عملهم، حيث قال بعد ذكر العناوين إن وجوب الإتمام عليهم في سفر كانوا أو في حضر «لأنه عملهم».

و من العلل ما ذكر في الرواية ٥ من كون عدم التقصير على الملاح و الاعراب هو «بيوتهم معهم» و كما في الرواية ٦ بعد ذكر عدم وجوب القصر في السفر على الأعراب «إنّ منازلهم معهم».

**[المراد من قوله عليه السلام (بيوتهم معهم) عدم بيت لهم]**

ثم إن المراد من قوله (بيوتهم معهم) أو (منازلهم معهم) هو عدم كون بيت و منزل مستقر في محل لهم أصلا، بحيث لا يكون لهم منزل و هم بلا منزل و مقام في دار الدنيا، و ما اتخذوا بيتا و منزلا لأنفسهم، مثل البدوى الذي يكون بحسب وضعه الطبيعي لا يزال منتقلا من صقع الى صقع حتى يجد مواضع القطر و نبت الشجر، و لا يكون له موقف مستقر يترددون و يمشون من ناحية الى ناحية اخرى لطلب القطر و نبت الشجر، و تكون بيوتهم معهم، لأنّ بيوتهم عبارة عن الخيمة و الفسطاط يسكنون فيها، و هي معهم، و لم يتخذوا منزلا في محل معين لأنفسهم حتى يصيروا بالسفر بعيدا عن منازلهم مثل سائر المسافرين، و لا يكون السفر لهم من الطوارئ و العوارض الطارئة عليهم، و لا يكون أمرهم مثل أمر من يخرج تارة من منزله و مقامه، و يسافر في طلب أمر الى بلد أو قرية و يصير بعيدا عن منزله بسبب هذا السفر، و بعد حصول مقصده يعود مجددا الى منزله و مستقره و يسكن فيه، بل هؤلاء الأشخاص ما دام العمر في السفر يمضون عمرهم بهذا المنوال لأنّ بنائهم في الدنيا على السير و الحركة.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٠

فعلی هذا یمکن أن یدعی خروجهم من رأس من العمومات الدالة علی وجوب القصر فی السفر علی المسافر، و عدم کونهم من مصادیق العام أصلا، و خروجهم موضوعا من العمومات الدالة علی وجوب القصر علی المسافر فی السفر، لأن قوله «١» تعالی وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِی الْأَرْضِ فَلَیْسَ عَلَیْکُمْ جُنَاحٌ أَنْ تُقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ خطاب علی من یمکن له منزل و مستقر و مقام معین بحسب وضعه الطبیعی و البناء الأصلي، فأمرهم بأنکم إذا ضربتم فی الأرض یعنی: إذا سافرتم و خرجتم من منازلکم فعلیکم القصر، لأنّ ظاهر الآیة و کذا بعض الأخبار الدالة علی وجوب القصر علی المسافر، هو کون السفر طائرا و عارضا للشخص، فمن کان السفر طارئا علیه، و الحال أنّه لیس معنونا بهذا العنوان دائما فعليه القصر، لأنّ الله تعالی قال: و إذا ضربتم فی الارض یعنی الزمان الذی ضربتم فی الأرض، فلا بدّ و أن یمکن للمشمول لهذا الخطاب زمان آخر غیر هذا الزمان، لم یکن ضاربا فی الأرض حتی یقال له إذا ضربت فی الأرض فلا جناح علیک أن تقصیر الصلوة، فمن کان دائما مشغلا بالسفر و الضرب فی الأرض، و لا مقام و لا منزل له حتی یعدّ بالسفر ضاربا، و یمکن بینه معه کما قلنا فی البدوی، فلا تشملہ الآیة و لا ما یمکن لسانه لسان الآیة من الأخبار.

[يمكن ان يقال بخروج البدوي موضوعا عن حكم القصر]

فأجل هذا يمكن دعوى خروج من كان بيته معه أو منزله معه كالبدوى موضوعا عن حكم وجوب القصر، بحيث لو كنا وعمومات وجوب القصر، و لم تكن فى البين رواية دالة على عدم وجوب القصر على اصحاب هذا العنوان لقلنا بعدم وجوب القصر على من كان بيته معه، لعدم شمول أدلة وجوب القصر على

(١) سورة النساء / الآية ١٠١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠١

المسافر له من رأس، و ظهر لك ممّا مَرَّ منّا ما هو المراد من كون بيوتهم معهم أو منازلهم معهم الذى جعل علّته لعدم وجوب القصر على البدوى فى رواية، و على البدوى و الملاح فى رواية اخرى.

### [المراد من العلة اعنى كون السفر عملهم]

و أمّا العلة الأخرى أعنى كون السفر عملهم الذى جعل علّته لأربع طوائف فى رواية «١» و لخمس فى رواية «٢» اخرى نقول: إن الظاهر من العلة، هل أن كون السفر شغلهم و حرفتهم و كسبهم بحيث إنه لو كان مصداق من مصاديق احد هذه العناوين الاربعة أو الخمسة المذكورة فى الروايتين، اتّخذ هذا العمل لا بعنوان الشغل و الحرفة و التكسب، كان خارجا عن مصداقته لموضوع وجوب الإتمام فى السفر، مثلا اتّخذ احد شغل المكاراة و صار مكاريا، لكن ليس غرضه من اشتغاله بهذا الشغل التكسب، بل كان غرضه التقرب الى الله بهذا العمل، يكون خارجا عن هذا الحكم لعدم شمول العلة له، بعد كون المراد منها هو كون السفر عمله بعنوان التكسب و اتّخذه حرفه.

أو يكون المراد من العلة هو صرف كون السفر عملا له سواء كان بعنوان اتّخاذ هذا العمل حرفة و كسبا و شغلا فى قبال ساير الحرف و التكتسبات و المشاغل أو لا، بل يدور الحكم مدار كون السفر عمله بأى نحو كان، فيدخل المثال المتقدم فى العلة، لأنّ السفر عمله فى المثال المتقدم على هذا و لو لم يكن اشتغاله بالمكاراة بعنوان الاكتساب. الظاهر من كون السفر عملا هو الثانى، لأنه لم يؤخذ فى العلة إلّا كون السفر

(١) الرواية ٢ من الباب ١١ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

(٢) الرواية ١٢ من الباب ١١ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٢

عملا- للشخص، فمتى حصل هذا العنوان أعنى: صار السفر عملا له و بالفارسية «كار أو» فلا يجب عليه القصر فى السفر، كما أن العرف يساعد مع هذا، لانهم لا يفهمون من كون السفر عملا للشخص الا هذا.

### [هل يلزم كون السفر عملهم دائما او لا؟]

ثمّ بعد كون المراد من العلة أن يكون السفر عملا سواء كان بعنوان اتّخاذ السفر حرفة و كسبا أم لا، فهل يلزم أن يكون السفر عملا دائما بحيث يكون شخص المعنون بهذا العنوان فى السفر دائما، و لم يكن فى منزله و لا حضر له أصلا كما ربما بتوهم من ظاهر قوله فى مقام بيان ذكر العلة، بدعوى أن الظاهر من العلة المذكورة كون عمله السفر، و لا- ينطبق هذا العنوان الا على من يكون دائما متشاعلا بالسفر.

أو لا- يلزم ذلك، بل يكفى فى كون السفر عمله أن يكون غالبا مشغلا بالسفر بحيث يكون حضره نادرا أو يكون فى مقابل سفره كالمعدوم، و يكون سفره فى الكثرة بحد يكون عند العرف السفر عمله و أن يتوقف فى بلده أو منزله أيضا بندرة.

أو لا- يلزم هذا المقدار أيضا فى صدق كون السفر عمله، بل يكفى فى صدق هذا العنوان على الشخص أن يكون سفره اكثر من حضره بمعنى: أنه و إن توقف فى سفره توقفا كثيرا و لا يكون حضره بالنسبة الى سفره نادرا، و لكن يكون سفره بحد يكون مقداره بحسب الزمان و العدد- على ما يأتى الكلام فيه- أكثر من حضره، فيعد العرف باعتبار اكثرية سفره من حضره أنه ممّن يكون السفر

عملا له.

ثم بعد فرض حصول عنوان كون السفر عملا بكون السفر اكثر من الحضر فيقع الكلام في أن الأكثرية المعتبرة في السفر، هل يكون بأكثرية السفر من الحضر عددا بمعنى كون عدد أسفاره أكثر من عدد توقفه في بلده و في الحضر، أو يكون أكثرية سفره من حضره زمانا، بمعنى كون زمان أسفاره أكثر من زمان حضره، مثل

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٣

أن يكون في كل شهر عشرين يوما في السفر و عشرة أيام في الحضر؟

لا- يبعد أن يكون الميزان بالأكثرية بحسب الزمان بناء على كون الميزان في حصول عنوان كون السفر عملا بكون السفر أكثر من الحضر، فيصدق كون السفر عملا إذا كان زمان سفر الشخص أكثر من حضره، لا أن يكون عدد السفر أكثر من الحضر «١» ثم إنه إن كان المراد من حصول عنوان كون السفر عملا ما ذكرنا في الاحتمال الثالث أعني: بأكثرية السفر من الحضر فتصير نتيجة هذه العلة أعني: كون السفر عملا هو ما يظهر من كلمات المشهور من عنوانهم في هذا المقام بكون أحد الشرائط في وجوب القصر هو أن لا يكون سفر المسافر أكثر من حضره.

لأنه على هذا الاحتمال يتحقق عنوان كون السفر عملا كون السفر أكثر من الحضر.

فبعد ذلك هل نقول بالاحتمال الأول، و إنه لا بدّ في حصول عنوان كون السفر عملا أن يكون الشخص مشغلا دائما بالسفر؟

أو نقول بالاحتمال الثاني و إنه يحصل هذا العنوان إذا كان السفر عمله غالبا بحيث يكون مقامه في وطنه نادرا؟

(١) أقول: بل لا يعقل كثرة السفر من الحضر بحسب العدد لأنّ العدد لا يحصل في كل من السفر و الحضر الا بالخروج من الحضر الى السفر، و من السفر الى الحضر، فالعدد لا بدّ و أن يكون متساويا في الحضر و السفر، مثلا من يخرج من منزله للسفر فيعود من السفر الى منزله، فيعدّ هما سفرا واحدا و إذا خرج من وطنه ثانيا و سافر ثم عاد الى منزله فيعدّ هذا سفرا ثانيا، و هكذا فلو سافر سافرين فيكون سفره مرتين، و يكون وقوفه في بلده أيضا مرتين لحصول التعدد بالذهاب و الاياب فالسفر و الحضر دائما متساويان في العدد، فلا يفرض أكثرية السفر من الحضر عددا، فيكون الميزان بأكثرية السفر من الحضر بحسب الزمان. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٤

أو نقول بالاحتمال الثالث و إنه يكفي في حصول هذا العنوان كون السفر أكثر من الحضر، حتى صار المستفاد من العلة ما عنونه المشهور من ذكرهم في طي شرائط وجوب القصر، بأنّه من الشرائط أن لا يكون سفره أكثر من حضره.

#### [المستفاد من رواية زرارة يجب على أربعة طوائف]

ثم نقول توضيحا للمطلب: بأن المستفاد من الرواية التي رواها زرارة (قال قال أبو جعفر عليه السلام: «أربعة قد يجب عليهم الإتمام في سفر كانوا أو حضر: المكارى و الكرى و الراعى و الاشتقان لأنّه عملهم» «١» و هي من الروايات الصحيحة تنتهي باسناد ثلاثة الى حريز- أعني: يكون ناقل كتاب حريز ثلاثة نفرات- و حريز يروى عن زرارة، فالرواية معتبرة من حيث السند، و المستفاد منها هو عدم وجوب القصر على هذه الطوائف الأربعة، بل عليهم الإتمام.

أحدها: المكارى، و الظاهر منه من يكرى الدواب، سواء كان دابته الحمير أو الجمال أو البغال.

و ثانيها: الكرى، و لا يبعد أن يكون المراد منه البريد، لا من يكرى نفسه لارسال الكتب.

و ثالثها: الراعى.

و رابعها: الاشتقان، و مضى الكلام في ما هو المحتمل من معنى الاشتقان.

ثم بعد ذكر هذه العناوين الأربعة في الرواية، علل الحكم بقوله «لأنه عملهم» و الظاهر كون الضمير في قوله «لأنه» راجع الى السفر يعنى: لأن السفر عملهم، و احتمال كون الضمير راجعا الى مبدأ اشتقاق هذه العناوين الأربعة، فتكون المعنى

(١) الرواية ٢ من الباب ١١ من أبواب الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٥

لأن المكاراة أو الكرى أو الرعى أو الاشتقائية عملهم بعيد.

فعلى هذا يكون منشأ الحكم كون السفر عملا لهذه العناوين فتكون - على هذا بعد الدقة - هذه العناوين خارجة عن حكم المسافرين من رأس، لأن بعد ما يستفاد من الآية الشريفة (إذا ضربتم) الخ و بعض أخبار الباب بأن القصر المجعول للمسافر يكون من باب كون السفر له على خلاف مقتضى طبعه و وضعه، لأن السفر ضعف و مشقة و كلفه عليه، فارق الشارع و قصر عن الصلاة في حقه. فيظهر من ذلك أن المكارى و أخواته الذى يكون السفر لهم امرا معمولا - و لا - مشقة لهم، لكونه عملهم، فهم خارجون عن حكم وجوب القصر من رأس، فهم خارجون موضوعا عن المسافر الواجب عليه القصر في السفر، لأن حكم القصر يكون ثابتا للمسافر الذى قلنا، فهم خارجون عنه.

#### [فى ذكر بعض الجهات المربوطة بما نحن فيه]

ثم بعد ذلك يقع الكلام فى المراد من العلة أعنى: كون السفر عملا لهم، و يقع الكلام فيه فى بعض الجهات: الجهة الاولى: يقع الكلام فى أنه هل يعتبر فيمن لا يجب عليه القصر، لأجل كون السفر عملا له، بأن يكون السفر عمله دائما بحيث يكون بنائه مثلا على المكاراة فى مدة العمر؟ فلازمه اختصاص حكم وجوب الإتمام فى السفر على المكارى الذى كان بنائه على هذا الشغل دائما.

أو يكفى صرف كون هذا العنوان عمله و لو فى بعض الأزمنة، مثل من يكون بنائه على المكاراة فى نصف السنة أو ربع السنة؟ أو تتوسع دائرته أزيد من هذا، و هو أن التعليل يشمل من كان عمله المكاراة من باب الاتفاق أياما، مثلا كان له حمير فعزم على المكاراة حتى يجد من يشتري تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٦

حميره فيصير مشغلا بالمكاراة لاجله، و يسافر مرات بهذا العنوان، فنقول بشمول التعليل له لأن المكاراة عمله فعلا. أو يقال أصلا بكفاية ذلك و حصول العنوان و لو بمرة واحدة، مثلا من يكون عنده جمال، فبنى على أن يسافر بعنوان المكاراة مرة، كان الواجب عليه الإتمام فى هذا السفر لأن السفر عمله فعلا. لا يخفى عليك أن السفر مرة واحدة بعنوان المكاراة، غير موجب لوجوب الإتمام فى السفر، لعدم تحقق عنوان المكاراة، بذلك السفر و لا يحصل بذلك عنوان كون السفر عملا للشخص، فهذا الفرض خارج مسلما. و أمّا إذا كان بناء الشخص على المكاراة دائما، و الاشتغال بهذه الحرفة أبدا، فهو داخل فى موضوع حكم المكارى الذى يجب عليه الإتمام فى السفر، بل هذه الصورة هى الصورة المتيقنة دخولها تحت هذا العنوان الواجب عليه الإتمام فى سفر كان أو حضر.

#### [لا يبعد دخول من كان بنائه على المكاراة فى نصف سنة أو ربعها]

و لا يبعد دخول القسم الثانى أيضا، و هو ما إذا كان بنائه على المكاراة و الاشتغال بهذا الشغل فى نصف كل سنة أو ربعها، مثلا فى الشتاء أو الصيف، لصدق المكارى عليه، و لصدق كون السفر عمله فى هذا الزمان المشغول بشغل المكاراة.

أما الصورة الثالثة وهى ما إذا كان بناء الشخص على الاشتغال بهذا العمل اتفاقاً، ولكن لا مرة واحدة، مثل ما إذا كان عنده بغال أو حمير ولا- عمل له، و أراد أن يبيعها، فيبنى على المكاراة ما لم يبيعها، و اشتغل بذلك العمل مدة و سافر مرات فى هذا العمل، فهل يجب عليه القصر فى هذا السفر المشغول بهذا العمل، أو يجب عليه الإتمام، فهذه الصورة مورد الإشكال، فهل نقول: بوجوب القصر عليه لعدم صدق

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٧

كون السفر عمله بمجرد ذلك، أو نقول: بوجوب الإتمام عليه بدعوى صدق كون السفر عمله فى هذه المدة التى اشتغل فيها بالمكاراة؟

الجهة الثانية: فى أنه هل يعتبر فى صدق كون السفر عملاً أن يكون سفر الشخص فى خصوص هذا العمل أم لا؟ مثلاً تارة يسافر المكارى فى عمله، بأن يكرى دوابه و يذهب معها، فسفره فى عمله بلا شبهة، و هذا هو القدر المتقين من الصورة التى تكون العلة شاملة لها

و تارة يسافر هذا المكارى فى غير عمله، و فى هذا القسم يتصور:

تارة بأن يسافر مع دوابه فى غير عمله، مثل أن يسافر لحمل أهل بيته للزيارة، مثلاً من بلده الى بلد آخر الذى يكون مكاراته من بلده إليه، فهو فى هذا السفر يكون وضعه بعينه كسفراته الواقعة منه فى المكاراة، غير أنه فى سائر أسفاره كان يحمل الأمتعة أو الأشخاص على دوابه، و فى هذا السفر يحمل أهل بيته.

و تارة يسافر بنفسه مثلاً الى الزيارة، و لا يحمل دوابه معه، فهو فى هذا السفر ذهب و سافر فى غير شغله و بدون وسيلة شغله، أعنى: بدون دوابه، فيقع الكلام هو الحق فى هذه الفروع.

أما الصورة الاولى فكما قلنا، فهى القدر المتقين من الصور التى تشمل العلة لها، و أما الصورة الثانية فهل يصدق فى كلتا صورتين أن السفر عمله، أو لا يصدق كون السفر عمله، أو يقال بالتفصيل بين الصورة الاولى من الصورة الثانية، و بين الصورة الثانية، من الثانية فنقول بوجوب القصر فى الاولى منها دون الثانية منها.

و هل يكون فرق فى صورتين بين ما يكون الضمير فى قوله «لأنه عملهم»

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٨

راجعاً الى السفر فيكون حاصل المراد من العلة، هو أن عدم وجوب القصر على هذه العناوين المذكورة فى الرواية يكون لاجل كون السفر عملهم.

و بين ما يكون الضمير راجعاً الى مبدأ اشتقاق هذه العناوين، فيكون حاصل المراد من العلة هو عدم وجوب القصر عليهم لأن المكاراة أو الكرى أو الرعى أو الاشتقائية عملهم، كما ذكرنا احتمالاً قبلاً- و استبعدنا احتمالاً، لكونه خلاف الظاهر للزوم ذلك أولاً حمل الضمير على مبدأ اشتقاق هذه العناوين لعدم إمكان إرجاع الضمير الى نفس هذه العناوين، لعدم صحة أن يقال بأن المكارى عمل المكارى، بل يريد أن يقال المكاراة عمل المكارى فيصير إرجاع الضمير الى مبدأ اشتقاق العناوين المذكورة لا إلى انفسهم، فعلى هذا يلتزم عود الضمير الى غير ما هو المذكور قبل ذكر الضمير.

### [العلّة لوجوب القصر كون السفر عملهم]

و ثانياً إن ما هو موضوع له للضمير كما حققنا فى محله فى الاصول هو الإشارة، و الإشارة لا بدّ و أن تكون الى شىء معيّن، و ما هو معين و ظاهر هنا هو كون الضمير إشارة الى السفر، فيكون المعنى أن السفر عملهم.

أم لم يكن فرق فى هذا حيث الذى يكون مورد الكلام من حيث ارجاع الضمير الى السفر، أو الى مبدأ اشتقاق هذه العناوين، لأنه



بناء على إرجاع الضمير الى مبدأ اشتقاق هذه العناوين، و كون حاصل العلة إن المكارة أو الرعى أو الكرى أو الاشتقانية عملهم مع ذلك لا إشكال في أن كون هذه العناوين عملهم في السفر صار سببا لعدم وجوب القصر عليهم في السفر، و أن هذه الطوائف حيث كون عملهم هذه الأمور في السفر لا يجب عليهم القصر، و نفهم ذلك من مناسبة الحكم و الموضوع، فتكون العلة على هذا أيضا كون السفر عملهم بالمكارة أو بالكرى أو

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٠٩

الرعى أو الاشتقانية، فلا فرق في ما نحن بصدد بين كون الضمير راجعا الى مبدأ هذه العناوين، و بين كون الضمير راجعا الى السفر، لأنه واضح بأن العلة تكون كون السفر عملهم، فبعد عدم الفرق بينهما و مضافا الى بعد احتمال كون الضمير راجعا الى مبدأ اشتقاق هذه العناوين كما قدمنا، فما هو الحق في المقام؟

فهل نقول: باشتراط كون السفر عملهم في خصوص هذه العناوين حتى يجب القصر على المكاري مثلا إذا كان سفره غير عمله؟ أولا يشترط كون السفر في خصوص هذه العناوين عملهم، بل يكفي صدق كون عملهم أحد هذه العناوين، و لو سافر اتفاقا في سفر في مقصد غير هذه العناوين التي تكون شغله و حرفته فوجب عليه التمام. «و قد اكتفى سيدنا الأستاذ مد ظله في هذا المقام بذكر الاحتمالين و وجههما و لم يقوى أحد طرفي المسألة».

### ذكر الاحتمالات الثلاثة في كون المراد من العناوين

و أمّا ما ورد في الرواية ١ و ١٠ و هو قوله عليه السلام (المكاري و الجمال الذي يختلف و ليس له مقام) فالظاهر منه هو تقييد الحكم بوجوب التمام على المكاري و الجمال بكون المكاري و الجمال ممتن يختلف و ليس له مقام، فيحتمل في هذا الكلام احتمالات: الاحتمال الأول: ما يظهر من مفتاح الكرامة من كون المراد من هذا القيد هو أن لا يبقيا عشرة أيام في منزلهم، و جعل قوله عليه السلام (يختلف و ليس له مقام) من ادلة وجوب القصر على المكاري إذا أقام عشرة أيام في منزله. «١»

(١) مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٥٤١.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٠

الاحتمال الثاني: أن يكون المراد من قوله «يختلف و ليس له مقام» هو أن لا يكون للمكاري منزل و محل و مقام أصلا، فالمكاري و الجمال إذا لم يكن لهما منزل مستقر و مقام معين أصلا، فلا يجب عليهما القصر. الاحتمال الثالث: أن يكون المراد هو أن المكاري و الجمال الذين يكونان غالبا في السفر و يكون وقوفهما في الوطن نادرا بحيث يكون كالمعدوم، و يعد كلا مقام و كلا منزل، يجب عليهما الإتمام و لا يجب عليهما القصر. إذا عرفت هذه الاحتمالات الثلاثة نقول:

إنه يأتي الكلام عند ذكر بعض الروايات الواردة في المسافر الذي أقام عشرة أيام في منزله، أنه على تقدير تمامية هذه الروايات، إذا أقام المكاري عشرة أيام يجب عليه القصر إذا سافر، لأنه أقام عشرة أيام في منزله، فيحمل قوله (يختلف و ليس له مقام) الوارد في الرواية ١ و ١٠ من الباب ١١ من أبواب الصلاة المسافر من الوسائل، على أن المراد من المكاري و الجمال هو الذي يختلف و لم يقيم في بلده عشرة أيام، لا أن تكون هذه الرواية أعني الرواية ١ و ١٠ دليلا بنفسها على اعتبار عدم إقامة العشرة في البلد على المكاري الذي يجب عليه التمام، كما احتمله صاحب مفتاح الكرامة رحمه الله، لانه لا دلالة للرواية على هذا بظاهرها، بل قابل للحمل على ما يستفاد من الروايات التي يأتي الكلام فيها، و نقول ما ينبغي من أن يقال في الرواية ١ و ٥ و ٦ من الباب ١٢ من أبواب الصلاة المسافر من الوسائل أن هذه الثلاثة ليست إلا رواية واحدة، و ان عدها صاحب الوسائل ثلاثة روايات، و يأتي الكلام في مقدار دلالتها إنشاء

الله.

ثم إنه بعد ما ذكر لك ما هو المراد من العلتين الواردتين في بعض روايات

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١١

الباب الاولى التعليل بكون السفر عملا، و الثاني التعليل بكون بيوتهم معهم.

### [العناوين التي ذكر في الروايات تبلغ عشرة]

ف نقول إن العناوين التي ذكرت في روايات الباب تبلغ عشرة:

المكاري، و الجمال، و الكرى، و الراعى، و الاشتقان، و البدوى، و الملاح، و الجابى الذى يدور فى جبابته، و الأمير الذى يدور فى إمارته، و التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق.

و تبلغ سبعة بناء على عد الجمال من مصاديق المكاري، لأن كلا منهما يشتغلون بكري دوابهم إما الحمار و إما البغل و إما الجمل فى الاسفار لحمل مال التجارة أو الاشخاص، و بناء على جعل الراعى من مصاديق الكرى، لأن الكرى من يكري نفسه إما لأن يسافر للمواظبة على الدواب مثلا، أو يصير بريدا مثلا، أو يجعل راعيا للأغنام، و كذلك الاشتقان و إن بقى الإشكال فى فهم المراد منه، و لكن بناء على كون المراد منه البريد فهو أيضا من مصاديق الكرى.

### [ذكر المراد من العناوين المذكورة]

إذا عرفت ذلك فنقول: إن من العناوين المذكورة، البدوى المعبر عنه بالاعراب فى بعض روايات الباب، فالمراد منهم من كان بنائه على السير من جانب الى جانب آخر، و بيته معه و ما اختار منزلا لنفسه حتى يصير بالسير بعيدا عنه، بل كلما يذهب من مكان ينزل فى مكان يكون بيته و منزله معه، و لا يلزم فى صدق هذا العنوان عليه أن لا يتوقف فى محل أياما مثلا شهرا أو شهرين، بل الميزان هو عدم اختياره لنفسه منزلا مستقرا غير ما هو معه و يسوق مع نفسه، فمتى يكون معنونا بهذا العنوان يجب عليه الإتمام كمن ليس مسافرا. نعم لو اختار لنفسه منزلا و مستقرا، و ترك وضعه و خرج من مصداق البدوى، فيجب عليه التقصر إن سافر فى هذا الفرض، كما أنه لو كان وضعه كذلك

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٢

أعنى: بيته معه و لكن سافر الى محل فى غير الجهة التي يذهب من صقع الى صقع، مثلا يكون بيته معه و يطلب موضع القطر و منبت الشجر، و لكن اتفق له السفر الى محل لغير ما هو ديدنه، مثلا سافر للزيارة، فيجب عليه القصر فى هذا السفر، لعدم كونه فى هذا السفر على ما هو وضعه و ديدنه، بل هو فى هذا السفر سافر فى غير جهة بدويته و ليس فى هذا السفر بيته معه، فلا يشمل التعليل.

و من هذه العناوين الملاح، فإن كان الملاح بحيث لا يكون له مقام و بيت مستقر فى البر، و تكون نسبة كل من السواحل إليه بالسوية، لعدم اتخاذ بعضها محلا لنفسه، بل بيته معه بمعنى: أنه فى البحر و على سفينته، فمعه بيته و منزله متى يذهب مع السفينة فى البحر، يكون حاله كحال البدوى و شبهه به فى موضوعيته لعدم وجوب القصر.

و إن كان له بيت و منزل و مستقر فى أحد البلاد أو القرى، و كانت ملاحته بأن يذهب مع السفينة، و يجىء الى المنزل، و يكون شغله هذا العمل بالذهاب و العود الى منزله، فيكون هذا القسم من الملاح اشبه بالمكاري، لأنه يبعد من وطنه و منزله بالسفر و لكن السفر يكون عمله.

و من هذه العناوين المكاري، فالمتعارف فيه من كان له منزل و بيت و مستقر فى محل، و له وطن معين، و لكن كما قلنا فى طى الكلام فى مقام ذكر المراد من قوله «لأنه عمله» أن السفر يكون عمله، و يكون المتعارف فى المكارين هذا القسم، لأنهم يشتغلون

بهذا الشغل، و المتعارف من المشتغل بهذا الشغل أن يكون بنائه بأن يذهب من منزله الى الأسفار لحمل الاشخاص أو لحمل مال التجارة و غيرها، و يعود الى منزله، فهو مسافر و يكون هذا السفر شغله و يبعد عن وطنه و منزله، و لكن يجب

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٣

عليه الاتمام لكون السفر عمله.

نعم لو فرض وجود مكار لا- بيت له يستقر فيه أصلا، بل يكون مَمَّن بيته معه، و يكون دائما من محل الى محل آخر، فيكون شبيها بالبدوى، و لكن هذا الفرض خارج عن المكارى المتعارف.

و من هذه العناوين الجمال، و هو مثل المكارى بحسب المتعارف، فإنه أيضا مع كونه ذا منزل مستقر يخرج من منزله و يعود إليه مع جماله كالمكارى.

و من هذه العناوين الكرى، فهو من يكرى نفسه.

فإن أكرى نفسه لمسافات لم تبلغ المسافة الموجبة للقصر، فهو خارج عن موضوع الكرى الوارد فى أخبار الباب، لأن مقتضى هذه الأدلة إخراج هذه العناوين من الأدلة الدالة على وجوب القصر.

فيكون الحاصل أن من يجب عليه القصر مع قطع النظر عن طرؤ أحد هذه العناوين، لا يجب عليه القصر بل يجب عليه الإتمام إذا طرأ عليه أحد منها، فمن لم يكن القصر عليه واجبا- مع قطع النظر عن ذلك- لاجل جهات اخرى مثل من كان سفره أقل من المسافة الشرعية، فلا نظر لهذه الأدلة إليه، لعدم وجوب القصر عليه من رأس و لو لم يطرأ أحد هذه العناوين.

لأن الظاهر من هذه الأدلة هو كون هذه العناوين بنفسها موجبة للقصر مع قطع النظر عن شرائط اخرى.

فعلى هذا نقول: إن الكرى و كذلك غيره من العناوين المذكورة كالملاح إذا كان سيرهم أقل من المسافة الموجبة للقصر فيكون خارجا عن موضوع الكلام فى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٤

هذا المقام.

و إن أكرى نفسه للمسافات البالغة حد المسافة الموجبة للقصر، فإن كان السفر عمله فهو كالمكارى لأن ذلك اعنى الكرى عمله و تشمله العلة، و إن كان ذلك شغله، و فرض عدم بيت له أصلا، بل كان كل يوم فى محل و لا وطن مستقر له، فهو كالبدوى و ان كان ذلك فرضا نادرا غير واقع.

و من هذه العناوين الراعى، فإن كان رعيه فى أقل من المسافة الموجبة للقصر، مثل أن يرعى الاحشام و الأغنام فى حوالى البلد أو القرية، و لم يبعد من محله إلّا الى فرسخ أو فرسخين مثلا، فيجب عليه الإتمام، لا لكون الرعى شغله، بل لعدم كونه بعيدا عن وطنه بحد المسافة الموجبة للقصر، و هذا القسم هو المتعارف من الراعى.

و إن كان الراعى راعيا و يبعد عن وطنه أزيد من المسافة الموجبة للقصر، و كان الرعى شغله بحيث يكون كل يوم ذاهبا الى المسافة البالغة حد المسافة الشرعية و جئيا كذلك، و يكون السفر عمله، فهو كالمكارى.

و إن كان راعيا و يكون وضع رعيه بأنه يدخل كل يوم فى واد من البوادي فهو كل يوم فى واد و محل غير اليوم الآخر، و لا مستقر و منزل له أصلا، فيكون كالبدوى، و لكن هذا القسم غير متعارف فى الراعى.

**[الكلام حول التاجر الذى يدور فى تجارته]**

إشارة

و من هذه العناوين التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق.

و هذا العنوان كان مذكورا في رواية السكوني فقط و المراد منه يظهر بعد بيان المراد من التاجر و اقسامه.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٥

فنقول: إن التاجر، و هو الذي يكون شغله التجارة، و بعبارة اخرى هو الذي جعل شغله أن يشتري شيئا أو اشياء بقيمة رخيصة حتى يعيه بقيمة غالية، و كان هذا شغله فهو على قسمين: قسم منه هو الذي يكون شغله ذلك، و يريد الانتفاع و الفائدة باختلاف الزمان مثل التاجر الذي يشتري الحنطة مثلا في الصيف، و يريد أن يبيعها في الشتاء، لأن قيمتها رخيصة في الصيف و غالية في الشتاء. و قسم منه هو الذي يشتري الأجناس و الأشياء بقيمة، و كان وضع كسبه و تجارته أن يشتري بعض الأجناس في بعض البلاد بقيمة رخيصة حتى يبيعها في بلد آخر بقيمة غالية، فيكون نحو انتفاعه باختلاف الأمكنة، لأنه يطلع على قيمة الأجناس في أسواق البلاد، فيدرى أن قيمة الشيء الفلاني رخيصة في بلد و غالية في بلد آخر، فيشتري في البلد الذي تكون قيمته رخيصة لأن يبيعه في البلد الآخر الذي تكون قيمته فيه غالية، و إن اتفق تارة أنه يبيع ما اشتري في بلد في هذا البلد لصيرورة قيمته غالية بالنسبة الى قيمته التي اشتراها في هذا البلد، و لكن وضع تجارته و تحصيل النفع منها يكون باختلاف المكان، لا الزمان، و هذا القسم أيضا يتصور على قسمين:

[ذكر اقسام التاجر الذي يدور في تجارته]

القسم الأول: أن يكون وضع تجارة التاجر على هذا النحو، و لكن يكون بنائه على اشتراء الاجناس من بلده و إرسالها الى بلد آخر بوسيلة المكارى أو الجمال أو وسائل اخرى، تكون قيمة الاجناس التي اشتراها فيها أغلى من قيمة بلده، بدون أن يذهب هو بنفسه مع متاعه و أجناسه، مثلا يشتري الرمان من قم و يرسله الى طهران بوسيلة المكارى، لأن يبيعه و كيله او عامله مثلا في طهران، و هو بنفسه في قم و لم يخرج مع رمانه الى طهران.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٦

القسم الثاني: أنه يشتري بعض الامتعة من بلد و يسوقه الى بلد آخر بنفسه، فهو يذهب مع متاعه من بلد الى بلد آخر لأن يبيع في هذا البلد ما اشتراه في بلده و يكون وضع تجارته بهذا النحو، و بنائه على الانتفاع من التجارة بهذا الطريق.

إذا عرفت ما هو المراد من التاجر، و عرفت أقسامه، فما يقع الكلام فيه من هذه الاقسام - فيما نحن بصدد في هذا العنوان، أعني: التاجر الذي يدور في تجارته من سوق - الى سوق هو القسم الثاني، من القسم الثاني لأن المراد من التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق ليس التاجر الذي يكون وضع تجارته كما فرض في القسم الأول و لا القسم الأول، من القسم الثاني.

لأن قسم الأول يكون وضع تجارته باختلاف الزمان لا المكان، فهو في مكان واحد يريد الانتفاع من تجارته باختلاف الأزمنة.

و القسم الأول من الثاني أيضا و إن كان وضع تجارته و الانتفاع منها باختلاف الامكنة، لكن لا يذهب مع متاعه من سوق الى سوق. فالقابل هو القسم الثاني من القسم الثاني، و هو الذي أراد الانتفاع من التجارة، و وضعه في تجارته بأن يسوق بنفسه متاعه من سوق بلد الى سوق آخر، و هذا القسم يتصور له أربعة صور.

فتارة يكون وضع تجارة التاجر على أن يشتري شيئا من سوق بلد، ثم يخرج الى بلد آخر و يبيعه في سوق هذا البلد، سواء كان سوقه كالأسواق المعمولة في زماننا، أو كالأسواق المعمولة سابقا عند الأعراب، مثل سوق عكاظ، ثم يشتري شيئا من سوق هذا البلد و يذهب الى بلد آخر و يبيعه في سوق هذا البلد، و هكذا.

و تارة يكون وضع تجارته بأن يشتري شيئا من سوق بلد و يذهب به الى بلد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٧

آخر، و يبيعه في سوق هذه البلد، و يشتري متاعا يدرى بأن فيه النفع إن ذهب به الى البلد الذي خرج منه، فيشتري هذه المتاع و يعود

الى البلد الذى خرج منه، ولا- يسافر الى بلد ثالث، و كان شغله التجارة بهذا النحو، مثلا يشتري متاعا من قم و يذهب الى طهران فيبيعه، و يشتري متاعا آخر من طهران و يعود الى قم و يبيعه فيه، و هكذا.

و تارة يكون وضعه فى التجارة بأن يشتري متاعا أو أمتعة من بلد، و يذهب به الى بلد آخر و يبيعه، و لا يشتري شيئا فى هذا البلد للتجارة، بل يعود مجددا الى البلد الأول، و يشتري أيضا متاعا و يذهب به الى ذلك البلد لأن يبيعه، و هكذا يكون وضع تجارته بأن يشتري الرمان من قم و يسوقه بنفسه الى طهران، و يبيعه فى سوقه، و يعود الى قم بدون أن يشتري مال التجارة من طهران، ثم يشتري مجددا من قم متاعا و يعود الى طهران لأن يبيعه، و يكون بهذا النحو وضعه فى التجارة.

و تارة يكون وضع التاجر فى التجارة بعكس ذلك بأن يذهب من بلده يشتري من بلد آخر متاعا حتى يعود و يبيعه فى بلده، مثلا يخرج من قم و يذهب الى طهران و يشتري متاعا، و يعود و يبيعه فى قم بدون أن يسوق بنفسه من قم الى طهران متاعا للبيع فى طهران.

لا يبعد أن يكون الظاهر من قوله عليه السلام على ما فى رواية السكوني (التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق) هو الصورة الاولى من هذه الصور الأربعة، و هو أن يكون وضع تجارته بأن يشتري الأمتعة من بلد، و يسوقه الى بلد آخر و يبيعه فيه، و الأمتعة من هذه البلد، و يذهب الى بلد آخر و يبيعه فيه، و

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٨

يشتري فيه أيضا أمتعة لأن يبيعه فى سوق آخر، فهو يدور فى تجارته من سوق الى سوق بدعوى كون الظاهر من سوق الى سوق هو هذا.

و لكن إذا راجعنا الى العرف، و نحاسب بالذوق العرفي نرى عدم الفرق بين هذه الصور الأربعة، بل يصدق على كلها بأنه تاجر يدور فى تجارته من سوق الى سوق.

فإنما أن يدور فى تجارته من بلد الى بلد آخر، و منه الى بلد ثالث، و هكذا كما فرض فى الصورة الاولى.

أو يدور فى تجارته بأن يسوق متاعا من بلد الى بلد، و يبيعه فيه، و يشتري متاعا آخر من هذا البلد و يبيعه فى البلد الأول بعد العود كالصورة الثانية.

أو يدور فى تجارته بأن يشتري متاعا و يسوقه بنفسه من بلده الى سوق بلد آخر، و يبيعه و يعود الى بلده، و يشتري مجددا متاعا، و يذهب الى البلد الآخر هكذا كالصورة الثالثة.

أو يدور فى تجارته بأن يخرج من بلد، و يدخل فى بلد آخر، و يشتري من سوقه متاعا، و يبيعه فى بلده، و يكون بهذا النحو وضع تجارته كالصورة الرابعة.

[لا يصدق العنوان بمجرد مرة بل لا بدّ ان يعد شغله]

ففى كل هذه الصور يصح أن يقال: هو تاجر يدور فى تجارته من سوق الى سوق، و لا إشكال فى عدم صدق هذا العنوان على الشخص بمجرد فعل ذلك مرة، بل لا بدّ و أن يكون بحيث يعد شغله و تجارته الدور من سوق الى سوق، فيدخل على ما مر فى هذا العنوان هذه الصور الأربعة.

ثم بعد ذلك يقع الكلام فى أنّه هل يكون العنوان المأخوذ- أعنى: التجارة-

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢١٩

دخيلا فى ثبوت هذا الحكم أعنى: عدم وجوب القصر، بل وجوب الإتمام، أم لا يكون دخيلا؟

فإن فرض أن أحدا فى شغله و حرفته و صناعته يخرج من بلده الى بلد آخر، و يشتغل بصنعتة، و يعود الى بلده، و يكون ذلك شغله و

وضع شغله، كالتجار الذين يكون وضع تجارتهم بالخروج من محل الى محل آخر و يشتغل بشغله و يعود الى محله، ثم يخرج الى بلد آخر، وهكذا.

فهل يمكن أن يقال بدخول مثل هذا الشخص في العنوان الماخوذ في رواية السكوني، و هو قوله عليه السلام (التاجر الذي يدور) الخ أولا؟

اعلم أن غرضنا هو أن عنوان التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق أولا يشمل التاجر الذي يكون وضع تجارته باحد انحاء الأربعة المتصورة المتقدمة أم لا، و ثانيا بعد ثبوت وجوب الإتمام لهذا العنوان، فهل يشمل هذا العنوان لمن كان له صنعة و حرفة كالنجار و الخياط أو غيرهما، و كان وضع كسبه بأن يسافر الى محل أو محلات، و يعمل عمله، و ينتفع من عمله، و يكون نحو شغله يدور من سوق الى سوق أولا- يشمل له، بل يختص بخصوص التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق جمودا على ظاهر العنوان الماخوذ في رواية السكوني.

و بعبارة أخرى مع قطع النظر عن التعليل الوارد في بعض روايات الباب بقوله عليه السلام «لأنه عملهم» و مع قطع النظر عن شمول هذه العلة لهذه الصور.

[يشمل عنوان تاجر يدور في تجارته لصاحب الحرف]

يكون الكلام في أن عنوان «التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق» الوارد في رواية السكوني بعد فرض صحته سندها، هل يشمل لكل هذه الصور الأربعة المتقدمة، و هل يشمل غير التاجر الذي يكون وضع حرفته و صنعته

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٠

مثل هذا التاجر، أعني يكون في حرفته و صناعته و خياطته يدور من سوق الى سوق؟

بل و هل يمكن أن يقال: بشموله لكل من يشتغل بالسفر بهذا النحو، بأن يذهب من بلده الى بلد آخر و يجيء و هكذا، و لو لم يكن تاجرا، و لا كاسباً، و لا ذي حرفة و صنعة، مثل من يكون بنائه بأن يخرج مثلاً من النجف الأشرف الى كربلاء للزيارة، فيكون دائماً مشغول بهذا العمل يذهب و يجيء، و يجيء و يذهب.

أولاً يمكن أن يقال بشمول هذا العنوان لهذه الفروض.

اعلم أنه كما قلنا يمكن دعوى شمول هذا العنوان في نظر العرف للصور الأربعة المتقدمة في التاجر الذي يذهب للتجارة، و إن كان لا يبعد دعوى كون المتبادر من قوله (تاجر يدور في تجارته من سوق الى سوق) لخصوص الصورة الاولى من الصور الأربعة المتقدمة، و لكن العرف يلقي الخصوصية، أعني: خصوصية كون دوره من سوق بلد الى سوق بلد، و منه الى سوق بلد آخر و هكذا، بل يكفي كون دوره من سوق الى سوق أعني: من بلد للتجارة الى آخر، للبيع و الشراء.

و كذلك مثل أصحاب الحرف و الصناعات، فإنهم أيضاً يعطون عملهم، و يأخذون بدلاً بعنوان المعاوضة أو الاجرة من الأشخاص، فإنهم أيضاً داخلون، لعدم الخصوصية في نظر العرف لخصوص التاجر، فيشمل العنوان لكل من يكون تجارته و حرفة و صنعته و كسبه بهذا النحو.

و أمّا غير ذلك، كمن كان عمله ذلك، لكن لا بهذه العناوين مثل من يذهب من النجف الى كربلاء للزيارة و يعود، و هكذا يكون عمله، فشمول هذا العنوان له مشكل، بل نقول بعدم شمول هذا العنوان له، هذا حال هذا العنوان، أعني: التاجر

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢١

الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق.

و هنا كلام آخر، و هو أن وجوب الإتمام و عدم وجوب القصر على صاحب هذا العنوان - أعني: التاجر الذي يدور في تجارته - و من

كان بحكمه بعد الغاء الخصوصية، يكون في ما كان ذلك شغل الشخص دائما، أو يكفي في وجوب الإتمام عليه في السفر مجرد كون ذلك شغله و إن كان مرة واحدة، أولا يلزم كون شغله دائما الدور من سوق الى سوق، و إن لم يكف في صدق هذا العنوان عليه وقوعه منه مرة واحدة، و لازم ذلك كفاية ذلك العنوان في وجوب الإتمام بمجرد كون ذلك شغله و لو كان في بعض السنة مثلا ستة اشهر من كل سنة، و لا يعتبر أن يكون مشغلا بهذا العمل في تمام السنة، أولا يكفي ذلك؟  
الاقوى كفاية ذلك لصدق هذا العنوان عليه عرفا و لو في بعض السنة.

#### [هل يلزم حصول هذه العناوين في اسفار موجبة للقصر]

الجهة الثالثة: هل يعتبر في هذه العناوين المذكورة في رواية زرارة «المكارى الخ» أن يكون حصول هذه العناوين للشخص في سفر لو لم تكن هذه العناوين يكون القصر واجبا عليه أولا يلزم ذلك، مثلا يلزم أن يكون حصول عنوان المكاراة للمكارى بالسفر الذى لو لم يوجب الشارع الإتمام على المكارى، كان الواجب عليه القصر، أولا- يعتبر ذلك، بل يكفي تحقق عنوان المكاراة و اتصافه بكونه مكاريا على أى وجه اتفق.

و بعبارة أخرى تارة يبنى الشخص على المكاراة، و يسافر أسفارا بهذا القصد حتى يقال في حقه كونه مكاريا، و كانت هذه الاسفار التى صدرت منه من الأسفار التى كان الواجب عليه القصر فيها لو لا عنوان كونه مكاريا، مثل أن يكون سفره في غير المعصية، و مع القصد، و في أزيد من المسافة الشرعية، و هكذا بحيث

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٢

يكون أسفاره جامعة لجميع شرائط القصر غير شرط عدم كونه مكاريا، بحيث لو لم يكن مكاريا يكون الواجب عليه القصر.  
و تارة يسافر المكارى أسفارا يحصل له عنوان كونه مكاريا عند العرف، و لكن كانت أسفاره بحيث لا يجب عليه القصر و لو مع قطع النظر عن كونه مكاريا، مثل ما إذا كان سفره في ما دون المسافة، أو بلا قصد، أو في المعصية و كون مكاراته في هذا القبيل من الأسفار.

#### [ذكر بعض الفروع المربوطة بالمقام]

فهل يعتبر في وجوب الإتمام على المكارى أن يكون حصول هذا العنوان له من قبيل الأول.  
أو يكتفى في وجوب الإتمام عليه حصول هذا العنوان له و إن كان بنحو الثانى، و يتفرع على ذلك فروع:  
الفرع الأول: من يكون مكاريا، و لكن كانت مكاراته في سفر المعصية، مثل أن يكون شغله المكاراة لحمل الخمر مثلا من محل الى محل آخر دائما، و لذا يكون سفره سفر المعصية، فإذا أراد أن يكرى دوابه و يعمل عمله في سفر لم يكن معصية فهل يجب عليه القصر في هذا السفر أو يجب عليه الإتمام.

فإن قلنا بأنه يعتبر في المكارى كون حصول هذا العنوان له في سفر لو لم يكن عنوان المكاراة يجب عليه القصر، فلا بدّ من أن يلتزم بوجوب القصر عليه لا الإتمام، لأن في هذا الفرع هذا المكارى بعد كون مكاراته في سفر المعصية لم يكن الواجب عليه القصر لو لا عنوان المكاراة، بل و لو لم يكن مكاريا كان الواجب عليه الإتمام أيضا لكون سفره معصية.

و إن قلنا بعدم اعتبار ذلك، و كفاية حصول عنوان المكاراة للمكارى بأى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٣

وجه اتفق، فيجب عليه الإتمام، لأنه في هذا السفر مكاريا، و يجب الإتمام على المكارى.

الفرع الثانى: إذا كان حصول عنوان المكاراة للمكارى في المسافة التى لم تبلغ حد المسافة الموجبة للقصر، مثل مكارى الذى يشتغل



بشغل المكاراة في فرسخين أو ثلاثة فراسخ، فهل يجب عليه القصر إذا سافر في عمله - أعني: في المكاراة - إلى المسافة البالغة حد القصر، أو يجب عليه الإتمام.

فإن قلنا بلزوم حصول هذا العنوان للمكارى في السفر الذي يجب عليه القصر لو لا حيث المكاراة، فلا يجب عليه الإتمام، لأنه ليس من مصاديق المكارى الذي يجب عليه الإتمام على هذا.

و إن لم نقل بذلك فيجب عليه الإتمام، لأنه مكار و عمله السفر، و هذا السفر سفر في عمله و السفر عمله.

الفرع الثالث: لو اشتغل المكارى بهذا الشغل، لكن فرض كون اشتغاله بهذا العمل في السفر بلا قصد المسافة الشرعية و إن فرض بلوغه بحد المسافة الشرعية، لكن كان غير قاصد للمسافة الشرعية الموجبة للقصر، ثم اتفق أن يسافر في عمله سفرا مع القصد إلى المسافة الموجبة للقصر، فهل يجب عليه القصر أو الإتمام؟

يمكن أن يقال: بوجوب القصر عليه بدعوى كون مكاراته قبل هذا السفر في غير السفر الذي لو لم يكن مكاريا كان الواجب عليه القصر، بل كان شغله في الأسفار لو لم يكن مكاريا لا يجب القصر عليه لعدم كونه قاصد المسافة، و ادعاء كون حصول المكاراة له في الأسفار التي لو لم يكن عنوان المكاراة كان القصر عليه لازما في صدق المكارى الذي يجب عليه الإتمام في السفر.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٤

و يمكن أن يقال بوجوب الإتمام عليه في هذا السفر، لكونه مكاريا و قد سافر في عمله، فالسفر عمله، و لا يلزم في صدق المكارى عليه ما قلت.

### [هل نقول بالاحتمال الاول او الثاني]

إشارة

إذا عرفت هذه الفروع الثلاثة.

فنقول: هل نلتزم بأن الإتمام واجب في السفر على المكارى الذي كان من قبيل الأول فقط؟

أو نقول: بعدم لزوم ذلك، بل يكفي كونه مكاريا في وجوب الإتمام عليه في السفر بأي وجه حصل هذا العنوان أما منشأ أن يقال بالاحتمال الأول فهو تارة بأن يقال: إن الظاهر من عدم وجوب القصر على المكارى و اخواته المذكورة في الرواية، هو كل مكار يكون الواجب عليه القصر في السفر لو لا هذا العنوان، لكون الشرط في المسافر الذي يكون الواجب عليه القصر لو لا طرؤ هذه العناوين، هو عدم كونه واجدا لأحد هذه العناوين، فعلى هذا كل من يجب عليه القصر في السفر لو لا هذه العناوين لا يجب عليه القصر لأجل هذه العناوين، فلا بد من كون المراد هو تأثير هذه العناوين في عدم وجوب القصر في ما لو لم تكن هذه العناوين لكان الواجب هو القصر، فمن صار مكاريا في الأقل من المسافة، أو في سفر معصية، أو في السفر الذي كان غير قاصد فيه إلى المسافة مثلا، لا يجب عليه القصر و لو لم تكن هذه العناوين، فلم يكن في هذا السفر الذي يسافر في عمله على وجه الحلال، أو مع القصد، أو في الأزيد من المسافة الشرعية الإتمام، لأنه لم يكن معنونا في هذا السفر بعنوان المكارى الذي لا يجب عليه القصر، لكون المراد من المكارى الذي يجب عليه الإتمام في السفر، هو المكارى الذي صار مصداقا لعنوان المكارى الذي لو لم يكن في البين حيث المكاراة

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٥

كان القصر عليه واجبا.

فإن كان الوجه في اعتبار كون المكارى الواجب عليه الإتمام كون حصول مكاراته في الأسفار التي لو لم يكن عنوان المكاراة لكان الواجب عليه القصر هذا الوجه.

ففيه: إن حصول عنوان المكاراة، و إن كان للمكارى في غير الأسفار التي لو لم يكن عنوان المكاراة كان الواجب عليه الإتمام إما

لكون السفر معصية كالفرع الأول، أو في الأقل من المسافة الشرعية كالفرع الثاني، أو لكونه غير قاصد الى المسافة كالفرع الثالث، و لكن بعد حصول المكاراة مرة و إطلاق المكارى على الشخص، فيقال: إن في هذا السفر الذى يسافر الشخص فى عمله، و يكون السفر واجدا لشرائط القصر لو لا عنوان المكاراة، فهو المكارى و قد سافر فى عمله و عمله السفر، فلا وجه لوجوب القصر عليه فى هذا السفر، لأنّ فى هذا السفر لو لم يكن عنوان المكاراة كان الواجب عليه القصر، و لا نحتاج فى وجوب الإتمام و عدم وجوب القصر على المكارى إلا صدق المكارى عليه، و كون سفره واجدا لشرائط القصر لو لا المكاراة، و فى ما أنشأ من هذا السفر الجديد يكون كذلك، فيجب عليه الإتمام، فهذا الوجه لا يكفى لاعتبار حصول المكاراة فى السفر الواحد لشرائط القصر لو لا المكاراة.

و لكن يمكن أن يقال فى توجيه هذا الاحتمال: بأن الظاهر من رواية زرارة و هو عدم القصر على الطوائف الأربعة فى سفر كانوا أو حضر، معناه وجوب الإتمام على من يجب عليه القصر لو لا هذه العناوين، لأنّ المستفاد من الرواية هو عدم القصر عليهم فى السفر الشرعى، ففى السفر الشرعى - و هو السفر الذى يجب القصر

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٦

فيه فى حد ذاته - اعتبر عدم كون هذا السفر سفر المكاراة و اخواتها، فلازم ذلك وجوب الإتمام عليهم فى السفر الذى لو لم تكن هذه العناوين لكان الواجب على المسافر القصر، ثم بعد ذلك علل عدم وجوب القصر عليهم بكونه عملهم، و المراد من مرجع الضمير فى قوله «لكونه عملهم» هو السفر المذكور فى صدر الرواية، فاذا كان مرجع الضمير السفر المذكور فى الصدر، و المراد منه كما قلنا هو السفر الشرعى، فيكون معنى العلة عدم وجوب القصر عليهم لكون السفر الشرعى عملهم، فيكون الحاصل من الرواية أنّه إذا كان المكارى عمله السفر الشرعى، فليس عليه القصر بعد حصول هذا العنوان.

فيستفاد ممّا قلنا أن المكاراة إن حصلت فى السفر الشرعى و كان عمل الشخص، فيجب عليه الإتمام فى سفر كان أو حضر، فاذا حصلت المكاراة فى غير السفر الشرعى، و كان عمله غير السفر الشرعى مثل موارد الفروع الثلاثة فلا يجب عليه الإتمام، لعدم كون مكاراته و عملية السفر فى الأسفار الشرعية الموجبة للقصر، و فى هذا السفر الذى انشأ منه و إن كان سفرا شرعيا و لكن لم يصبر بعد معنونا بعنوان المكارى الواجب عليه الإتمام، هذا غاية ما يمكن أن يقال فى وجه الاحتمال الأول.

[وجه الاحتمال الثانى كون المستفاد من الرواية صرف المكاراة موجب للإتمام]

و أمّا ما يمكن أن يقال وجها للاحتمال الثانى، و هو عدم اعتبار حصول عنوان المكاراة للمكارى فى خصوص الاسفار الشرعية التى لو لا عنوان المكاراة كان الواجب عليه القصر، بل يكفى صرف حصول عنوان المكاراة على أى وجه حصل.

فهو أن يقال: بأن المستفاد من الرواية ليس الا وجوب الإتمام على المكارى فى سفر كان أو حضر، و على فرض كونه أراد من السفر المذكور فى الرواية السفر الشرعى، يكون المراد هو عدم وجوب القصر على المكارى فى سفر لو لم يكن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٧

عنوان المكاراة كان القصر عليه واجبا، لأنّ السفر عملهم، فيعتبر بمقتضى التعليل كون السفر عملهم، و أمّا لزوم صيرورة السفر عملهم و حصول العملية فى أسفار لو لم يكن عمل المكاراة لكان القصر عليهم واجبا، و كون تعنونهم بهذا العنوان فى خصوص هذا النحو من الاسفار، فلا دلالة فى الرواية على ذلك.

و كون مرجع الضمير فى قوله «لأنه عملهم» السفر الذى يجب فيه القصر لو لا المكاراة حتى يصير موجبا لأنّ يكون حصول العملية اعنى عمل المكاراة، فى خصوص هذا القسم من السفر، لا وجه له، لأنّ الضمير راجع الى لفظ السفر المذكور فى صدر الرواية، و لو فرض معناه أن يكون السفر الموجب للقصر مع قطع النظر عن المكاراة اما لا يلزم أن يكون مرجع الضمير فى قوله «لأنه» هو السفر بتمام خصوصياته، بل يكون المرجع نفس السفر، و هو أعم من السفر الموجب للقصر و غيره، ففى الفروع الثلاثة يجب الإتمام على

المكاري إذا سافر للمكارة في سفر لم يكن معصية و يكون في ازيد من المسافة و يكون مع القصد. إذا عرفت هذين الاحتمالين و ما يمكن أن يقال وجها لهما، فما هو الحق في المقام؟ و ما ينبغي أن يقال؟ فهل نأخذ بالاحتمال الأول أو بالاحتمال الثاني؟

ثم أنه يقع الكلام في جهة أخرى، و هي أن المكاري إذا أقام في بلده أو بلد آخر عشرة أيام، فهل يجب عليه القصر إذا أنشأ سفرا جديدا بعد هذه الإقامة أم لا؟

### [ذكر الأقوال في المسألة]

إشارة

أما ما نقل من الفقهاء رضوان الله عليهم:

فالنقول من ابن أبي عقيل هو أنه لم يجعل المكاري و غيره من جملة مستثنيات حكم وجوب القصر في السفر أصلا.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٨

و أما غيره فبعضهم قال: بأن المكاري إذا أقام في بلده عشرة أيام يجب عليه القصر إذا أنشأ سفرا بعد ذلك، بل ادعى بعض الاجماع عليه، و ألحق بعضهم غير بلد المكاري ببلده إذا أقام في غير بلده عشرة أيام، غاية الأمر اعتبر بعضهم في غير بلده الإقامة مع النية، بمعنى: أنه إذا أقام المكاري في غير بلده عشرة أيام مع نية الإقامة، فيجب عليه القصر في السفر الجديد الذي ينشأ بعد الإقامة، و بعضهم لا يعتبر النية، و بعضهم ألحق بعشرة أيام الإقامة ثلاثين يوما مترددا من انقطاع حكم المكارة أعني: وجوب الإتمام، و انه يجب القصر إذا سافر بعد ذلك، و بعضهم قالوا بإلحاق العشرة الحاصلة بعد التردد ثلاثين يوما بإقامة العشرة في بلده. إذا عرفت هذه الأقوال فنقول:

إنه روى «١» الشيخ بإسناده عن سعد عن ابراهيم بن هاشم عن ابن مرار عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المكاري إذا لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام، أو أقل قصر في سفره بالنهار، و أتم صلاة الليل، و عليه صيام شهر رمضان، فإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره و أفطر». و ظاهر المراد من هذه الرواية - بعد كون المراد من كونه (في منزله) أعني: في بلده و وطنه، و كون الظاهر من (أو أقل) هو الأقل من خمسة أعني: أربعة أو ثلاثة أو يومين أو يوما، و ما قاله بحر العلوم رحمه الله: من كون المراد (من أقل) هو الأقل من العشرة حتى كان المراد أنه إذا لم يستقر في منزله خمسة، أو أقل من عشرة يعني ستة

(١) الرواية ٦ من الباب ١٢ من ابواب صلاة المسافر من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٢٩

أيام أو سبعة أو ثمانية أو تسعة، خلاف الظاهر - هو أن المكاري إن لم يستقر في منزله و وطنه إلا خمسة أيام، أو أقل من خمسة أيام، قصر في سفره بالنهار، و أتم بالليل، و عليه صوم شهر رمضان، و ان كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام و أكثر، قصر في سفره و أفطر، و الظاهر من قوله «البلد الذي يذهب إليه» هو غير بلده.

فان كنا نحن و ظاهر الرواية، يكون المستفاد منها حكيمين:

الحكم الأول: أنه إذا لم يستقر المكاري في بلده خمسة أيام أو أقل وجب عليه في سفره القصر في الصلاة النهارية، و إتمام الصلاة الليلية، يعني: العشاء، و وجوب الصوم عليه، و هذا مما لم يقل به احد أعني: لا قائل بالتفصيل بين الصلاة النهارية فيقول بوجوب القصر فيها و بين الصلاة الليلية فيقول بوجوب الإتمام فيها، و لا قائل بوجوب الصوم إذا لم يستقر المكاري في منزله إلا خمسة أيام أو أقل

منها بهذا التفصيل، أعني: لم يكن قائلًا بأن المكارى إذا أقام في منزله يوما أو يومين الى خمسة له هذا الحكم مع هذا التفصيل. الحكم الثانى: أنه إذا كان للمكارى مقام فى غير بلده عشرة أيام أو أكثر وجب عليه القصر و الإفطار فى سفره، و الظاهر من عبارة الرواية وجوب القصر و الإفطار عليه فى السفر الذى يذهب فيه الى البلد الذى يذهب إليه، فتكون إقامة عشرة أيام من قبيل الشرط المتأخر لوجوب القصر و الإفطار عليه، لأن الظاهر وجوب القصر و الإفطار عليه فى السفر الذى يذهب فيه الى البلد الذى يذهب إليه. و يمكن حمل وجوب القصر و الإفطار على ما بعد إقامة عشرة أيام، فيكون المعنى أنه إذا أقام فى البلد الذى يذهب إليه فيجب عليه فى السفر الذى ينشأ بعد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٠

الإقامة القصر و الإفطار عليه، و لكن هذا الحمل خلاف الظاهر، و هذا حاصل ما يستفاد من هذه الرواية فى حد ذاتها. و روى ابن بابويه بسنده «١» عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: المكارى إذا لم يستقر فى منزله إلّا خمسة أيام أو أقل قصر فى سفره بالنهار، و أتم الصلاة الليل، و عليه صوم شهر رمضان، و إن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر و ينصرف الى منزله و يكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر فى سفره و افطر». «٢»

و هذه الرواية زادت فى اشتراط وجوب القصر و الإفطار على المكارى شرط آخر، و هو أن يكون له إقامة عشرة أيام مضافا الى إقامة عشرة أيام فى البلد الذى يذهب إليه فحاصله اعتبار اقامتين.

[نقل كلام بحر العلوم ره]

الما أن يقال، كما قال بحر العلوم رحمه الله: بأن واو فى «و ينصرف الى منزله» كان «أو» فيكون المراد أنه إذا أقام عشرة أيام فى البلد الذى يذهب إليه أو فى بلده، يجب عليه القصر و الإفطار، و لكن هذا خلاف ظاهر المنقول من الرواية. و اشكال كون حكم الصدر ممّا لم يقل به أحد و اشكال دخل اقامه العشرة فى وجوب القصر و الإفطار بنحو الشرط المتأخر يجرى فى هذه الرواية أيضا.

مضافا الى أن المستفاد من هذه الرواية، بعد اعتبار الاقامتين فى وجوب

(١) سند الصّيدوق ابن بابويه قدس سره الى عبد الله بن سنان، على ما ذكر فى مشيخته، عن ابيه عن عبد الله بن جعفر الحميرى عن أيوب بن نوح الكوفى عن ابن ابي عمير البغدادى عن عبد الله بن سنان.  
(٢) الرواية ٥ من الباب ١٢ من ابواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣١

القصر، هو اعتبار الإقامة فى وجوب القصر بنحو الشرط المتقدم بالنسبة الى إقامة العشرة فى البلد الذى يذهب إليه، و اعتبارها بنحو الشرط المتأخر بالنسبة الى إقامة التى تحصل فى بلده بعد سفره، لأن الظاهر من الرواية وجوب القصر بين الاقامتين لا بعد هما. «١» و رواه الشيخ فى موضع آخر «٢» من كتاب التهذيب باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مرار عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله قال: سألت عن حد المكارى الذى يصوم و يتم، قال: أيما مكار أقام فى منزله، أو فى البلد الذى يدخله أقل من مقام عشرة أيام وجب عليه الصيام و التمام ابداء، و إن كان مقامه فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير و الإفطار.

و المستفاد من هذه الرواية هو أن السائل كان سؤاله راجعا الى أصل فهم حد المكارى الذى يجب عليه فى السفر اتمام الصلاة و اتيان

الصوم، فاجاب عنه، و كان حاصل جوابه هو أن كل مكار اقام فى منزله أو فى بلد غير بلده اقل من عشرة أيام فيجب عليه الصيام و اتمام الصلاة ابداء، و إن كان مقامه فى منزله أو فى البلد الآخر الذى يدخله اكثر من عشرة أيام يجب عليه التقصير و الافطار.

(١) اقول: و لكن الظاهر من الشرط و الجزاء إذا كان الجزاء مذكورا بعد الشرط و لم يصرح بتقدمه وجودا على الشرط، هو تاخر الجزاء بحسب الوجود عن الشرط، و وجوب ايجاده بعد حصول الشرط كما يقتضى طبع الاولى فى كل شرط و جزاء، و المقام كذلك، لانه قال بعد ذكر الشرط و اعتباره، بوجوب القصر و الافطار كما يرى من ظاهر الرواية، فتأمل. (المقرّر)

(٢) الرواية ١ من الباب ١٢ من ابواب صلاة المسافرين من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٢

فهذه الرواية سالمة عما كان مورد الإشكال فى الروايتين الاوليتين، و ظاهر هذه الرواية بل صريحها عدم الفرق بين إقامة العشرة فى بلده و بين غير بلده و كفاية إقامة واحدة، و عدم جوب القصر إذا لم تكن الإقامة ازيد من العشرة.

و إن قيل: إن الفقرة الاولى من الرواية تدلّ على وجوب الإتمام فى الاقل من العشرة، و الفقرة الثانية تدلّ على وجوب القصر فى صورة إقامة ازيد من العشرة، فحكم نفس العشرة غير مذكور فى الرواية، لأنّ الرواية تعرضت لاقل منها و لأزيد منها.

نقول: بأنّ عدم التعرض لنفس العشرة، و بيان الاقل منها و الاكثر منها، لعله كان من باب ندره اتفاق كون المقام فى نفس العشرة لا انقص منها و لا- ازيد منها، بل غالبا يكون المقام إما الأقل منها أو الأكثر، فتعرض لحكم الغالب، و يستفاد حكم نفس العشرة أيضا، لأنّ بعد الحكم بكون المقام فى الاقل من العشرة موجب للإتمام، و كانت الفقرة الثانية فى الحقيقة مفهوم الفقرة الاولى، فيكون المعنى: أنّه يجب على المكارى القصر إذا أقام فى بلده أو غير بلده عشرة أيام و أكثر.

[ادعى بحر العلوم كون الروايات الثلاثة رواية واحدة]

ثمّ إنّه إذا عرفت حال هذه الروايات الثلاثة، و مقدار دلالتها، و الكلام الراجع إليها، فنقول: إن بحر العلوم رحمه الله ادعى القطع بكونها رواية واحدة.

و ما يخطر بالخطر البدوى قبل التأمل، و إن كان هو الظن بكونها رواية واحدة و أن عبد الله بن سنان راوى الرواية، سمعها عن أبى عبد الله عليه السلام، غاية الأمر الراوى عنه تارة كان يونس بن عبد الرحمن، و تارة يكون ابن ابي عمير لأنهما سمعا الرواية عن عبد الله بن سنان، و الرواية الثالثة التى يكون فى سندها يونس عن بعض رجاله و لم يذكر المعصوم الذى يروى الرواية عنه، يكون المراد من بعض رجاله أيضا

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٣

عبد الله بن سنان، و المعصوم المضمّر فيها يكون أبا عبد الله عليه السلام خصوصا مع كون جل روايات يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان.

و لكن بعد ما نرى من الاختلاف بين الرواية الثالثة و بين الاولى و الثانية لاشتغالهما على حكم غير مذكور فى الرواية الثالثة، و هو وجوب القصر فى خصوص الصلاة النهارية و الإتمام فى الصلاة الليلية يعنى: العشاء، و وجوب الصوم على من أقام فى بلده خمسة أيام و أقل من ذلك، و الحال أن مقتضى الرواية الثالثة وجوب الإتمام مطلقا، و وجوب الصوم على مطلق المكارى الذى أقام فى بلده أقل من عشرة أيام، فمع هذا الاختلاف فالالتزام بكون هذه الروايات رواية واحدة بعيد جدا.

ثمّ بعد ذلك نقول: بأنّ فى المقام يكون كلاما فى الروايات على تقدير كونها رواية واحدة، و كلاما على تقدير كونها روايات ثلاثة، نذكر بعد ذكر دلالتها.

## [بيان المستفاد من الروايات]

و أما دلالتها فقد عرفت بطريق الاختصار ان الرواية الاولى تدل على وجوب القصر في الصلاة النهارية، و الإتمام في الليلية، و وجوب الصوم إذا كانت إقامة المكاري في بلده خمسة أيام أو أقل، و هذا مما لا قائل به بين الفقهاء بهذا النحو، اعنى: بالتفصيل بين صلاة النهار و بين صلاة الليل، و الصوم في خمسة أيام و اقل اعنى: في أربعة أيام أو ثلاثة أيام أو يومين أو يوم واحد، و يدل ذيلها على وجوب القصر على المكاري في السفر و الافطار اذا أقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر، مع ما قلنا من أن الصدر بين حكم المنزل و الذيل راجع الى حكم غير بلده، و ما قلنا من أن سياق العبارة يقتضى كون إقامة عشرة أيام شرطاً متأخراً لوجوب القصر و الافطار.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٤

و رواية الثانية صدرها يكون مثل صدر الرواية الاولى و يستفاد منه ما يستفاد منه، و ذيلها أيضاً مثل ذيلها غاية الأمر اعتبر في ذيلها الاقامتين في وجوب القصر و الافطار لا إقامة واحدة.

إلا أن يقال: بكون الرواية في مقام بيان حكم المكاري الذي كان دأبه في المكاراة على نحو يقيم عشرة أيام في بلده و يسافر، و يقيم في البلد الذي يسافر إليه عشرة أيام ثم يرجع الى وطنه و هكذا، فتكون الرواية من قوله «و ان كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر و ينصرف الى منزله و يكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره و افطر» بيان لهذا الحكم.

فيكون المراد من هذه العبارة و إن كان للمكاري مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر و ينصرف الى منزله، و يكون له مقام عشرة أيام أو أكثر اعنى: يكون وضع مكاراته بالاقامة عشرة أيام أو أكثر في بلده و البلد الذي يذهب إليه، فيجب عليه القصر و الافطار، فعلى هذا تكون هذه الرواية معترضة لهذا الحكم، لا أن تكون في مقام بيان وجوب القصر و الافطار على المكاري إذا اتفقت له اقامتان، فلا يرد على هذه الرواية اشكال باعتبار الاقامتين حتى يقال لا قائل باعتبار الاقامتين في وجوب القصر و الافطار، مضافاً الى أنه على تقدير دلالتها على اعتبار الاقامتين فهي معارضة مع الروايتين الآخريتين على تقدير عدم كون هذه الروايات الثلاثة رواية واحدة.

و أما الرواية الثالثة: فهي سليمة من الإشكال الوارد على صدر الرواية الاولى و الثانية لعدم وجود ما في صدر الروايتين من التفصيل فيها، و عدم كون صدرها متعرضاً لبلده و ذيلها للبلد الذي يذهب إليه، و لم يكن فيها الإشكال في

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٥

الأزيد من خمسة أيام الى عشرة أيام، و أن ما بينها داخل في حكم الخمسة و أقل، أو في العشرة و أكثر، بل هذه الرواية تدل على أن الإقامة في البلد أو في البلد الذي يذهب إليه إن كان أقل من عشرة يجب الإتمام، و إن كانت الإقامة في بلده أو في غير بلده أكثر من عشرة يجب القصر و الافطار.

## [في ذكر الاحتمالان في هذه الرواية]

و يحتمل في هذه الرواية احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يقال، كما قلنا في الرواية الثانية، من احتمال كون الرواية متعرضة لحكم أصل المكاري الذي يجب عليه الإتمام، لا باعتبار اسفاره بل باعتبار أصل نحو مكاراته، و أن السؤال راجع الى أن المكاري الذي يكون موضوع حكم وجوب الإتمام في السفر هو أى مكار من اقسام المكاري، و كان جواب الامام عليه السلام راجعاً الى أن كل مكار يكون في مكاراته دائماً على أن يتوقف في بلده أو البلد الذي يذهب إليه أقل من عشرة أيام فهو موضوع لحكم الإتمام في السفر، و أى مكار يكون دأبه في هذه الحرفة الإقامة عشرة أيام أو أكثر في بلده، أو البلد الذي يذهب إليه، فهو خارج عن موضوع حكم المكاري، و يكون الواجب عليه



القصر و الافطار في السفر، فعلى هذا الاحتمال يكون السؤال و الجواب راجعا الى كل مكار يكون بنائه دائما على الإقامة أكثر من عشرة أيام أو أقل، فالاول يجب عليه القصر، و الثاني يجب عليه الإتمام.

و هذا الاحتمال و إن كان مؤيدا بقوله في الرواية «ابدا» بعد قوله «وجب عليه الصيام و التمام» لأن الظاهر هو وجوب الاتمام و الصيام عليه ابدا، و يجب الصيام و التمام على المكارى ابدا إذا كان دابه هو الإقامة مطلقا أقل من عشرة أيام في منزله أو في البلد الذى يذهب إليه، فمن هنا نكتشف كون السؤال و الجواب راجعا الى من

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٦

يكون وضع مكراته على الإقامة أقل من العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله، فيجب عليه الإتمام و الصيام، و من يكون وضع مكراته على الإقامة أكثر من العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله، فيجب عليه القصر و الافطار، و الحاصل كون «ابدا» قرينة على كون السؤال و الجواب عن حد المكارى، و الجواب عمن يكون وضعه دائما على النحوين المذكورين في الرواية.

و لكن يبعد هذا الاحتمال لسان الرواية بمقتضى التعبير فيها «ايما مكار أقام في منزله أو في البلد الذى يدخله أقل من عشر أيام و جب عليه الصيام و التمام ابدا» الدال على ان المكارى إذا اقام في منزله أو في البلد الذى يدخله أقل من عشرة أيام و جب عليه الصيام و التمام ابدا، فيجب عليه هذا الاحتمال على من يكون بنائه الإقامة دائما في بلده أو البلد الذى يدخله أقل من عشرة أيام الصيام و الإتمام، و يقتضى هذا الحكم بمنطوقه و مفهومه أنه إذا كان بناء المكارى على الإقامة أقل من العشرة في بلده يجب عليه الإتمام و الصيام و إن كان أقامته في البلد الذى يدخله أكثر من العشرة، و كذلك من يقيم في البلد الذى يدخله أقل من العشرة يجب عليه الإتمام و الصيام و إن كان مقامه في بلده أكثر من عشرة أيام.

و هذا الحكم المستفاد من المنطوق و المفهوم من هذه الفقرة مناف و معارض مع الفقرة الاخرى لأن ظاهر لفظ (أو) الواقع في الفقرة الاولى في قوله «في منزله أو في البلد الذى يدخله» هو أن صرف الإقامة في احد من بلده و البلد الذى يدخله أقل من عشرة أيام موجب للإتمام و الصيام و لو كان أقامته في الآخر أكثر من العشرة، و هذا مناف مع ما يستفاد من الفقرة الاخرى من الرواية من أن إقامة المكارى أكثر من العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله موجب للقصر و الافطار و

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٧

إن كانت إقامته في الآخر أقل من عشرة أيام.

إلا أن يقال بكون (أو) الوارد في الرواية بمعنى «واو» و هو خلاف الظاهر، فما قلنا من الإشكال مبعد لكون مدلول الرواية هو الاحتمال الأول.

و أما الاحتمال الثانى: في الرواية فهو أن يقال: بأن السؤال في الرواية راجع الى فهم حد المكارى باعتبار كل سفر و سفر صدر منه، و بعبارة اخرى راجع الى السؤال عن المكارى، لا من حيث أصل مكراته و وضعه في هذه الحرفة كما قلنا في الاحتمال الأول، بل من حيث اسفار المكارى و وضع عمله أعنى: ما يعتبر في عمله من حيث اسفاره الصادرة منه بحيث يكون السؤال من حيث كل سفر و سفر صدر منه لا بما هو مرتبط بسائر اسفاره، بل باعتباره مستقلا.

و بعبارة اخرى يكون السؤال و الجواب راجعا الى أن كل سفر يصدر من المكارى إذا كان صدوره و انشائه باى نحو، يجب عليه الإتمام، و إذا انشأ باى نحو يجب عليه فيه القصر، فقال عليه السلام في مقام الجواب عن هذا الحيث بما يرجع كلامه الى أن المكارى إذا أقام في منزله أو أقام في البلد الذى يدخله أقل من عشرة أيام و جب عليه الإتمام في السفر بمعنى أن كل سفر من المكارى يكون منشأ سفره و صدوره منه بعد مقامه أقل من عشرة أيام سواء كان من منزله أو من البلد الذى يدخله، فيجب عليه الإتمام في هذا السفر، و إذا كان منشأ سفره و صدوره من بعد إقامة عشرة أيام سواء حصلت هذه الإقامة في بلده أو في البلد الذى يدخله، فيجب عليه في هذا السفر الناشئ منه بعد إقامة العشرة القصر و الافطار.



فالسؤال والجواب راجع الى أنه بعد كون المكارى فى كل سير محتاجا الى مكث و إقامة لا بد منها إما فى بلده أو البلد الذى يدخله، لاجل قضاء حوائجه

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٣٨

الراجعة الى المكاراة من أخذ الأمتعة التى أراد أن يسوقها و من تحويل الأمتعة جاء بها، فإن كان هذا المكث أقل من عشرة فيجب عليه الإتمام وإن كان أكثر من عشرة فيجب عليه القصر، فعلى هذا يكون التعبير بلفظ «أو» غير مناف مع هذا البيان و لم يكن تعارض بين الفقرة الاولى و الثانية.

لأنه على هذا الاحتمال يكون المعنى أن المكارى إذا انشأ سفرا بعد إقامته فى بلده أو فى البلد الذى يدخله أقل من عشرة أيام، فيجب عليه الإتمام، و هذا غير مناف مع الفقرة الثانية الدالة على أن المكارى إذا انشأ سفرا بعد إقامة عشرة أيام فى بلده أو البلد الذى يدخله يجب عليه التقصير فى هذا السفر، فيكون المعنى أن سفره إذا كان بعد إقامة أكثر من العشرة ففى هذا السفر يجب عليه القصر، و إذا كان بعد إقامة أقل من العشرة فيجب عليه الإتمام، فالصدر غير مناف مع الذيل، و يكون لفظه أو أيضا غير مناف لهذا الاحتمال كما قلنا. «١»

(١) أقول: و لا يخفى عليك أنه مع ما قلنا من الاحتمال الأول فى الرواية، يمكن دفع الإشكال الذى استشكله سيدنا الأستاذ - مدّ ظله - على هذه الاحتمال من أجل التعبير بلفظ «أو» بأن المراد من الفقرة الاولى من الرواية على هذا الاحتمال، هو أن كل مكارى يكون وضع مكاراته بأن يقيم فى بلده أو فى البلد الذى يدخله أقل من العشرة و وضع مكاراته هكذا على الدوام، فيجب عليه الإتمام و الصيام، و المراد من الفقرة الثانية هو أن كل مكارى يكون وضعه فى المكاراة على الدوام بإقامة أكثر من العشرة فى بلده أو البلد الذى يدخله، فيجب عليه القصر و الافطار فلا ينافى الصدر مع الذيل اعنى: الفقرة الاولى مع الثانية بمناسبة التعبير بلفظ (أو) كما افاده مدّ ظله لأنه بعد ضم الذيل الى الصدر نفهم أن المراد من الصدر هو غير مورد الذيل و المراد من ذيل هو غير مورد الصدر، فتكون النتيجة أن المكارى إذا أقام فى بلده أو البلد الذى يدخله أقل من -

عشرة أيام و جب عليه الإتمام و الصيام إلّا إذا كانت إقامته فى احدهما أكثر من العشرة مثلاً، إذا أقام فى بلده أقل من العشرة و لكن أقام فى البلد الذى يدخله أكثر من عشرة أيام أو العكس، فيجب عليه القصر بعد ضم الذيل بالصدر، و فى ما أقام فى واحد من بلده أو البلد الذى يدخله أقل من العشرة و لم يقم فى الآخر منهما أكثر من العشرة يجب عليه الإتمام و الصيام.

فليس على هذا اشكال فى الرواية لاجل التعبير بلفظ (أو) و يؤيد هذا الاحتمال كما افاده مدّ ظله التعبير بقوله (أبدا) لأن الإتمام يجب أبدا على من يكون وضعه دائما على الإقامة فى بلده أو البلد الذى يدخله أقل من العشرة حتى كان الواجب عليه الإتمام و الصيام أبدا، و إلا مع الاحتمال الثانى فلا يجب عليه الإتمام أبدا، لأنه إذا أقام أكثر من العشرة بعد ذلك فى بلده أو فى البلد الذى يدخله فيجب عليه القصر لا الإتمام.

فالتعبير بلفظ (أو) مناسب مع الاحتمال الأول، و لكن لا فرق فى النتيجة بين الاحتمالين، لأنه على كل من الاحتمالين تكون الإقامة الزائدة من العشرة فى بلده أو البلد الذى يدخله موجبا لوجوب القصر و الافطار فى السفر الذى ينشأ المكارى بعد ذلك، أمّا على الاحتمال الثانى فواضح، و أمّا على الاحتمال الأول فلأنه و إن كانت الرواية فى مقام بيان حكم من يكون وضعه فى المكاراة على الإقامة أكثر من العشرة فى بلده أو البلد الذى يدخله، و لكن نفهم أن ما هى العلة لوجوب القصر هو الإقامة أكثر من العشرة، فكلما حصلت الإقامة أكثر من العشرة يجب القصر و الافطار فى السفر بعد تلك الإقامة على المكارى.

اللهم إلّا أن يقال: بأن الرواية على الاحتمال الأول متعرضة لكل مكارى يكون وضع مكاراته دائما كذلك، فلا تعرض للمكارى الذى يتفق له الإقامة أكثر من عشرة اتفاقا مرة فى بلده أو البلد الذى يدخله.

و يمكن أن يقال: بأنه بعد كون الإقامة لو كانت أكثر من العشرة مانعا عن وجوب الإتمام في السفر على المكارى، أو عدمها شرطا في حكم الإتمام الثابت للمكارى، لأن ما يكون علة لوجوب القصر هو الإقامة إذا كانت أكثر من العشرة، فكلما حصلت العلة يجب القصر و الإفطار، فمن يتفق من افراد المكارى له الإقامة أكثر من العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله، يجب عليه -

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٠

إذا عرفت ما بينا لك من كون هذه الرواية دالة على أن المكارى إذا أقام في بلده أو البلد الذى يدخله أكثر من عشرة أيام، يجب عليه القصر في السفر الصادر منه بعد ذلك، و إذا أقام أقل من العشرة يجب عليه الصيام و الإتمام.

### [القدر المتيقن في مقام العمل هو الرواية الثالثة]

فان كانت الروايات رواية واحدة، فالقدر المتيقن مما يمكن الاخذ به هو مفاد هذه الرواية لعدم الاشكال في متنها، بخلاف الرواية الاولى و الثانية، و لعدم اشتمالها على حكم غير المفتى به عند الفقهاء رضوان الله عليهم.

و أما إن قلنا بكون كل منها رواية مستقلة، كما لا يبعد بالنظر، لبعد كون الرواية الثالثة متحدة معها مع الاختلاف الفاحش بينهما من حيث المتن، و لا يبعد أن يكون بعض رجال يونس الذى يروى عنه الرواية الثالثة غير عبد الله بن سنان، فعلى هذا نقول يقع التعارض بين الرواية الثالثة و بينهما، لأن منطوق الثالثة و مفهومها يدل على أن في صورته إقامة الأقل من العشرة يجب الإتمام مطلقا في النهارية، و في الصلاة الليلية و يجب الصيام، فإن ذلك مفاد منطوق صدرها و مفاد مفهوم ذيلها، و أما الاولى و الثانية فهما تدلان على أن في صورة إقامة الخمسة أو أقل يجب على المكارى القصر في الصلاة النهارية، و الإتمام في الصلاة الليلية، و يجب عليه الصيام.

فيقع التعارض بينهما في الخمسة و أقل منها لأنه على مقتضى الرواية الثالثة يجب الإتمام و الصيام، و على الاولى و الثانية يجب القصر في الصلاة النهارية فقط، و يجب الإتمام في الصلاة الليلية و يجب الصيام «و الجمع الدلالى و إن امكن في حدّ

- القصر و الإفطار، و عليك بالتأمل في ما قلت لعدم جزمى بذلك، بل ابداء احتمال في هذا الباب. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤١

ذاته بينهما بان يخصص الرواية الثالثة في خصوص الخمسة و أقل بالروايتين، إلّا أنه لا يمكن الالتزام بهذا الجمع لعدم عامل به» فبعد عدم امكان الجمع و وقوع التعارض إما أن يقال: بترجيح الثالثة لأنها و إن كانت مرسله و مضمره، و لكن بعد عمل الاصحاب بها يكون ضعفها منجبرا بعملهم، مضافا الى أنه يمكن أن يدعى عدم كونها مضمره، بل بعد ما يكون بناء الروايات في كتبهم على ذكر المعصوم عليه السلام الذى تروى عنه روايات في أول كتبهم، ثم بعد ذلك يقولون و يعبرون في صدر كل رواية (و سألته الى آخر) ما يروون عنه عليه السلام من الروايات، فيمكن أن يكون بعض رجال يونس أيضا ممن له كتاب كان وضعه كذلك، ثم بعد ذلك صار تقطيع الروايات من بعض من كان متأخرا، أو عدم بلوغ كتاب يونس إلينا سببا لأن يتوهم بكون الرواية مضمره، و على أى حال لا يضر ارسالها و اضمارها بعد عمل الاصحاب بها.

ففى مقام التعارض لا بدّ من الاخذ بها مضافا الى ما يوهن الرواية الثانية و الاولى من اشتمالهما على ما لم يفت به أحد من الفقهاء عليه السلام، فيجب على هذا على المكارى الإتمام إذا أقام أقل من العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله، و إن أبيت عن ترجيح الثالثة فى مقام التعارض عليهما نقول: يقع التعارض بينهما و تسقط الثالثة، فلا بدّ من الرجوع الى العام الفوقانى، و هو ما يدلّ على وجوب الإتمام على المكارى فى السفر خرج منه المكارى الذى أقام فى بلده أو البلد الذى يدخله العشرة أو أكثر من العشرة، و يبقى الباقي تحت العموم، فيجب الإتمام مطلقا و الصيام على المكارى فى السفر الذى ينشأ منه بعد إقامة الأقل من العشرة، هذا حال أصل المسألة

إشارة

ثم أن هنا فروعاً:

الفرع الأول: أنه بعد ما قلنا من وجوب القصر على المكارى الذى اقام فى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٢

بلده، أو بلد الذى يدخله عشرة أيام أو أكثر فى السفر الذى يصدر منه بعد هذه الإقامة، فهل يعتبر فى وجوب القصر و الإفطار عليه أن تكون إقامته فى بلدة أو البلد الذى يدخله مع النية بمعنى أنه إذا أقام عشرة أيام أو أكثر مع النية يجب فى السفر الصادر منه بعد ذلك القصر و الإفطار، أو لا يعتبر كون الإقامة مع النية لا فى بلدة و لا فى البلد الذى يدخله؟

أو نقول بالتفصيل بين الإقامة فى بلدة و بين الإقامة فى البلد الذى يدخله فنقول بعدم اعتبار النية فى الأول و اعتبارها فى الثانى.

اعلم أن من راجعنا كلماتهم من الفقهاء رضوان الله عليهم لم نر من الشيخ وغيره تعرضاً لإقامة المكارى فى غير بلدة أصلاً الى زمان المحقق رحمه الله، بمعنى أنه قبل المحقق و العلامة رحمه الله كل من رأينا من الفقهاء نرى أنه أفتى بوجوب القصر على المكارى إذا أقام فى بلدة عشرة أيام أو أكثر، و لم يتعرضوا لغير بلدة أصلاً، و أول من رأينا أنه تعرض للإقامة فى غير البلد هو المحقق ره و العلامة، و ظاهر كلامهما هو اعتبار النية فى الإقامة فى غير البلد، و عدم اعتبارها فى البلد.

ثم إنه بعد هما يوجد فى الفقهاء من قال: باعتبار النية فى البلد و البلد الذى يدخله المكارى، و من قال بعدم اعتبار النية فى كليهما، و من قال بالتفصيل.

فهل نقول: بعدم اعتبار النية فى كليهما جموداً على ظاهر الرواية، لأن ظاهر الرواية عدم اعتبار النية فى كليهما.

أو نقول: باعتبار النية فى كليهما، لأنه بعد عدم إمكان الالتزام بكفاية صرف إقامة عشرة فى غير بلدة فى موجبتها لوجوب القصر فى السفر الناشئ منه بعد ذلك، لعدم صيرورته، بصرف الإقامة بلا قصد، خارجاً عن كونه مسافراً و عن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٣

كون السفر عمله، فنقول باعتبار النية فى الإقامة فى البلد أيضاً بقرينة السياق، كما ينسب ذلك الى النجيبى، لأن ظاهر الرواية كون إقامة عشرة فى البلد و فى البلد الذى يدخله بوزان واحد موضوعاً لوجوب القصر على المكارى فى السفر الذى ينشأ بعد هذه الإقامة. أو نقول بالتفصيل بينهما بأن الظاهر هو عدم دخالة النية فى الإقامة فى البلد، لأن الشخص متى يكون فى بلدة لم يعد مسافراً و المكارى أيضاً كذلك، فهو متى يكون فى بلدة لم يكن مسافراً و لم يكن السفر عمله، فعلى هذا بمجرد إقامة عشرة أيام و لو كان بلا قصد فى بلدة، فهو خارج عن المكارى الذى يكون السفر عمله، لأن المكارى يجب عليه الإتمام من باب كون السفر عمله، و من يكون فى وطنه ليس السفر عمله، فعلى هذا بمجرد الإقامة يجب عليه القصر فى السفر الناشئ عنه بعد ذلك سواء كانت إقامته عن قصد أو بلا قصد.

و أما فى غير بلدة فالمكارى متى لم يقصد الإقامة عشرة أيام فيه فهو مسافر فى السفر الذى يكون السفر عمله، و لذا يجب عليه الإتمام لكونه فى السفر الذى يعدّ عملاً له، فكيف يمكن أن يقال أنه متى يكون فى هذا البلد بلا قصد الإقامة و إن أقام عشرة أيام يجب عليه الإتمام لكون السفر عمله بعد، و لكن إذا سافر بعد هذه العشرة يجب عليه القصر لخروجه ممن يكون السفر عمله بمجرد إقامة العشرة، فعلى هذا لا بدّ و أن يقال: بأن إقامة العشرة فى البلد الذى يدخله إذا كان مع القصد و النية يجب القصر على المكارى فى السفر الناشئ منه بعد ذلك من باب أنه مع القصد يكون هذا البلد مثل وطنه، فيخرج بسبب ذلك عن كونه مكارياً الواجب عليه الإتمام فى السفر لكون السفر عمله، فلهذا يقال بالتفصيل بين البلد فلا تعتبر النية و بين غير البلد

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٤

فتعتبر النية.

إذا عرفت ذلك نقول: أما الالتزام باعتبار النية و القصد في كليهما فبعيد، مضافا الى كونه خلاف ظاهر الرواية، لأن دخالة القصد في ذلك الحكم في ما يكون المكارى في بلده ممّا لا نفهم له وجهها، لأن المكارى متى يكون في بلده و وطنه عشرة أيام أو أكثر فلا يعدّ عند العرف كونه في السفر الذي يكون عمله، بل هو في وطنه و حكم الإتمام بعد ما كان من اجل عملية السفر له، فهو متى يكون في وطنه لا يعد في السفر فيجب عليه بعد تلك الإقامة القصر في السفر، لأن هذه الإقامة انسلخته عن عملية السفر، فلا يمكن الالتزام بدخل القصد في الإقامة في البلد.

كما أن الالتزام بعدم دخل القصد في الإقامة في كليهما أيضا بعيد، لأن الالتزام بكون نفس إقامة عشرة أيام في البلد الذي يدخله و إن كان بلا قصد يوجب القصر في السفر بعدها مشكل لما قلنا من أن المكارى و لو أقام عشرة أيام بلا قصد فهو مسافر في السفر الذي عمله و لذا يجب إذا لم يقصد الإقامة الإتمام عليه.

فما يرجح بالنظر من هذه الاحتمالات هو التفصيل بعدم اعتبار القصد في صورة الإقامة في بلده، و اعتبار القصد في صورة الإقامة في غير البلد لموجبتها للقصر و الافطار لما قلنا وجهه.

[ذكر الاشكال و دفعه]

و إن قيل: إن ذلك مناف مع السياق الرواية، لأن ظاهر الرواية دخالة الإقامة في كل منهما لانهما بوزان واحد، فكيف يمكن التفكيك بينهما.

فنقول: بانا لم نتصرف في ذلك الحث في الرواية، بل نقول: بأنه مع كون ظاهر الرواية غير متعرض لاعتبار القصد في كليهما، و لكن مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى لأن يكون القصد غير دخيل في بلده و دخيلا في البلد الذي يدخله.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٥

بيانه أن ما نفهم من كون إقامة العشرة موجبة للقصر على المكارى في السفر الذي ينشأ منه بعد ذلك، ليس لخصوصية في المكارى، بل يكون هذا الحكم من باب كون الإقامة مانعة من تحقق وصف كون السفر عملا للمكارى و أن إقامة العشرة في بلده مانعة عن حصول وصف عملية السفر له، و الشخص متى يكون في بلده و وطنه و مقيما فيه لم يتحقق له وصف عملية السفر له، و المقام في الوطن مانع من حصول هذا العنوان له بمقتضى الرواية، فمناسبة الحكم و الموضوع تقتضى كون نفس إقامة العشرة في بلده مانعا عن حصول وصف العملية له، لأن المقيم يكون في وطنه فهو بنفسه مانع لتحقيق وصف العملية سواء قصد الإقامة في العشرة أولا، فلأجل ذلك لا يعتبر في ثبوت حكم وجوب القصر و الافطار للمكارى في السفر الصادر منه بعد إقامة عشرة أيام في بلده القصد على الإقامة. و أما في غير بلده فبعد كون البلد و وطن المكارى مانعا عن حصول وصف عملية السفر له، فمتى يكون مسافرا لا يخرج عن اتصافه بكون السفر عمله، و لكن إذا قصد إقامة عشرة أيام أو أكثر في غير بلده، فيصير غير البلد كالبلد، و يمنع حصول إقامة العشرة مع القصد عن تحقق عنوان كون السفر عمله، فيجب عليه القصر في السفر الناشئ منه بعد ذلك، فمناسبة الحكم و الموضوع في غير البلد تقتضى كون الإقامة مع القصد؛ لأن إقامة عشرة أيام لا تمنع عن تحقق وصف العملية، و اخراج المكارى عن كونه مسافرا في السفر الذي يكون السفر عمله إلّا إذا كانت مع القصد.

فالحكم بالتفصيل يكون من باب فهم ذلك من مناسبة الحكم و الموضوع، لا من باب التصرف في ظهور الرواية و تقييدها في مورد البلد الذي يدخله بالقصد، بل مفاد الرواية ليس الا كون الإقامة في بلد المكارى، و البلد الذي يدخله مانعا عن

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٦

وجوب الإتمام في السفر الناشئ بعدها عن المكارى، و لكن مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى عدم اعتبار القصد في الإقامة في بلده،

و اعتبار القصد في البلد الذي يدخله، هذا غاية ما يمكن أن يقال في وجه التفصيل.

أو أن يقال: هنا أصلاً بعدم كون إقامة العشرة في البلد الذي يدخله المكارى موجبة للقصر، سواء كانت مع قصد هذه الإقامة أو بلا قصد، لأن بعد كون المدرك في المسألة مرسله يونس أعني: الرواية الثالثة «إما من باب ترجيح المرسله على الرواية الاولى والثانية في مقام التعارض، وإما من باب اضطراب متن الرواية الاولى والثانية و ما كان فيهما من الاشكال» و قلنا في مقام جبر ضعف سندها بأن عمل الاصحاب جابر لضعفها.

فيقال: إن ما به عمل الاصحاب، كما قلنا، الى ما قبل زمان المحقق ليس إلّا العمل على بعض الروايه، و هو خصوص إقامة العشرة في بلده، فوجبوا القصر في السفر الناشئ من المكارى بعد إقامة العشرة في بلده، فعلى هذا لم يكن عمل من القدماء الى زمان المحقق على طبق الجزء الآخر من الروايه، و هو الإقامة في البلد الذي يدخله، فبعد كون الروايه مرسله و ضعيفه السند، ففي مقدار ما انجبر منها بعمل الفقهاء يمكن العمل به لكون الروايه بالنسبة الى هذا المقدار منجبره بعمل الاصحاب، و في غيره فلا، فنتيجة ذلك هو الفرق بين الاقامتين، بأن المكارى إذا أقام عشرة أيام أو أكثر في بلده فيجب القصر و الافطار عليه في السفر الذي يصدر منه بعدها، و أمّا إذا أقام في البلد الذي يدخله فلا دليل على وجوب القصر و الافطار عليه.

فهل نلتزم بذلك؟ أو يقال: بأنه كيف يمكن الالتزام بانجبار الروايه و صحتها

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٧

في جزء منها و ضعفها في جزئها الآخر.

و على كل حال الحكم بوجوب القصر و الافطار على المكارى في السفر الناشئ منه بعد إقامة العشرة أو أكثر في البلد الذي يدخله، و خصوصاً إذا كانت إقامته بلا-قصد، مشكل مع عدم ذكر لها من الشيخ رحمه الله و غيره من الفقهاء رضوان الله عليهم الى زمان المحقق و العلّامة رحمه الله.

فنقول: في صورة الإقامة في غير بلده و خصوصاً إذا كانت الإقامة عشرة أو أكثر بلا قصد العمل بالاحتياط بين القصر و الإتمام، فافهم.

### [ذكر الفرع الثاني و الثالث]

الفرع الثاني: بعد ما عرفت من أن المكارى إذا أقام في بلده أو البلد الذي يدخله على الكلام فيه عشرة أيام أو أكثر يجب عليه القصر و الافطار، يقع الكلام في أن هذا الحكم هل يكون مخصوصاً بالمكارى، كما هو مقتضى الجمود على ظاهر الروايه، لكون مورد الروايه خصوص المكارى، أو لا يكون مختصاً بالمكارى، لأنه بعد عدم كون خصوصية للمكارى حتى يكون من باب كونه مكارياً مورداً لهذا الحكم، و عدم كون المكاراة دخيلة في اثبات هذا الحكم، بل العرف يفهم بأن هذا الحكم لم يثبت له إلّا من باب كون السفر عمله، فكل من يكون السفر عمله يكون هذا الحكم ثابتاً له، فظاهر الروايه و إن كان في خصوص المكارى و لكن بمفهوم الموافقة أعني: تنقيح المناط القطعي، نحكم بأن هذا الحكم ثابت لكل عنوان من العناوين التي يكون السفر عمله.

الفرع الثالث: بعد فرض كون إقامة العشرة أو أكثر في بلده، أو البلد الذي يدخله موجبة للقصر و الافطار، فهل يعتبر في هذه الإقامة أن تكون إقامة عشرة أيام متصلة بمعنى: أن المكارى إذا أقام هذا المقدار متصلاً في بلده بحيث لم يتخلل

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٤٨

بينها فصل بالخروج عن البلد، يجب عليه القصر أو لا يعتبر الاتصال؟

تبيان الصلاة؛ ج ١، ص: ٢٤٨

أعلم أن ما يظهر من بعض الفقهاء هو عدم اعتبار ذلك.

فبعضهم قال: بأن المكارى إذا أقام فى بلده و توقف يوما، ثم خرج الى مسافة أقل من مسافة القصر فتوقف يوما فيها، ثم رجع الى البلد فهذا اليوم المتخلل غير مضر باقامته فى البلد، و يحسب هذا اليوم جزء من العشرة.

و بعضهم قال: بأن هذا اليوم الذى خرج فيه الى المسافة التى تكون أقل من المسافة الشرعية لم يحسب من العشرة، و لكن تخلل ذلك اليوم لا يضر بالإقامة فى البلد بمعنى: أنه إن أقام فى البلد عشرة أيام و إن تخلل بينها خروج يوم، فلا يضر بصدق الإقامة.

و الذى ينبغى أن يقال: هو أن ظاهر الرواية يدل على أن إقامة العشرة أو الأكثر فى البلد توجب القصر، فكيف يقال بمن أقام فى بلده و غير بلده أنه أقام عشرة أيام فى بلده؟ لأن الظاهر من إقامة العشرة هو الإقامة المتصلة، فعلى هذا بمجرد خروجه الى مسافة و ان كانت أقل من المسافة الشرعية بين العشرة، خرج عن كونه مقيما فى بلده عشرة أيام، فلا وجه للقولين الاولين أعنى: قول من قال بأن الخروج الى أقل من المسافة الشرعية يوما لا يضر بصدق الإقامة، بل يحسب هذا اليوم أيضا جزء من العشرة، و قول من قال بعدم حساب ذلك اليوم جزء الإقامة، و لكن لا يضر الخروج يوما بالإقامة عشرة أيام فى البلد الذى أقام فيه، لما قلنا من أن ظاهر الرواية موجبة إقامة عشرة أيام أو أكثر متصلة فى خصوص بلده أو البلد الذى يدخله للقصر و الافطار، و الا فلا.

و أما الخروج الى حد الترخص فهو بعنوان حد الترخص لا ينبغى أن يقع

تبيان الصلاة؛ ج ١، ص: ٢٤٩

مورد الكلام، بل ما يمكن أن يقال: إن الخروج الى بعض توابع البلد فى يوم أو بعض يوم مثلا فى ضمن العشرة لا يضر بصدق الإقامة إذا كان عند العرف هذا الموضع الذى خرج إليه يحسب من توابع البلد بحيث يصدق عندهم بأنه مع خروجه الى هذا الموضع مقيم فى البلد، و إلا يكون مضرا بالإقامة فافهم.

#### [ذكر الفرع الرابع]

الفرع الرابع: لا اشكال فى أن بعد إقامة المكارى عشرة أيام أو أكثر فى بلده أو البلد الذى يدخله يجب القصر و الافطار فى السفر الأول الذى يصدر منه بعد تلك الإقامة، فهل يجب عليه القصر بعد ذلك فى السفر الثانى و الثالث حتى يصير مجددا معنونا بعنوان كون السفر عمله.

و بعبارة أخرى هل إقامة العشرة تخرج المكارى عن عنوان عمليته السفر حتى يكون وجوب الإتمام عليه فى السفر بعد الإقامة موقوفا على تجدد هذا العنوان له بعد ذلك، و لازم ذلك هو عدم كفاية سفر الأول بعنوان المكاراة لتعونه بهذا العنوان، بل يلزم سفران أو اسفار ثلاثة حتى يصدق عليه عنوان كون السفر عمله.

أو يجب عليه الإتمام فى غير السفر الأول، لأن السفر الأول هو القدر المتيقن من الرواية، و أما غير السفر الأول فشمول الحكم له غير معلوم. (١)

(١) أقول: اعلم أنه و إن لم يتعرض سيدنا الأستاذ -مد ظله- فى هذا المقام لما افاده سابقا و لكن أقول: بأنه على مبناه من كون ظاهر الرواية هو بيان حد المكارى باعتبار كل سفر من اسفاره بحيث يلاحظ كل سفر من اسفاره مستقلا، و أن السؤال و الجواب فى الرواية راجع الى أن المكارى يكون وضعه فى اسفاره على نحوين.

فتارة ينشأ السفر بعد إقامة عشرة أيام أو أكثر، فيجب فى هذا السفر القصر و الافطار عليه.

و تارة ينشأ سفره بعد إقامة أقل من العشرة فى بلده أو البلد الذى يدخله، فيجب عليه فى -



تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٠

و اعلم أنه - مد ظله - تعرض في مجلس البحث في يوم البعد لما قلته: بأن ما ينبغي أن يقال في المقام، مع ما قلنا من كون السؤال و الجواب راجعا الى بيان حد المكارى باعتبار كل سفر من اسفاره، و أنه في كل سفر صدر منه بعد إقامة العشرة في بلده أو البلد الذى يدخله يجب عليه القصر و الافطار، و في كل سفر صدر منه بعد إقامة الاقل من العشرة يجب عليه الصيام و اتمام، فنقول في هذا الفرع بأنه يجب القصر في خصوص السفر الأول، لأن هذا السفر هو السفر الذى انشأ المكارى بعد

- السفر الصادر منه بعدها الإتمام و الصيام، فعلى هذا نقول في المقام: بأنه إذا أقام المكارى في بلده أو البلد الذى يدخله عشرة أيام أو أكثر فيجب عليه في خصوص السفر الصادر منه بعد ذلك القصر و الافطار لا في اسفاره الأخرى، بل في السفر الثانى إذا كان قبله أقام في بلده أو البلد الذى يدخله اقلا من العشرة يجب عليه بمقتضى صدر الرواية الإتمام، لكون سفره صدر من إقامته أقل من العشرة.

فعلى هذا لم تكن حاجة الى اتعاب النفس بأن القدر المتيقن من ثبوت وجوب القصر بعد إقامة العشرة أو أكثر هو السفر الأول، و فيما بعد ذلك لو شككنا فى أنه هل يجب القصر أو الإتمام يقال بوجوب الإتمام تمسكا بالعموم الدال على وجوب الإتمام على المكارى فى السفر، بأن يدعى أن هذا الحكم تخصيص لهذا العموم، و القدر المتيقن من التخصيص هو السفر الأول. لأن الأمر إذا بلغ الى هذا المقام فلا يتم المطلب، و لا يمكن الالتزام بوجوب الإتمام فى السفر الثانى بهذا الوجه، لأن ظاهر الرواية هو الحكومة حيث (قال: سألت عن حد المكارى الذى يصوم و يتم) و هذا أوضح افراد الحكومة، فعلى هذا بعد ضم دليل الحاكم أعنى: هذه الرواية الى المحكوم و هو العموم الدال على وجوب الإتمام على المكارى، فتكون النتيجة هو أن موضوع المكارى الذى يجب عليه الإتمام من رأس هو المكارى الذى كانت إقامته فى بلده أو البلد الذى يدخله اقلا من العشرة، و من كانت إقامته أكثر من العشرة فهو خارج موضوعا عن حكم المكارى الواجب عليه الإتمام، فبعد خروجه موضوعا فدخله ثانيا محتاج الى انطباق عنوان المكارى الذى عمله السفر له ثانيا، فقبل ذلك لا يجب عليه الإتمام، و لو فرض الشك فالمرجع هو العموم الفوقانى و هو وجوب القصر على المسافر، فتأمل. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥١

إقامته عشرة أيام، و أما فى الاسفار الاخر فكل سفر انشأ بعد الإقامة اقل من العشرة فيجب عليه الإتمام لدلالة الرواية على ذلك.

### [ذكر الفرع الخامس]

الفرع الخامس: بعد ما ثبت وجوب الافطار و القصر على المكارى بعد إقامة العشرة أو أكثر فى خصوص السفر الأول الصادر منه بعدها، فهل يكون هذا الحكم ثابتا فى السفر الأول مطلقا سواء كان بحسب الزمان هذا السفر قصيرا، مثل أن يسافر للمكارة من بلده الى بلد كانت مدته يوما أو يومين، أو كان سفرا متعارفا بحسب المعمول فى المكارة، و سواء كان على غير هذا النحو، مثل ما إذا سافر للمكارة و طال زمانه، بأن تكررت منه المكارة و هذا العمل من مكان غير بلده الى مكان آخر، مثل أن يخرج للمكارة من بلده و يدخل بلدا و يحول المتاع الذى جاء به، ثم اخذ متاعا آخر لأن يسوقه الى بلد آخر و هكذا، و فى هذه المدة كان هذا المكارى فى سفر واحد، و لكن كان مشغلا بشغل المكارة و لم يرجع الى بلده، أو يكون الحكم مخصوصا بالصورة الاولى بحيث يقال بعدم شمول وجوب القصر للصورة الثانية.

اعلم أنه بعد دلالة الرواية على وجوب القصر و الافطار فى السفر الأول، فلا يبعد شمول الحكم للسفر الأول على أى وجه اتفق، لأنه لا وجه لدعوى اختصاص قوله فى الرواية «قصر فى سفره و افطر» للسفر الذى يكون قصيرا بحسب الزمان، و يكون متعارف اسفار



المكاري، بأن يسافر للمكارة من بلده و يحمل متاعا الى بلد آخر و يرجع مع متاع أو بلا متاع الى بلده، بل يشمل السفر الأول على أى وجه اتفق، فإذا سافر بعد الإقامة للمكارة فمتى لم يرجع الى وطنه و بلده فهو فى السفر الأول، و إن كان مشغلا فى ضمن هذا السفر الواحد بالمكارة من بلد الى بلد آخر و

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٢

هكذا، فعلى هذا لا يبعد شمول الحكم للسفر الأول على أى وجه اتفق.

### [ردّ كلام السيد رحمه الله فى العروة الوثقى]

و بناء على ما قلنا فى هذا المقام من شمول حكم القصر للسفر الأول بعد الإقامة كائنا ما كان يظهر لك ما فى دعوى السيد رحمه الله فى العروة الوثقى فى طي ذكر مناط كون السفر عملا للمكاري فى أصل المسألة، و قوله «و المدار على صدق اتخاذ السفر عملا له عرفا و لو كان فى سفرة واحدة لطولها، و تكرر ذلك منه من مكان غير بلده الى مكان آخر، فلا يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرات أو مرتين» قال بعد ذلك «فمع الصدق فى اثناء السفر الواحد أيضا يلحق الحكم، و هو وجوب الإتمام نعم، إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك».

لأنه بعد كون القصر واجبا على المكاري فى السفر الذى ينشأ بعد إقامة العشرة فى بلده مع حصول وصف المكارة له قبل تلك الإقامة، فكيف يمكن أن يقال بوجوب الإتمام عليه فى السفر الأول الذى يكون مشغلا فيه بالمكارة و يسافر بهذا العنوان و إن طال هذا السفر، و لا جل ذلك قلنا فى حاشيتنا على العروة فى هذا المقام أن «وجوب القصر فى السفر الأول مطلقا لا يخلو من قوة».

و إن قلت: إن الحكم بوجوب القصر فى هذا المقام تعبد استفيد من رواية يونس، فلا وجه لأن يقاس بهذا أصل المسألة و يقال بعدم وجوب الإتمام على المكاري فى السفر الأول الذى يشرع فى العمل بالمكارة فيه حتى مع الصدق عرفا بكون السفر عمله لطول السفر. فنقول: بأنه بعد حكم الشارع على من يكون مكاريا بأنه مع إقامة عشرة أيام أو أكثر يجب القصر عليه مع كونه مكاريا و صيرورته متلبسا بالمكارة، فالأولوية القطعية تحكم بأن الشخص لم يصير معنونا بعنوان المكارة بمجرد خروجه

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٣

من وطنه بالسفر الأول و إن طال السفر، فكان ما قلنا من باب الاولوية القطعية.

ثم إنه بعد ما قلنا من وجوب الإتمام فى السفر على المكاري و اخواته المذكورة فى الرواية لاجل الروايات مع تفصيل و شرح منا فى هذه المسألة و ما ينبغى أن يقال فى هذا المقام. يقع الكلام فى ما ذكر «١» العلامة فى التذكرة بعد عنوان المسألة، و جعل أحد الشرائط فى وجوب القصر عنوان (أن لا يكون سفر المسافر أكثر من حضره) فإنه فى الفرع ه مع ما قال فى صدر البحث من كون الشرط (أن لا يكون سفره أكثر من حضره) قال ما يكون حاصله راجعا الى أنه هل يشمل حكم المكاري و ساير العناوين المذكورة فى الروايات

لغيرها ممن يكون مثلهم من كون سفرهم أكثر من حضرهم أم لا؟ و يظهر من كلامه الإشكال فى شمول حكم الإتمام لغيرهم. «٢» و يظهر من المحقق رحمه الله فى المعتبر «٣» أيضا أنه خص حكم الإتمام بخصوص هذه العناوين المنصوصة، لأنه بعد ذكر كلام من يقول بكون الشرط هو (أن يكون سفره أكثر من حضره) و الإشكال فيه بأن لازم ذلك وجوب الإتمام على من يكون شغله المكارة فى كل شهر عشرين يوما، و يتوقف فى بلده عشرة أيام، و الحال أن من أقام فى بلده عشرة أيام يجب عليه القصر فى السفر بعد المقام، و بعد قوله بأن الشرط هو أن لا يكون ممن يجب عليه الإتمام أنه تعرض لخصوص هذه العناوين، و لم يذكر حكم الإتمام لغير هذه العناوين ممن يكون مثلهم.

(٢) التذكرة، ج ٤، ص ٣٩٥، فرع هـ

(٣) المعتبر، ص ٢٥٢، الشرط الرابع

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٤

فهل نقول باختصاص وجوب الإتمام في السفر على خصوص العناوين المذكورة في الروايات كالمكاري و اخواته؟ أو نقول بشمول الحكم لغيرهم يكون مثلهم في كون السفر عملهم، و كونه مثلهم شغلا مثل سائق السيارات في هذا العصر.

### [يشمل الحكم لكل من كان مثل هذه العناوين]

لا يخفى عليك أن شمول حكم الإتمام لكل من يكون مصداقا لكون السفر عمله، و يكون مثل العناوين المذكورة ممّا لا إشكال فيه «و ان كان هناك كلام آخر فيما هو المراد من كون السفر عمله» كسائق السيارات حتى أنّه لو لم تكن العلة المذكورة في الرواية يمكن دعوى شمول حكم الإتمام الثابت للمكاري و اخواته لمن يكون مثلهم فمن يكون مثلهم، في كون السفر عمله داخل تحت هذا الحكم و إن لم يصرح به في الرواية، لأنّه بعد ما يرى العرف عدم دخالة خصوص عنوان المكاري لصيرورته موضوعا لهذا الحكم، فبالغاء الخصوصية يحكم بشمول الحكم لغيره و إن لم يكن مورد النص، فعلى هذا لا إشكال في كون من يكون مثل هذه العناوين كسائق السيارات يكون مثل هذه العناوين في كون الواجب عليه الإتمام في السفر إذا كان السفر عمله، فافهم.

ثمّ إنّ بعد ما قلنا من أنّه لا بدّ من البحث في العناوين المذكورة في رواية زرارة، و العلة المذكورة فيها من جهات قد أمضينا الكلام فيها، و نعطف عنان الكلام فعلا، بطريق الاختصار لفهم حاصل ما قلنا في المقام، الى ما ينبغي أن يقال في هذه الجهة. فنقول بعونه تعالى: إن العناوين المذكورة في روايات الباب كانت عشرة.

و بعد استثناء الامير الذي يدور في إمارته، و الجابي الذي يدور في جبايته، و التاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق لما قلنا في التاجر، و لأنّ الامير و

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٥

الجابي الكذائي لا يأتي بالنظر أن يكون وضعهما هو السير و السفر دائما، لعدم تعارف كون امير ناحية في السفر في ناحيته دائما، و كذا الجابي، و هذه الثلاثة مما ورد وجوب الإتمام عليهم في خصوص رواية السكوني، فغاية ما يمكن أن يقال في حقهم الإتمام هو في ما يكون وضع الامير أو الجابي أو التاجر على السفر دائما، بحيث يكون ذلك عملهم حتى يصدق أن الامير يدور في إمارته و الجابي يدور في جبايته و التاجر يدور في تجارته من سوق الى سوق، لأنّ معنى الدور هو أنّه يكون في كل يوم في مكان من امكنة إمارته أو جبايته أو تجارته.

و بعد عدم فهم ما هو المراد من الاشتقان لما قلنا من عدم معلومية ما هو المراد منه، و بعد كون الاعراب أعني: البدوي أيضا خارجا، لأنّ وجوب الإتمام عليهم يكون لأجل علمه أخرى و هو كون بيوتهم معهم، و بعد استثناء الراعي قسما منه كما قلنا لا- يجب عليه الإتمام، و هو من يرعى الدواب في أقل من المسافة، و قسما منه داخل في البدوي و هو من يرعى الاحشام و الاغنام و ليس له محل و منزل، بل كل يوم يكون في محل و يكون وضعه وضع البدوي.

فتبقى أربعة: المكاري، و الجمال، و الكرى.

و هو من يكرى نفسه، و لعل المراد منه هو البريد، لأنه يكرى نفسه لارسال الكتب.

و الملاح لا مطلقا، بل بعض اقسامه لأنه قلنا من أن وضع بعض اقسامه يكون كوضع البدوي.

### [في المراد و ما هو مناط وجوب الإتمام]

فهذه الأربعة بالنحو الذي قلنا يجب عليهم الإتمام في السفر لكون السفر عملهم، إنما الكلام في المراد منهم و مما هو مناط وجوب الإتمام عليهم.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٦

فنقول: إن الناس بعد ما كانت دواعيهم غالباً في اختيار الأمور من الحرف و الصنائع و المشاغل، هو الدنيا أعني: يكون وجه حركتهم و إقبالهم الى الأمور جهات الدنيوية، و تنظيم أمور معاشهم من هذه الطرق، فتكون المشاغل المتخذة شغلاً على نحوين: النحو الأول: أن يكون وضع الشغل و الحرفة على الإقامة و الحضر، بحيث يكون الوضع الطبيعي للمشتغل بهذا الشغل الكون في الوطن، و لا حاجة فيه الى السفر أصلاً، و لو احتاج تارة الى السفر فهو خارج عن وضعه الطبيعي، و من ذلك الزراعة و نظائرها من المشاغل.

النحو الثاني: أن يكون وضع الطبيعي لهذا الشغل على السفر، بحيث يكون بماله من وضعه في حد ذاته موقوفاً على المسافرة، و لو احتاج اتفاقاً الى الإقامة في الوطن كان ذلك خارجاً عن وضعه الطبيعي، و من ذلك شغل المكاراة و شغل الجمال و الملاح و سائق السيارات، لأن هذه المشاغل بوضعها الطبيعي محتاجة الى السفر لحصول هذه الحرف و المشاغل في المسافرة، بل لا موضوع لهم إلا في السفر بحيث لا يكون وقوف صاحب هذه المشاغل في الوطن إلا على غير وضعه الطبيعي، و على نحو الحركة القصيرة، و يكون عيشهم و نشاطهم في السفر.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنه بعد التأمل في هذه العناوين أعني: المكارى و الجمال و الكرى و الملاح، يرى أن ما هو الملاك في وجوب الإتمام عليهم في السفر ليس إلا حيثية موجودة فيهم فهم متفقون في الواجدية لهذه الحيثية، و هو أن هذه المشاغل من جملة المشاغل التي تكون بوضعها الطبيعي موقوفة على السفر، لكونها أعمالاً - و مشاغل متحصلة في السفر و إن كان بينها فرق في أن المكارى يكرى

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٧

الدواب، و الجمال يكرى الجمال، و الكرى يكرى نفسه، و الملاح يكرى السفينة، و لكنهم متحدون في كون مشاغلهم من المشاغل التي قوامها بالسفر، فعلى هذا لا يأتي بالنظر من صيرورتهم موضوعاً لوجوب الإتمام في السفر إلا لواجديتهم لهذا الحيث أعني: حيث كون الوضع الطبيعي في شغلهم هو السفر، و بهذا البيان يمكن أن يحمل قوله عليه السلام «لأنه عملهم» أعني: وجوب الإتمام عليهم يكون لاجل كون السفر عملهم، لأن الوضع الطبيعي في عملهم و شغلهم هو السفر، فعملهم عمل في السفر و السفر عملهم، و لا نفهم من العلة إلا ما قلنا.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن مقتضى وجوب الإتمام على هذه العناوين الأربعة مع العلة المذكورة، هو أن كل من كان عمله مما يكون بوضعه الطبيعي متقوماً بالسفر، بحيث يكون الشغل مقتضياً في حد ذاته أن يقع في السفر، و لذا يكون الوقوف في الوطن على صاحب هذه المشاغل غير الوضع الطبيعي كما ترى أن المكارى تكون إقامته في محله على غير الوضع الطبيعي، و لذا يكون نشاطه بالسفر و حظله بأن يوجد له متاع يحمله من محل الى محل آخر، و إذا وقف في بلده أو غير بلده لعدم وجود ما يشتغل به، يحصل له الكدورة، بخلاف من يكون وضعه الوقوف في الوطن فإن أمره بالعكس فإن السفر فيه الكلفة و المشقة و نشاطه بالوقوف في الوطن.

فنقول نحن ندور مدار ما بيننا من كون المناطق في وجوب الإتمام عليهم مع ضم العلة هو أن كل من يشتغل بشغل يكون وضعه الطبيعي السفر في حد ذاته، فهو مصداق لموضوع حكم وجوب الإتمام، و يجب عليه في السفر الإتمام، و إلا فلا.

فعلى هذا نقول: إن المكارى و الجمال و الكرى داخل و الملاح في صورة داخل في موضوع هذا الحكم، و كذا كل من يكون مثلهم و إن لم يكن مذكوراً في

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٨

الرواية كسائق السيارات في عصرنا الحاضر فإنه أيضا مثلهم لكون السفر عمله بالمعنى المتقدم. و أمّا من كان مشغولا بشغل لا- يكون مقتضى وضعه الطبيعي أن يقع في السفر، وليس في حد ذاته عملا- سفريا في مقابل عمل الحضري، مثل المحصل الذي بنى على الخروج من وطنه الى بلد للحصول، و دائما يذهب الى هذا البلد و يخرج، فإنه و إن كان بنائه على السفر و كثر سفره، و لكن حيث لا يكون تحصيل العلم بوضعه الطبيعي ممّا يوجب وقوعه في السفر من أجل شغله بالسفر. أو الكاتب الذي بنى على أن يخرج دائما الى بلد للتحرير و الكتابة، ثم يعود الى منزله و هكذا فهو أيضا مثل المحصل، و كذا من بنى على أن يخرج للزيارة دائما مثلا من بغداد الى كربلاء، فهو و إن كثر سفره و لكن لا يشمل الحكم، لعدم كون وضعه الطبيعي على السفر من أجل شغله بالسفر.

### [لا يلزم كون سفر المكارى لاجل النفع]

و ممّا قلنا ظهر لك أنّه لا يلزم أن يكون وجوب الإتمام في ما كان سفر المكارى مثلا لاجل الاستفادة و تحصيل النفع، لما قلنا من أن ذلك من قبيل الداعي لهم، بل يكفي كون الشغل بوضعه الطبيعي السفر و في السفر و ان كان داعي الاشخاص باتخاذ هذه المشاغل هو النفع، فبناء على هذا لو سافر المكارى لاجل أن يحمل أهل بيته يجب عليه الإتمام، و أيضا لو سافر تارة و حمل متاعا مجانا الى بلده.

و ظهر لك أيضا أنّه ليس مرادنا من هذا البيان في كون السفر عملهم أن يكون ذلك حرفة لهم، بأن يكون المراد من العمل هو الحرفة، بل المراد هو كون السفر عملهم لما يكون شغلهم من وضعه الطبيعي، فكل شغل يكون بوضعه الطبيعي السفر فيجب على شاغله الإتمام.

تبيان الصلاة، ج ١، ص: ٢٥٩

و ظهر لك ممّا مرّ أن الضابط في وجوب الإتمام عليهم ليس كون السفر أكثر من الحضر، بحيث يكون الواجب الإتمام على من يكون سفره أكثر من حضره و إن كان ذلك لاجل التحصيل مثلا، و لا ما اعتبروا في مقام ذكر هذا الشرط بأن الشرط أن لا يكون المسافر كثير السفر، لما قلنا من عدم وجوب الإتمام على مطلق كثير السفر.

تم بحمد الله و منه الجزء الاول من كتاب تبيان الصلاة المشتمل على مباحث صلاة الجمعة و المسافرين الى احكام قواطع السفر

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمعة "القائمية" الثقافية بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.  
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدده مواقع أخر

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفترق" وفانى" / "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكترونى: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكل واحد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩